المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاقليمية

تخصص:الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات اللاّتماثلية في السّاحل الافريقي

مذكّرة مكمّلة لمتطلّبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب: بوشناق أحمد إسماعيل

إشراف الدكتور: غريب حكيم

أساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

- .....
- .....
- .....

السنة الجامعية: 2014-2015

الإهداء:

إلى والديّ الكريمين،

إلى خطيبتي "مرادي إكرام وفاء"،

إلى جميع أصدقائي... بالأخصّ: "غنيات إدير".

الشّكر:

قال اللّه تعالى: "ولا تبخسوا النّاس أشيائهم" الأعراف الآية 84

و قال الرسول صلّى اللّه عليه و سلّم "من لا يشكر النّاس لا يشكر اللّه" أخرجه الترميذي.

فالشّكر أوّلا للّه تعالى الذي وفّقني لإتمام هذا التربصّ.

لا يفوتني في مستهلّ هذه الدراسة أن أتقدّم بالشكر والعرفان إلى مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الأستاذ الدكتور "أمحند برقوق" على توجيهاته الموضوعية للدراسة،

كما أتقدّم بشكري الخاصّ للدكتور "حكيم غريب" على قبوله الإشراف على هذه الدراسة وحسن معاملته، كما لا ننسى أن أقدّم شكري لأساتذة المدرسة وجامعة الجزائر 3 خاصّة الأستاذ "حسين جنوحات"، والأستاذ "مصطفى صايج".

خطّة الدّراسة:

مقدّمة:

الفصل الاول : التهديدات الامنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي

المبحث الاول : التعقيدات الامنية بمنطقة السّاحل.

المطلب الاوّل : دول السّاحل ضمن المفهوم الجديد للأمن.

المطلب الثاني : التكامل العضوي و الوظيفي بين الارهاب والجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: التهديد الارهابي بمنطقة السّاحل الافريقي

المطلب الاول: تطوّر النشاط الارهابي بالمنطقة من المحلّي إلى الإقليمي.

المطلب الثاني : تأثير الأزمة اللّيبية على بروز التنظيمات الإرهابية في السّاحل الافريقي.

المبحث الثالث: أهمّ أشكال الجريمة المنظّمة بالسّاحل

المطلب الاوّل: الاتجار بالمخدّرات.

المطلب الثّاني: تهريب الاسلحة.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشّرعية.

الفصل الثاني : آليات المقاربة الجزائرية لمواجهة التحدّيات اللاّتماثلية للسّاحل الافريقي

المبحث الاوّل : الآليات العملياتية.

المطلب الأوّل: لجنة الاركان العملياتية المشتركة.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية الوطنية.

المبحث الثاني : الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة بالساحل الافريقي

المطلب الاوّل: ندوة الجزائر حول الامن والاستقرار في السّاحل (16 مارس 2010) .

المطلب الثّاني: ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة،الأمن و التنمية لدول الميدان وشركائهم (07 سبتمبر 2011).

المطلب الثّالث: الوساطة الجزائرية في الازمة بالمالي.

المطلب الرابع: الدور الجزائري في حلّ الأزمة اللّيبية.

الفصل الثالث: نحو مقاربة أمنية جزائرية جديدة تجاه تحدّيات السّاحل الافريقي

المبحث الأوّل: صور الأداء الجيو–أمني الجزائري الجديد

المطلب الأوّل : لقاء غدامس وأمن الحدود.

المطلب الثّاني : غرب إفريقيا محور المقاربة الجزائرية الجديدة.

المبحث الثاني: تقييم المقاربة الجزائرية

المطلب الاول: تحدّيات المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية لمنطقة السّاحل.

المطلب الثّاني: مقترحات وتوصيات مكافحة التهديدات الامنية اللّاتماثلية بالسّاحل. الافريقي

الخاتمة.

قائمة المختصرات:

(ج.س.د.ق)	الجماعة السّلفية للدعوة و القتال
(ت.ق.ب.م.إ)	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي
(ج.إ.إ)	الجماعة الاسلامية للإنقاذ
(ح.و.ت.أ)	الحركة الوطنية لتحرير الأزواد
(ك.ت.ج.غ.إ.)	وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا
(داعش)	تنظيم الدولة الاسلامية بالعراق والشّام
(ل.أ.ع.م)	لجنة الأركان العملياتية المشتركة

قائمة الخرائط:

الخريطة	العنوان	الصفحة
خريطة1:	الطّبيعة المناخية لمنطقة الساحل الافريقي	31
خريطة2:	مستويات الهشاشة الدولاتية في إفريقيا	33
خريطة3:	انتشار الجماعات الموالية للقذّافي	46
خريطة4:	أهمّ الجماعات الارهابية بمنطقة السّاحل الافريقي	48
خريطة5:	المناطق المسيطر عليها من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا	52
خريطة6:	انتشار الدولة الاسلامية (داعش) بالعالم	57
خريطة7:	المناطق التي جرى فيها اغتيال 21 قبطي، والردّ المصري على العمليّة	59
خريطة8:	طرق تهريب المخدّرات	62
خريطة9:	اللّاجئين الماليين خلال النّزاع المسلّح	65
خريطة 10:	الإعتداء الارهابي على محطّة تغنتورين	77

خريطة 11:	مناطق التّنازع في ليبيا	91
خريطة12:	الاحتياطات الجزائرية من الغاز الصخري	106

ملخّص:

حاولت هذه الدراسة إبراز مسببات التهديدات الأمنية اللاتماثلية بمنطقة الساحل الإفريقي، التي توفرت فيها مكونات الإرهاب والإجرام، لاسيما في ظل هشاشة النظم السياسية الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية. حيث كان لانهيار النظام الليبي الأثر البالغ في إبراز الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية بالمنطقة، وزيادة نشاطها (كحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا، بوكوحرام، تنظيم الدولة الإسلامية)، خاصة بعد انتشار الأسلحة الثقيلة والخفيفة والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، مما أثر على الوضع الأمني بمالي، الذي أفرز بدوره تصاعد خطيّ لعدد المهاجرين واللاجئين نحو الجزائر. كان لتلك الأوضاع انعكاس مباشر على الأمن القومي الجزائري، توّج باعتداء تيقنتورين.

عملت المقاربة الجزائرية منذ اتفاق تمنراست على تفعيل آلية عملياتية إقليمية، زيادة على تعزيز القدرات العسكرية الوطنية، لاسيما بعد اعتداء تيقنتورين. وبالموازاة مع العمل الأمني العسكري، عملت الجزائر ووفقا لمبادئ سياستها الخارجية، على حشد الجهود الإقليمية والدولية، لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال تجفيف منابع الإرهاب وتشخيص مسبباته، والربط بين الأمن والتنمية, كما باشرت الجزائر وساطتها في كل من مالي وليبيا، وهذا بهدف بناء الأمن في الفضاء الإقليمي الجزائري.

هذا وقد وسعت الجزائر من أدائها الجيو-أمني من خلال الربط بين الساحل الإفريقي والمغرب العربي، إدراكا منها لإفرازات مركب الأمن الإقليمي. إلاّ أن المقاربة الجزائرية، تجاه تهديدات الساحل الإفريقي، تواجه مجموعة من التحديات داخلية، وخارجية المنشأ، ممّا استوجب سد تلك الثغرات من خلال الحذر على المستوى الوطني، تشاور مستدام على المستوى الإقليمي وتضامن على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: التهديدات اللاّتماثلية، الإرهاب الجريمة المنظّمة، الأمن، المقاربة الجزائرية، السّاحل الإفريقي.

Résumé :

Cette étude tente de mettre en évidence les causes des menaces sécuritaires asymétriques de la bande Sahélienne, quel a formé les ingrédients de l'acte terroriste et criminel surtouts à la lumière de la fragilité des systèmes politique, sécuritaire, économique, social…etc.

l'effondrement du régime politique après l'intervention de l'OTAN, qui a contribué à l'émergence des réseaux criminels et des groupes terroristes, et à l'augmentation de leurs activités, surtout auprès de la prolifération d'armes lourds et légers et d'autre forme de criminalités organisée, qui ont affecté la situation sécuritaire au Mali, qui a son tour a engendré une hausse linière Du nombre d'immigrants et de réfugiés maliens vers l'Algérie, cela avait un impact direct sur la sécurité nationale Algérienne.

L'approche Algérienne travailla depuis l'accord de Tamanrasset pour l'activation d'un dispositif opérationnel Régional, et le renforcement des capacités militaires, nationales, en particulier après l'attaque du site gazier de Tigentourine.

En parallèle avec l'action militaire sécuritaire d'Algérie travaille aussi et conformément avec ses principes de sa politique étrangère, la mobilisation des efforts régionaux et internationaux pour la lutte contre le terrorisme et le crime organisé via le tarissement des sources de terrorisme, diagnostiqué ses causes.

L'Algérie a également lancé, sa médiation au Mali et en Libye à fin du renforcer la sécurité dans Son espace régional. L'approche Algérienne a ainsi élargie sa perception géo-sécuritaire par la mise en relation les deux espaces Sahélo Maghrébin, consciente des répercutions du complexe de sécurité régionale.

Toutefois, l'approche Algérienne envers la menace terroriste dans la bande sahélienne se trouve face aux nombreuses défis et obstacles d'origine intérieure et extérieure.

l'accomplissement de ces lacunes nécessite une vigilance sur le niveau national, une concertation régulière au niveau régional et solidarité sur la scène internationale.

Mots clés : menaces asymétrique, terrorisme, crime organisé, sécurité, approche algérienne, sahel africaine .

Abstract:

This study attempted to highlight the causes of security threats asymmetric Africa's Sahel region, which were available components terrorism and criminality, especially in light of the fragile security and political systems, economic, and social, where the collapse of the Libyan regime's highlight criminal networks and terrorist groups in the region, and increase its impact (as a movement Tawhid and Jihad in West Africa, Bokouhram, the organization of the Islamic state), especially after the spread of heavy and light weapons and other forms of organized crime, which affected the security situation in Mali, which in turn produced a dangerous escalation of the number of immigrants and refugees to Algeria. That was a direct reflection of the situation on the Algerian national security, capped assault Tigentourin.

Algerian approach worked since Tamanrasset agreement to activate the regional operational mechanism, increasing to strengthen their national military capabilities, especially after the attack Tigentourin. In parallel with military and security work, Algeria worked according to the principles of its foreign policy, to mobilize regional and international efforts to combat terrorism and organized crime, through dry up the sources of terrorism and the diagnosis of its causes, and the link between security and development, also started Algeria mediation in both Mali and Libya, and this in order to build Security in the regional space Algerian.

This has expanded from Algeria geo-performance security by linking the coast of Africa and the Maghreb, aware of the secretions regional security compound. However, the Algerian approach, towards the African coast threats, faced with a set of internal challenges, and exogenous, which necessitated fill those gaps through warned at the national level, sustainable consultation at the regional level and solidarity at international level.

Keywords: asymmetric threats, terrorism, organized crime, security, the Algerian approach, the African sahel.

مقدّمة:

مقدّمة

تحظى المقاربة الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والمتخصّصين في الدراسات الافريقية لاسيما في ظلّ بيئة أمنية معقّدة يعرفها الفضاء الإقليمي الجزائري، وبالأخص منطقة السّاحل الإفريقي. وبحكم إمتدادت الجزائر الجغرافية (44.7%من مجموع الحدود التي تقتسمها مع دول السّاحل)، البشرية (تقاسم قبائل الطوارق) والتاريخية بل وحتّى الإستراتيجية للمنطقة، فإنّها (الجزائر) عرضة لإفرازات التهديدات الأمنية اللاّتماثلية لدول الجوار (الإرهاب والجريمة المنظّمة بشتّى أنواعها وتقاطعاتها). ممّا استوجب على الجزائر إتخاذ العديد من التدابير الأمنية كإنشاء مقاطعتين عسكريتين بورقلة والأخرى بإيليزي في 2013.[1] وكذا زيادة النفقات العسكرية التي أخذت حصّتها أكثر من 19% من الميزانية السنوية للبلد، و4.5%من النّاتج المحلّي الخام[2]. هذا على المستوى المحلّي، أمّا على المستوى الإقليمي فقد سعت الجزائر إلى تكثيف التنسيق الأمني مع دول الميدان.

إلاّ أنّ النشاط العملياتي للمقاربة بات من الصّعب أن يحدّ من شدّة التهديدات والأزمة بالمنطقة، خاصّة في ظلّ تعقيدات الأمن على المستوى العلمي والعملي. وكذا شساعة الحدود الجزائرية التي تبلغ حوالي 6343 كلم، وتزايد حجم ونوع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، التي أفرزها انهيار الدولة في ليبيا ومالي، أو كما يحدّدها صندوق دعم السّلام Found For Peace في خانة الدول عالية الاستنفار very high alert في تقريره لسنة 2014،[3] الأمر الذي يحول دون التّعاون مع حكومات هذه الدول. ممّا استوجب تفعيل وتكثيف نشاط الجهاز الدبلوماسي الجزائري بالمنطقة سعيا لحلّ النزاعات الداخلية لدول الجوار بهدف بناء الأمن بالمنطقة.

---

[1] AMMOUR Laurence Aida, "évolution de la politique de défense algérienne", **in bulletin de documentation**, **N°7**, France : centre français de recherche sur le renseignement, aout 2013, pp. 4-5.

[2] **SIPRI**, sur le site: http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country---search

[3] Fund For Peace, **cast guide d'évaluation des conflits**, Washington: Foreing Policy,2014, p4.

وعليه، فإذا كانت التحدّيات اللاّتماثلية هي انعكاس لمجموع الحركيات الأزموية، التي يعرفها السّاحل الإفريقي والذي يمثّل العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري، والحزام الأمني المتقدّم للجزائر،

فإنّ **الإشكالية المطروحة** هي:

ما هي طبيعة التحدّيات الأمنية المؤثّرة في بلورة آليات المقاربة الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي؟

إنّ التحليل الجيّد لهذه الاشكالية يقودنا لطرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ماهي الحركيات السببية المفرزة للتهديدات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي؟ وما هي أهمّ الجماعات الإرهابية وأشكال الجريمة المنظّمة النّاشطة بالمنطقة؟
- ما هي آليات المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات الأمنية اللاّتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي؟
- ما هي طبيعة الأداء الجيو–أمني الجديد للمقاربة الجزائرية تجاه تحدّيات السّاحل الإفريقي؟

للإجابة على الإشكالية الرّئيسية ارتئى الباحث اختبار **الفرضية المركزية** التالية:

تقترن بلورة الآليات العملياتية والدبلوماسية للمقاربة الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي بتزايد شدّة التحدّيات الأمنية اللاّتماثلية بالمنطقة بعد سقوط النظام اللّيبي.

كما تتطلّب الإجابة على التساؤلات الفرعية اختبار **الفرضيات الفرعية** التالية:

- ترتبط بروز ظاهرتي الإرهاب والإجرام بمنطقة السّاحل اللإفريقي بتوفّر عوامل الهشاشة الدولاتية.
- ترتبط مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بمنطقة السّاحل اللإفريقي بالميكانيزمات العملياتية والدبلوماسية للمقاربة الجزائرية.
- ترتهن مكافحة التحدّيات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل اللإفريقي بالأداء الجيو–أمني الجزائري الجديد تجاه منطقتي المغرب العربي وغرب إفريقيا.

أهمّية الدراسة:

تستمدّ الدراسة أهمّيتها من كون أنّ طبيعة الموضوع يتعلّق بعلاقة الجزائر بفضائها الإقليمي وبالأخصّ منطقة السّاحل الإفريقي التي تعرف تصاعدا خطيا للتهديدات اللاّتماثلية لاسيما بعد انهيار الدولة بليبيا وانتشار السّلاح بالمنطقة الذي أثّر على الوضع الأمني بمالي.

ممّا جعل تلك التهديدات تحدّيا وانشغال حقيقي للجزائر ومقاربتها الأمنية بالمنطقة التي بات من الضّروري أن تتكيّف مع معطيات الجديدة للمنطقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مسبّبات الظّاهرة الإرهابية والإجرامية بمنطقة السّاحل، والعلاقة بينهما. بالإضافة إلى تسليط الضّوء على تأثير الأزمة اللّيبية في بروز التنظيمات الإرهابية، وأشكال الجريمة المنظّمة بالمنطقة.

زيادة على ذلك تبحث الدراسة عن تحليل وتفسير محاور المقاربة الجزائرية ومرتكزاتها تجاه منطقة السّاحل الإفريقي ومدى قدرتها على بناء الأمن بالمنطقة.

مناهج الدراسة:

كان علينا لدراسة التحدّيات الأمنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي، ودور المقاربة الجزائرية في مواجهتها اتّباع المناهج التالية:

المنهج الوصف:

وهذا بهدف وصف البيئة الأمنية بمنطقة السّاحل الإفريقي، وطبيعة التحدّيات التي تطرحها على الأمن القومي الجزائري. وكذا وصف الميكانيزمات المشكّلة للمقاربة الأمنية الجزائرية.

المنهج التحليلي:

إنّ توظيف المنهج التحليلي في دراستنا كان هدفه تحليل وتشخيص العوامل والحركيات السببية المتحكّمة في بروز التهديد الإرهابي والعمل الإجرامي وكذا تحليل أبعاد التهديد والمواقع التي يستهدفها. كما كان يهدف هذا المنهج إلى تحليل الأداء الجزائري تجاه تلك التحدّيات الذي انتقل من العسكري القطري للعملياتي الإقليمي المشترك والدبلوماسي الوقائي في آن واحد.

أسباب اختيار الموضوع:

يحكم اختيار موضوع الدّراسة مجموعة من الدوافع تداخلت بين الموضوعية والذاتية:

أمّا بالنسبة للموضوعية فتتمثّل في حداثة موضوع الدراسة. كما مكافحة التهديدات ومواجهة التحدّيات اللاّتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي تقتضي تراكم فكريّ نوعيّ حول

الموضوع، من شأنها أن تنوّر صنّاع القرار والمجتمع الأكاديمي بالبحوث ذات الطّابع الوطني وتأسّس لعقيدة أمنية جزائرية.

أمّا فيم يخصّ الأسباب الذاتية فقد تراوحت بين وطنية الباحث، قناعاته واهتمامه الشخصي بالموضوع، خاصّة وأنّه قد قام بدراسة موضوع "السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة السّاحل الإفريقي" (باللّغة الفرنسية) في طور اللّيسانس. كما أنّ الموضوع يدخل في قلب تخصّص الباحث المتمثّل في الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية الجزائر.

حدود الدّراسة:

وتنقسم الى: حدود زمانية وأخرى مكانية.

بالنسبة للحدود الزمانية فترتبط بالبوادر والإرهاصات الأولى للتّعاون العملياتي الإقليمي المشترك بين الجزائر ودول السّاحل أيّ اتفاق تمنراست في أوت 2009، مرورا بتداعيات سقوط النظام اللّيبي على منطقة السّاحل وصولا الى دور الوساطة الجزائرية في حلّ النّزاع المالي أي 2015/05/15.

أمّا فيم يتعلّق بالحدود المكانية فتتعلّق بدور الجزائر في بناء الأمن بالفضاء السّاحلي، حيث اقتضى ذلك الهدف توسيع المقاربة الجزائرية نحو منطقي المغرب الغربي والسّاحل الإفريقي.

مقدّمة

مفاهيم الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المفاهيم أهمّها:

الإرهاب:

هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، معتمدا في ذلك على أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز الرهائن زاو التفجيرات أو الاغتيالات... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة).

الجريمة المنظّمة:

"هي السلوك الذي يرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي وإضراراً بالمصالح التي يحميه، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام وتضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون. أي أنها سلوك(فعل أو امتناع) مخالف للقانون الدولي، ويضر ضررًا كبيراً بمصالح وأموال الجماعة الدولية، التي يحميها هذا القانون، ويستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بأن هذا السلوك يجب أن يعاقب جنائيا."

الهجرة غير الشّرعية:

"الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر، أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دو ن الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الأطر الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا".

الأمن:

تعريف باري بوزان Barry Buzan: "العمل على التحرر من التهديد".

تعريف ألماند وولفر Almond Wolfer: "الأمن هو غياب أي تهديد تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".

مقدّمة

الأمن الإنساني:

هو أمن الإنسان من الخوف (من القهر والعنف والتهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئتة.

الإطار النّظري للدّراسة:

تأسّست الدراسة على مجموعة من النظريات، تتمثّل في:

النظرية الواقعية:

تتميّز منطقة السّاحل الإفريقي باللاّأمن نظرا لانتشار الظاّهرة الإرهابية والإجرامية بالمنطقة، ممّا يجعل أمن الدول المشكّلة له، ومصالحها العليا مهدّدة. كما أنّ ذلك الانتشار للتهديدات اللاّتماثلية من جهة والأهميّة الجيوسياسية للمنطقة من جهة أخرى أدّت إلى تضارب وتعارض مصالح القوى الأجنبية. لهذا ارتئى الباحث تطبيق النظرية الواقعية على الأوضاع الأمنية بالمنطقة، حيث تقوم هذه النّظرية على زيادة القوّة بهدف تحقيق أمن الدولة التي تعدّ الفاعل المركزي والوحيد في العلاقات الدولية.

النظرية الليبرالية:

تمثّل هذه النظرية حيّز مهمّ من الدراسة، حيث جسّدت المقاربة الجزائرية جزءا كبيرا من هذه النّظرية بالنّظر للدور الجزائري في تفعيل ميكانيزمات التعاون الدولي والتنسيق الأمني في مكافحة التهديدات اللاّتماثلية وعدم استعمال خيار العنف والقوّة قبل الحوار والوسائل الدبلوماسية.

مقدّمة

مقاربة مركب الأمن الاقليمي:

تعتبر هذه المقاربة من أهم الاسهامات الحديثة في مجال الأمن لمدرسة كوبنهاجن، حيث قدّمت هذه الأخيرة، مفهوما جديدا للأمن، نتيجة التغيرات والتطورات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي أحدثت تطورا وانقلابا على مجمل الأفكار التي كانت سائدة في تلك الفترة، لتظهر بذلك الحاجة لمراجعة مفهوم الأمن، ليتماشى وطبيعة التهديدات الجديدة.

لتطرح بذلك هذه المدرسة من خلال أبرز منظريها وهو "باري بوزن"، المصطلحات التالية، كمراجعة لمفهوم الأمن، وهي: قطاعات الأمن، المركب الأمن الإقليمي، الأمننة".

بحيث يقصد باري بوزن بمركب الأمن الاقليمي، أن أمن الدولة، لا يمكن أن يُحقق بمعزل عن أمن جيرانها. وأن الفاعل الأساسي الذي يُفسر وجود مركب أمني، هو وجود شعور مشترك تجاه تهديد أمني مشترك.تقدّم هذه النظرية إطارا عامّا لفهم التهديدات اللّاتماثلية وانتشارها في منطقة السّاحل الإفريقي، وارتباطات الجزائر بالمنطقة.

نظرية الدّور في السياسة الخارجية:

تبرز هذه النظريّة من خلال تفحّص الدور الذي لعبته الجزائر في إيجاد الحلول بما يخدم أمنها وأمن المنطقة والقارّة، وكذا دور الجزائر في إرساء المبادرات الإقليمية والدّولية في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وتجريم دفع الفدية. وعليه تأخذ هذه النظرية أهميّة خاصّة في تحليل المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة السّاحل الإفريقي.

أدبيات الدراسة:

إنّ دراسة موضوع المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات الأمنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي، اقتضت دراسة ومسح بيبليوغرافي لمجموعة من الكتب، الرّسائل، والدّراسات، وتتمثّل في:

الكتب:

-BARTHELEMY Courmont, **la guerre**, paris, armond colin,2007.

تناول الباحث في هذا الكتاب تطوّر الحروب والنزاعات في الدراسات الاستراتيجية. من التماثلية "Symétrique" إلى اللّاتماثلية "Asymétrique" كأحد أهمّ الحروب التي ظهرت بعد الحرب الباردة خاصّة في دول العالم الثالث، حيث يرى الكاتب أنّ هذه الدول ربطت انتصارها "victoire" بتحرّرها من المستعمر غافلة بذلك أهمّ تحدّي وهو بناء الدولة، ممّا أدّى الى ضعف أداء تلك الأنظمة السياسية الذي كان أهمّ عامل لبروز التهديدات اللّاتماثلية.

الرسائل:

-رسالة ماجستير للطّالب ظريف شاكر بعنوان "البعد الأمني الجزائري في منطقة السّاحل والصحراء الإفريقية التحدّيات والرّهانات" بـ"جامعة باتنة" سنة 2010. توصّل الباحث في هذه الرسّالة إلى مجموعة من النّتائج مفادها أنّ الدّور الجزائري في منطقة السّاحل بات يقتصر على ردّ الفعل، زيادة على ضعف اهتمام النخبة السياسية بالمنطقة التي يقتصر نشاطها إلاّ على العمل العسكري، مهملة بذلك عامل التنمية بالمنطقة الذي يعدّ أحد أهمّ ركائز الأمن الانساني. كما توصّل إلى اهتمام الجزائر بالدّائرة الشمالية المتوسّطية أكثر من الدّائرة السّاحلية.

إلاّ أنّنا بدورنا نجد أنّ المقاربة الجزائرية لا تقتصر على المحور الأمني العمليّاتي بل الأكثر من ذلك فإنّها تقوم بالموازاة مع ذلك على نشاط دبلوماسي مكثّف تجاه السّاحل الإفريقي التي تعتبر أولوية الأولويات وانشغال أمني للجزائر. وبهذا نجد أنّ المقاربة الجزائرية هي مقاربة وقائية تجمع بين المتطلّبات التنموية والأمنية للمنطقة.

مقدّمة

–رسالة ماجستير للطّالبة دحومان حسينة بعنوان "مكافحة الإرهاب في السّاحل الإفريقي" بـ "جامعة الجزائر 3" سنة 2012، تشير الدراسة الى تطوّر الظّاهرة الإرهابية بمنطقة السّاحل ودور الجهود الجزائرية، الإقليمية والدولية في مكافحتها.

إلاّ أنّنا نجد أنّ النتيجة التي توصّلت إليها الباحثة من خلال الدراسة هي نتيجة أقرب للمثالية التي ترى في التعاون الدّولي إلية إيجابية لمكافحة الإرهاب، منها للواقعية التي ترى في المصالح الأجنبية أهمّ مهدّد للأمن الوطني الجزائري.

–رسالة ماجستير للطّالب قلاع الضروس سمير بعنوان "المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة السّاحل الإفريقي" بـ"جامعة الجزائر 3، سنة 2013، توصّل الباحث من خلال توصيفه للمشهد الأمني بالسّاحل الإفريقي، وقراءته التطبيقية للنّظريات الأمنية على المنطقة، إلى نتيجة مفادها أنّ المقاربة الجزائرية هي مقاربة متكاملة ومتعدّدة الأبعاد (عملياتية، دبلوماسية، اقتصادية، اجتماعية) تتماشى مع مقتضيات الأمن الإنساني. كما توصّل إلى إثبات الفرضية القائلة بأنّ الأمن الوطني الجزائري مرهون بالأمن الإقليمي. وعليه فإنّ تأمين الجزائر للمنطقة الساحلية هو تأمين للدّائرة المغاربية.

إلاّ أنّه بعد دراستنا لمختلف هذه الرّسائل نجد أنّ أغلبيتها تماثلت وتقاطعت في كونها على الرّغم من حداثة الموضوع إلاّ أنّها افتقدت للمعطيات والبيانات الحديثة إذ تعود أغلبها إلى سنوات 2005–2006–2007. كما أنّنا نجدها تناولت موضوع الأمن والمقاربة الجزائرية بمنطقة السّاحل الإفريقي منفصلة عن النظم الإقليمية الأخرى كالمغرب العربي وغرب إفريقيا وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه من خلال التكيّف مع المستجدات، المعطيات والبيانات الجديدة.

هندسة الخطّة:

تقوم خطّة الدراسة على ثلاثة فصول أساسية، إذ خصّصنا الفصل الأوّل لدراسة المفهوم الجديد للأمن وتهديداته بمنطقة السّاحل الافريقي خاصّة اللّاتماثلية (الإرهاب والجريمة

المنظّمة) بارتباطاتها وتداخلها مع الأخذ بعين الاعتبار الحركيات السببية التي تغذّي تلك التهديدات، كما سنتطرّق من خلال هذا الفصل إلى تطوّر النشاط الارهابي بالمنطقة وواقعه بعد سقوط النظام اللّيبي. وفي سنعالج الأخير أشكال الجريمة المنظّمة بالسّاحل الافريقي من تجارة غير الشرعية بالمخدّرات، الأسلحة والهجرة غير الشرعية وهذا ما سيكون في ثلاثة مباحث على التّوالي.

أمّا الفصل الثاني المعنون بـ' آليات المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات اللّاتماثلية في السّاحل الإفريقي' حيث ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين خصّص المبحث الأوّل للآليات العملياتية أمّا الثاني فسنركّز فيه على الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة التهديدات اللّاتماثلية لدول السّاحل.

أمّا الفصل الثالث المعنون بـ 'نحو مقاربة أمنية جزائرية جديدة تجاه تحدّيات السّاحل الإفريقي' حيث سنتناول في المبحث الأوّل من هذا الفصل، موضوع التصوّر جيو–أمني الجزائري الجديد الذي يربط بين النظم أو الفضاءات الإقليمية الفرعية الثلاث (السّاحل الإفريقي، المغرب العربي ودول غرب إفريقيا). في حين سنخصّص المبحث الثاني لتقييم المقاربة الجزائرية والتحدّيات التي تواجهها.

صعوبات الدّراسة: يمكن تلخيص صعوبات الدراسة فيم يلي:

–ضيق الوقت المتوفّر لانجاز الدراسة، للإلمام بجميع ما كتب حول الموضوع.

–ندرة الإمكانيات، المعطيات والإحصائيات الدقيقة المتعلّقة بالجماعات الارهابية ونشاطها بالمنطقة.

–زيادة إلى شحّ المراجع المتعلّقة بالتوجّه الجديد للمقاربة الجزائرية.

الفصل الأوّل:

التهديدات الامنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي

شهد مفهوم الامن بعد نهاية الحرب الباردة طفرة نوعية حيث انتقلت التهديدات من الصلبة الى الليّن ومن الدولاتية إلى تحت دولاتية تتمثّل أساسا في الإرهاب والجريمة المنظّمة. فمن خلال هذا الفصل سنتناول المفهوم الجديد للأمن وتهديداته بمنطقة السّاحل الافريقي خاصّة اللّاتماثلية (الإرهاب و الجريمة المنظّمة) بارتباطاتها وتداخلها مع الأخذ بعين الاعتبار الحركيات السببية التي تغذّي تلك التهديدات لاسيما ما يتعلّق بالفشل الدولاتي، مؤشّراته وانعكاساته. كما سنتطرّق من خلال هذا الفصل تطوّر النشاط الارهابي بالمنطقة وواقعه بعد سقوط النظام اللّيبي. هذا وسنعالج في الأخير أشكال الجريمة المنظّمة بالسّاحل الافريقي من تجارة غير الشرعية بالمخدّرات، الأسلحة والهجرة غير الشرعية. وهذا ما سيكون في ثلاثة مباحث على التّوالي.

الفصل الاول : التهديدات الامنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي

المبحث الأول: التعقيدات الامنية بمنطقة السّاحل

سنناقش من خلال هذا المبحث تكيّف وتطابق منطقة السّاحل مع المستجدّات العلمية والنّظرية لمفهوم الأمن وهذا هو موضوع المطلب الأوّل. أمّا المطلب الثاني سيعالج التداخلات والارتباطات العضوية والوظيفية الموجودة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة. فما هي الحركيات السببية للتهديدات الامنية بمنطقة السّاحل الافريقي؟ وما هي طبيعة الفواعل المهدّدة للأمن بالمنطقة والعلاقة بينها؟

المطلب الأوّل: منطقة السّاحل ضمن مفهوم جديد للأمن

لقد أدّى ظهور مفهوم جديد للأمن منذ سقوط جدار برلين إلى التحوّل في بعض المسلّمات والممارسات الأمنية، خصوصا في منطقة السّاحل حيث تراجعت النزاعات التماثلية الدولاتية التي كانت إبّان القطبية الثنائية وما قبلها لاسيما التقليدية منها، لصالح النزاعات اللاّتماثلية التي تقدها العصابات والجماعات التحت دولاتية العابرة للأوطان التي تواجه النظام وجيشه الرّسمي.

فإذا كانت التماثلية تعرّف على أنها حرب ببن قوّتين متوازيتين نسبيا. فإنّ الحروب غير التماثلية dissymétrique تعبّر عن سعي أحد الطّرفين لتحقيق تفوّق كمّي أو / ونوعي. في حين تقوم الحروب اللاّتماثلية على توجّه مغاير، يقوم على توظيف وتعميق ثغرات الضعف لدى الخصم. فهي تقوم على عدم احترام قواعد المعركة التي يفرضها العدوّ، وهذا ما يفترض في نفس الوقت مفاجأة الطرف الآخر بتوظيف مقاتلين غير تقليديين ولا يشكّ بهم (كالمدنيين). وكذا استخدام أسلحة ضدّ القدرات الدفاعية للدولة التي عادة غير متناسبة ومتلائمة (سلاح الدّمار الشامل)، استعمال طرق تتجاوز معايير الحرب التقليدية (حرب العصابات، الإرهاب). أمّا بالنسبة لأماكن المواجهة فهي غير متوقّعة (المدن، الأحياء الشّعبية)، وإجمالا فإنّ عنصر المفاجأة هو الأكثر أهمّية في هذا النوع من الحروب.[1]

[1] BARTHELEMY courmont, **La guerre**, Paris, armond colin,2007, pp.94-98.

ومن أهمّ خاصّيات اللاّتماثلية هي استخدام وسائل تقنية بسيطة (سلاح الفقراء) بهدف إلحاق أكبر ضرر بالعدوّ.

إنّ المكانة التي حقّقتها اللاّتماثلية في الحروب المعاصرة هو نتاج للسّعي الحثيث للقوى الكبرى الحروب لتحقيق التفوّق النوعي خاصّة التكنولوجي حتّى قبل بداية المواجهة ، ممّا يدفع الاطراف الأقلّ قوّة إلى استخدام استراتيجيات ملتوية للاستمرار في المقاومة ، وخلط أوراق الأكثر قوّة.

وعليه، فإنّ اللاّتماثلية هي ردّ على الثورة في الشؤون العسكرية ويقينيتها، وهذا ما يؤكّد مقولة شارل دي غول (إنّ الحرب تقوم أساسا على خاصيّة الاحتمال والنتيجة التي تهدف اليها مرتبطة بالعدوّ المتغيّر بامتياز).[1]

وعلى هذا الأساس فقد طرح مفهوم جديد للأمن مكيّف مع تلك المستجدّات حيث أنّ تلك التهديدات لم تعد مرتبطة بالدول وإنّما بداخلها (أي التهديدات داخلية المنشأ)، لتوضع حاجيات الفرد في قلب الانشغال الحقيقي للدول.

إنّ هذه المقاربة التي شكّلت هذه المقاربة جعلت الفهم أعمق وأوضح للكيفية التي من خلالها يتمّ حفظ الاستقرار والتوازن الدّاخلي في المناطق المضطربة كالسّاحل الإفريقي، إذ تتصدّر عوامل مثل الإرهاب و الجريمة المنظّمة والفقر سلّم الأوليات.

وتماشيا مع هذا التوسيع للمقاربة الأمنية طرح التّساؤل مجدّدا حول الدّور والوظيفة الأمنية للدول في هذه المناطق. إذ تبعا للظّروف الجديدة التي انبثقت عن تغيّر البيئة الأمنية الدولية أصبحت الدّولة فاعلا مسؤولا وأكثر تكليفا ومطالبة بالتبرير والتكيّف، فالسّيادة لم تعد تحميها من التهديدات أو المساءلة عن مدى احترامها لحقوق الإنسان[2]. حيث أعيد النّظر في القيم

[1] Ibid., 98.

[2] SORENSEN George, "after the security delemma :the challenges of insecurity in weak states and the dilemma of liberal values", **security dialogue**, 2007, p363.

والمعايير التي كانت على هامش اهتمامات الدّولة لاسيما بروز الطبيعة العابرة للأمن أو ما يسمّى بمركّب الأمن[1] ممّا فرض وألّح على الدولة زيادة وتحسين قدراتها ومخرجاتها، الشيء الذي طرح مشكلة الدول الفاشلة والضّعيفة في العلاقات الدولية.[2]

يمكن إدراك ثلاثة صور للتهديد، لدول منطقة السّاحل الإفريقي مثل التشاد، النيجر ومالي دفعتها التغيّرات الحالية إلى سطح الأدبيات الجديدة المهتمّة بدراسة بناء الدّولة ومقوّمات نجاحها على المستوى الدّاخلي.

أوّلا: يلاحظ الضعف أو هشاشة الترابط والتّكامل الاجتماعي وهذا ما يدفع إلى انهيار الدولة القائمة.

ثانيا: إمكانية انتقال التفكّك الاجتماعي إلى تفكّك الوحدة الترابية تبعا لتمثيل غير عادل ومنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النّظام القائم.

ثالثا: يكون الاستقرار مهدّدا حين يكون هناك انقطاع للاستمرار السياسية التي تزوّد السّلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها. [3]

إنّ الفهم العميق للتهديدات التي تتخلّل المنطقة يتطلّب دراسة نظرية لمتغيرين أساسيين، هما:

1- يتعلّق بغياب الحكم ungovernability والذي يعني عجز الدولة على فرض النّظام والقانون في الأقاليم التّابعة لها. يجب الإشارة الى أنّ هذا لا يعني غياب المؤسّسات بها وإنّما

[1] BUZAN Barry and ole weaver, **Region And Power** : **The Structure Of International Security**, cambrige: cambrige university press, 2003,p43.
also, WILLIAM Paul d., **Security Studies** : **An Introduction**, 1st edition, British: Taylor & Francis e-Library, 2008, p68.

[2] ROTBERG Robert, "The Nature Of State Failure", in: **the washington quarterly**, vol. XXV, 2002, pp. 85-96.

[3] BRATTON Michael and CHANG eric c.c., "State Building And Democratization In Sub-saharan Africa Forwards, backwards, or together?", **in comparative political studies**, vol. 39, November 2006, pp. 1059-1083.

هي موجودة لكنّها لا تمثّل المركزية في تلك المنطقة. ويمكن قياس هذا المتغيّر من خلال مجموعة من المؤشّرات:[1]

– مستوى انخراط الدولة وتواجدها في المناطق التي توصف بالخارجة عن سيطرة السّلطات المركزية.

– درجة قدرة الدولة على التحكّم واستعمال الإكراه المادّي المشروع، واحتكار الجهات المخوّلة قانونا لهذا الأخير.

– مدى قدرة الدولة على مراقبة حدودها والدّفاع عن هذه المناطق في حالات التدخّل الأجنبي.

2– إنّ عدم سيطرة أو غياب حكم الدولة في بعض المناطق يعتبر أحد أهمّ الشّروط والظّروف المهيّئة لبروز تحدّيات أخرى بتلك المناطق أو ما يسمّى ب conduciveness ويمكن قياسه بمجموعة من المؤشّرات كالبعد الإسهامي، ضمان المستوى الجيّد للدخول والموارد الاقتصادية والظّروف الاجتماعية، بالإضافة الى انعدام التمييز بين السكّان في موارد الدّخل، وكذا النموّ الاجتماعي المتوازن مع النموّ الاقتصادي في ظلّ الشفافية في التّسيير.[2]

ولإسقاط المتغيّرين السابقين على منطقة السّاحل الإفريقي يمكن العودة إلى مفهوم الفشل الدولاتي بمجموع مؤشّراته[3] الذي لخّصته دراسة الأستاذ أمحند برقوق، الذي يرى بأنّ التهديدات الأمنية بالمنطقة والشّروخات الدّاخلية يمكن أن تتفاقم وذلك لتوفّر عدد من الحركيات السّببة التي تتمثّل في:[4]

---

[1] RABASA Angel, **Ungoverned Territories**: **Understanding And Reducing Terrorism Risks**, United States: RANDcorporation, 2007, p36.

[2] **Ibid**., p38.

[3] Fund For Peace, **op**.**cit**., p4.

[4] امحند برقوق، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات**، على الموقع:
http://politics-ar.com/ar2/?p=3003 ,(06/05/2015, 18 :50)

-الطّبيعة الاجتماعية المفكّكة إثنيا، قبليا وعرقيا ممّا جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصّة مع غياب ثقافة سياسة وطنية موحّدة وموحّدة، ممّا ينتج أزمات مثل دارفور في السودان، الطوارق في مالي* والنيجر.

-فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانتروبولوجية للمجتمعات المحلّية[1] في عمليّات البناء السّياسي للدول خاصّة مع وجود أشكال للهيمنة الاثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في الكثير من دول السّاحل.

-ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا،اقتصاديا وسياسيا)ممّا ينتج حالات من الاحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرّد والعنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات الإنتاج وتصدير اليورانيوم مثلا).[2]

-أدّى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسّساتي الى استحالة بناء آليات الوقاية أو حلّ النزاعات الدّاخلية ذات فعالية

* نجد أنّ التمرّد الاوّل للتوارق بين 1963- 1964 كان هدفه استقلال التوارق، تدخّلت الجزائر لمساندة الحكومة المالية، كما قامت بتلسم قادة التوارق لحكومة باماكو. أمّا التمرّد الثاني فقد كان في سنة 1990 انتقاما من خسارة 1964 (مع الأزواد) بعد ستّة أشهر من القتال تمّ توقيع اتفاقية تمنراست بين حكومة موسى تراوري وإياد آغ غالي قائد حركة تحرير الأزواد، حيث تخلّت الحركة عن المطالب الإنفصالية. وبعد استحالت تطبيق العقد الوطني قام التوارق بتمرّد ثالث في 23 ماي 2006 بمنطقة كيدال ليضع اتّفاق الجزائر حدّا للنّزاع. ليتجدّد بعدها النّزاع في 2008 بقيادة ابراهيم بهانغا.

[1] GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André, " désordre, pouvoirs et recompositions territoriales au Sahara ", **Hérodote : géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p7.

[2] GREGOIRE Emmanuel, "Niger : un Etat à forte teneur en uranium", **Hérodote : géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p206.
Voire aussi : CELLIER François et ROBINET Cyril, La Rente De L'uranium Au Niger, **mémoire de master 2 en PDAPS**, 2008, p9.

ومصداقية ممّا يجعل من تدخّل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (كالجزائر في مالي، الدول الإفريقية والغربية في التشّاد والسودان وغيرها).[1]

-ضعف الأداء الاقتصادي وانتشار الأزمات البيئية كما هو موضّح في الخريطة التالية:

خريطة1: الطّبيعة المناخية لمنطقة الساحل الافريقي

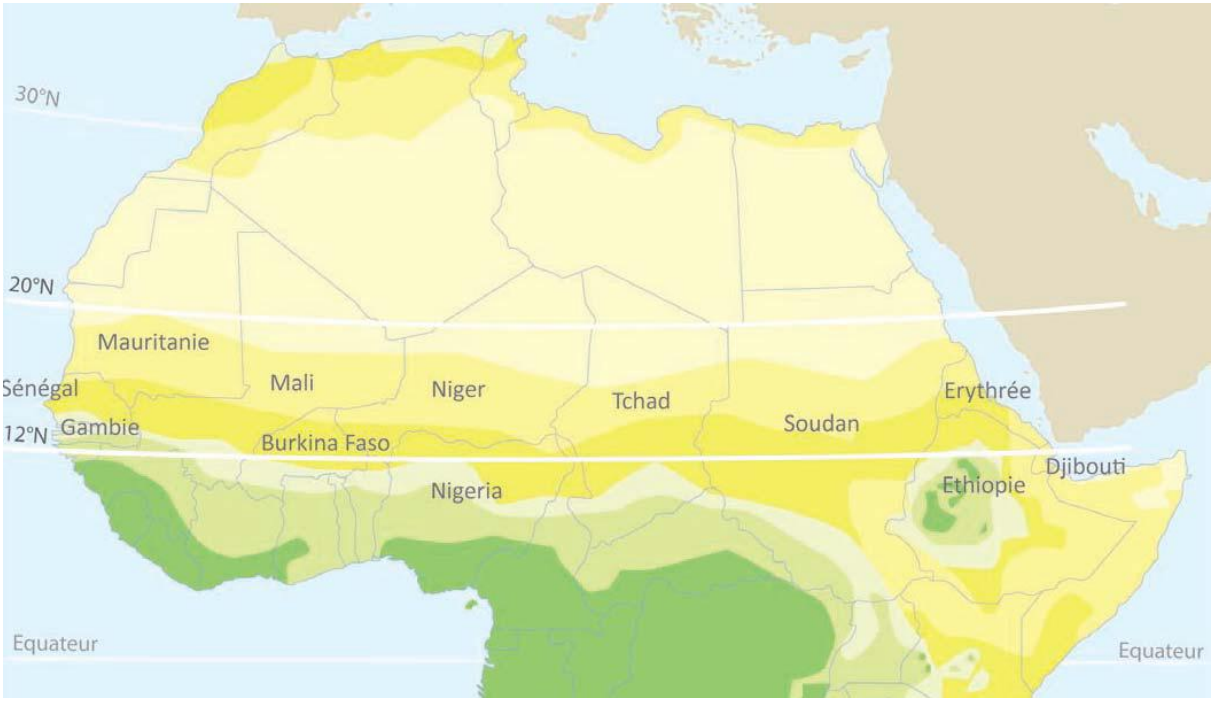

منطقة رطبة		منطقة شبه قاحلة	
منطقة شبه رطبة		منطقة قاحلة	
منطقة جافّة		منطقة جدّ قاحلة	

Source : Mehdi Taje, « Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel », in " Enjeux ouest africains", n° 1, août 2010, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE).

مع تعديلات من الباحث

ممّا أنتج أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، بالإضافة الى انتشار الفقر المدقع إذ أنّ أكثر من 80% من السكان في التشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم. وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة

[1] امحند برقوق، **موقع سبق ذكره**.

المعيشية، وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السريّة والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجّه نحو الاجرام والعنف.

-انتشار الأوبئة المعدية مثل الملاريا، الايدز والسّل بأشكال خطيرة (حسب جميع تقارير منظّمة الصحّة العالمية).

-تأثّر منطقة السّاحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية (نزوح اللاّجئين من السودان الى الصومال، من اريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى، السيراليون وليبيريا نحو كلّ منطقة. وهذا ما يجعل من منطقة السّاحل منطقة عبور الكثير من الحالات نحو الشّمال للمهاجرين وسوقا مفتوحا للسّلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتشار الأمراض، بالإضافة الى شدّة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقّد بفعل الحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التّبعات الإنسانية لحركيات تدفّق اللاّجئين.

-الاهتمام المتزايد لقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بمنطقة السّاحل خاصّة مع وجود مؤشّرات إيجابية لمستوى الاكتشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكية والصين. أو كما يسمّيها الأستاذ الدكتور إسماعيل دبش -بمقاربة اقتصادية واقعية- بعمليّة تبادل الأدوار. إنّ هذا الاهتمام خلق مجموعة من التدخّلات خاصّة بليبيا في 2011 ثمّ انعكاس ذلك التدخل على مالي والتي شهدت هي الاخرى عملية مماثلة في 2012. ويمكن فهم مجموع حركيات الدولة الهشّة في الحالة المالية. كما توضّحه الخريطة:

خريطة2: توضّح مستويات الهشاشة الدولاتية في إفريقيا

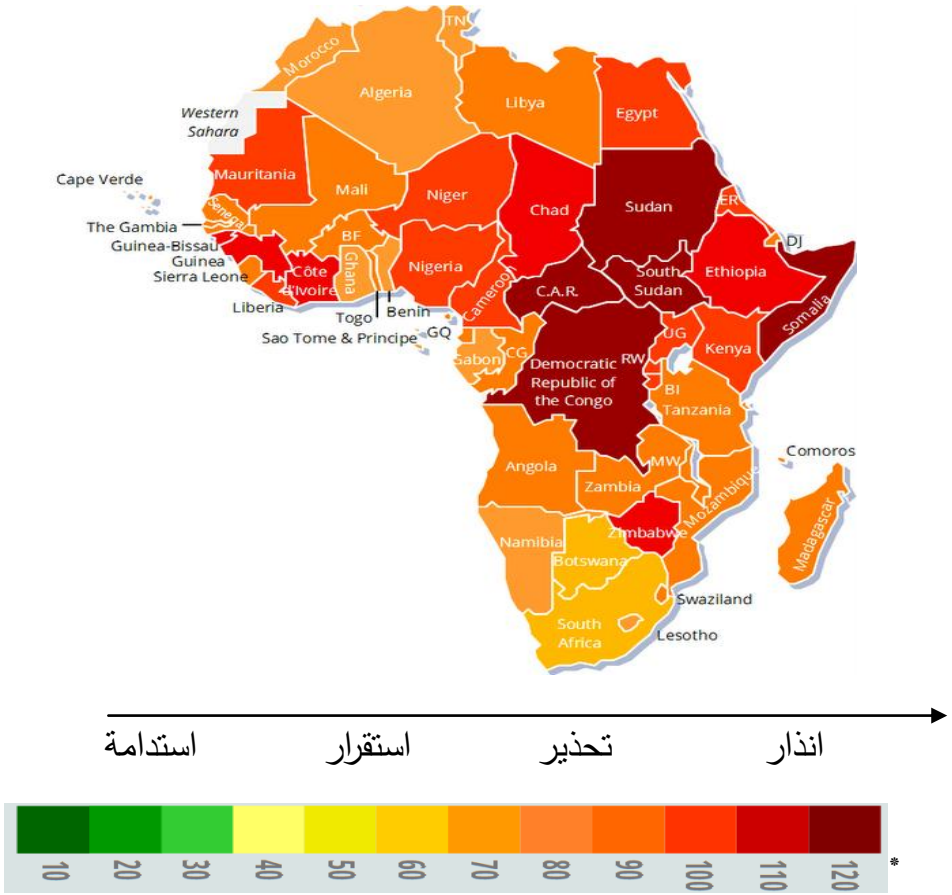

المصدر : (05/12/2014) http://fundforpeace.org/map/ مع بعض التعديلات من الباحث.

حيث تجد الجزائر نفسها أمام دولة (يغيب فيها التحكّم و تتهيّأ فيها ظروف الإرهاب والإجرام)، وذلك بعد انقلاب أفريل 2012 والذي أدّى الى اعلان كيان أزوادي وما ينجر عنه لاحقا منانتشار وتوسّع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والنّاعمة من انتشار للسّلاح والجريمة المنظّمة والهجرة غير الشّرعية وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بدقّة وحذر عاليين

* صنفت الدول حسب **دليل الدولة الهشّة** الترتيبي إلى أربع مجموعات رئيسية؛ وهي: **المجموعة الأولى**: تضم الدول الواقعة في دائرة الخطر (حالة استنفار)، وهي الدول "الفاشلة"، والتي حصلت على درجات تتراوح ما بين 90-120، ويرمز لها باللون الأحمر. **المجموعة الثانية**: مخصصة للدول التي هي في مرحلة ترقب "الفشل" ربّما جزئياً أو كلياً (حالة تحذير)، وهي دول ليست فاشلة لكن كفاءتها بحاجة لتحسين، والتي تبلغ درجاتها ما بين 60-90، ويرمز لها باللون البرتقالي. **المجموعة الثالثة**: للدول المستقرة أو دول تواجه مخاطر معتدلة، وهي دول ذات كفاءة معتدلة، والتي تبلغ درجاتها ما بين 30-60، ويرمز لها باللون الأصفر. **المجموعة الرابعة**: للدول المستدامة والناجحة، وهي دول ذات كفاءة عالية، والتي تتراوح درجاتها ما بين (12 – 30)، ويرمز لها باللون الأخضر.

لما لها من تداعيات على الصعيد الأمني والوحدة الترابية نتيجة الروابط الجغرافية، الإثنية والتّاريخية.

تقوم تلك الحركات الأزوادية على أربعة مكوّنات رئيسية تمثّل قوّتها العسكرية، وهي: [1]

1- المسلّحون الماليون والنيجيريون من أصول تارقية الذين عملوا تحت إمرة الزعيم اللّيبي في وحدة خاصّة تسمّى الوحدة 32 يقودها نجل الزّعيم اللّيبي الرّاحل خميس القذافي. للإشارة فإنّ آخر مجموعة من هؤولاء المسلّحين قد عادت في 3 أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم ودمجهم في الجيش النظامي المالي.

2- المجنّدون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يقوده آغ ابراهيم بهانغا (الذي لقي مصرعه في أوت 2011 في حادث سيّارة أثناء عودته من ليبيا) سواء الذين انضمّوا لاتفاقات السّلام وملحقاته، والذين هربوا منذ اندلاع الأزمة الأخيرة، أو الذين الذين لم يدخلوا أصلا الجيش النّظامي وتمسّكوا بسلاحهم منذ إتفاقية الجزائر 2006 (ينحدروا زعماء هذه القبيلة من قبيلة ايفوغاس التي لها نفوذ سياسي واسع في شمال مالي).

3- حركة أنصار الدين التي يتزعّمها قائد المتمرّدين التوارق إياد آغ غالي الذي عيّنته الحكومة المالية قنصلا عامّا لمالي في جدّة في خطوة قيل عنها أنّها سعي من الرّئيس المالي توماني توري لإبعاد آغ غالي عن مركز قوّته في كيدال قبل أن تطرده المملكة العربية السّعودية على خلفية اتهامه بالقيام بأعمال تخريبية.[2]

وتسعى الحركة التي توصف بأنّها حركة "تبليغية" حسب بعض المصادر في الأزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدّينية الإسلامية للشّعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشّريعة وإقامة الحكم

[1] الحاج ولد إبراهيم، **أزمة مالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012 ، ص ص3-4.

[2] بوحنية قوي، **الاستراتيجية الأمنية تجاه التطوّرات الأمنية في منطقة السّاحل**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص8-9.

الإسلامي في الأزواد. وقد توحّدت مع الحركات الأزوادية الأخرى التي ليس لها توجّه ديني نتيجة التقاء مصالح الطرفين إضافة إلى كون عدوّهما واحد متمثّل في الحكومة المالية.

4- الدّور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللّوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصّراع. رغم حرص كلّ القيادات باسم المتمرّدين التوارق لنفي صلتهم بالتنظيم، بعد تصاعد الاتّهامات الإقليمية والدولية. في حين تؤكّد المصادر المالية مشاركة قادة التنظيم المسلّح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفراد الجيش المالي.

هذا بالإضافة إلى أطراف أخرى لم تشارك ميدانيا في النّزاع، وتتمثّل في بعض الأعيان والموظّفين السّامين في الإدارة لشمال مالي كالحكّام، وعمداء البلديات والدبلوماسيين.

ومن هنا فإنّ قيام كيان أزوادي سيعمل ليس فقط على تهديد وإضعاف الكيان المالي بل ويشكّل في الوقت نفسه مأوى حقيقي للقاعدة وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20 حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الأزوادية المعلنة.

للإشارة فإنّ التطوّرات الحاصلة آنذاك بمالي أفرزت تدخّلا عسكرياّ أجنبي بالمنطقة بقيادة فرنسا تحت ما يسمّى بعمليّة سرفال serval[1] والتي تحوّلت إلى عمليّة برخان berkhane [2] ممّا يعزز الطّرح الذي تمّ تبنّيه في هذا المطلب.

المطلب الثّاني: التداخل العضوي والوظيفي بين الإرهاب والجريمة المنظّمة

إنّ توفّر الحركيات السببيّة المشار إليها في المطلب السابق أي غياب السّيطرة والظّروف المهيّئة للإرهاب والإجرام، إلى توطيد الصّلة بين الشبكات الإرهابية و الإجرامية.

[1] GUILLOTEAU Christophe et NAUCHE Philippe, "**l'opération Serval *au* Mali**", assemblée nationale : rapport d'information, juillet 2013, p11.

[2] SHURKIN Michael, **France's War in Mali Lessons for an Expeditionary Army**, U.S.A: RAND corporation, 2014, p2.

إذ يرى العديد من المتتبّعون للشّأن الإفريقي أنّ منطقة السّاحل شهدت منذ الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات. وتأتي هذه التحدّيات ضمن التحوّلات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم. حيث شكّلت شبكات الجريمة المنظّمة العابرة للحدود والإرهاب الدولي انشغالا حقيقيا لدول المنطقة، خصوصا وأنّ جميع المؤشّرات تدلّ على تنامي هذه الظّاهرة التي تتحرّك خارج سلطان الدّولة. ويخشى الخبراء إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التّهديدات لاسيما في ظلّ قلّة الإمكانات وهشاشة المؤسّسات الضّامنة للأمن في معظم هذه الدول.[1]

وإذا كان الإرهاب والجريمة سابقا يختلفان جوهريا من حيث الأهداف فإنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أحدثت العديد من التّغييرات إذ بدأ الحديث عن الإرهاب الجديد والجريمة الجديدة حيث أنّ الوسائل التي يعتمدها الإرهاب والجريمة تتّجه نحو التّقارب والتّقاطع.

إنّ وضوح الفاعل بين الإرهاب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود غيّر الفهم حول منهج الدّراسة لهذين المتغيّرين، حيث يشير المتخصّصون الى مصطلح السّلسلة.

في الحقيقة فإنّ التواجد الإرهابي بالقارّة السّمراء عموما ومنطقة السّاحل خصوصا ليس وليد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإنّما تعود جذوره للحقبة الاستعمارية أين كانت توصف أعمال الحركات الوطنية بالإرهابية، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر إبان حرب التحرير.[2]

تعود بدايات اختراق تنظيم القاعدة للقارّة السمراء إلى بداية التسعينات مع الجهود المبذولة لتدعيم الدولة الاسلامية بالسودان سنة 1989، ثمّ الجماعات المسلّحة في الصومال في 1992 و1993 القادمة من إقليم أوغادين بكينيا والتي شاركت في قتال الماريتر، لتتبع بمحاولة اغتيال

---

[1] BERKOUK Mhand, "région du sahel : pour un épistème de sécurité collective", **in politis-el moudjahide** : **terrorisme les marchands de la mort**, N°01, septembre 2011, p6.

[2] عمّار بن سلطان، "نظام الاختراق والتّغلغل ونشوء الظّاهرة الارهابية في الجزائر"، **ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الراهنة**، الجزائر: دار هومة، 2004، ص105.

الرّئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا لتتوّج بتفجير سفارتي الولايات المتحدة الامريكية في نيروبي بكينيا ودار السّلام بتنزانيا عام 1998.[1]

في حين يعود بروز الظّاهرة الارهابية على السّاحة السّاحلية بشكل واضح لمطلع الالفية الجديدة وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوّامة أمنية معقّدة من بداية التسعينات بعد توقّف المسار الانتخابي حيث تواصلت حتّى اعتلاء الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة السّلطة والذي أعلن عن سياسة الوئام المدني، ممّا أدّى الى تراجع الاعمال الارهابية خصوصا بالمناطق الشّمالية مقارنة بالمناطق الصّحراوية التي عاشت استقرارا نسبيا طوال تلك المدّة.

للإشارة فإنّ الجماعة السّلفية للدعوة و القتال (ج.س.د.ق) لم ترضخ للسّياسة المعلنة بل عملت على توسيع أهدافها بالمناطق الصّحراوية التي كانت تنعم بالأمن وتشمل حتّى السّاحل الإفريقي. إذ تعود بدايات نشاط الجماعة الى سنة 2003 أين تمّ إختطاف 32 سائحا ألمانيا في ايليزي وأمقيد بالصحراء الجزائرية حيث أنّ الافراج عنهم كان عن طريق دفع فدية قدّرت ب 5 ملايين أورو. وقد أبان هذا الحادث عن التوجّهات الإقليمية والعالمية للجماعة. وقد أسفرت العملية عن بروز "عبد الرزاق البارا" في الحدود الجزائرية. ليعلن فيم بعد في 26 جانفي 2007 إلى تحوّله الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.[2]

لقد أكّدت العديد من الاحصائيات أنّ الاقتصاد الموازي في الدول السّاحلية يوظّف 65% من السكان ويساهم ب 60% من الانتاج المحلي لاقتصاديات غرب افريقيا، والذي تمتدّ نشاطاته غير الاقليمية حتّى دول شمال افريقيا، للإشارة فقد عمل الفشل الأمني على استعانة المسلّحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدّرات التي تشكّل بالنسبة لها هذا النوع من الاقتصاد أهمّ مصدر لتمويلها.

---

[1] كمال حبيب، **تحوّلات الحركة الاسلامية والاستراتيجية الامريكية**، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006، ص163.

[2] William Assanvo," Etat de la menace térroriste en afrique de l'ouest", **note d'analyse**, n°12, Ovida, juillet 2012, p3.

انظر كذلك: شوادرة رضا، اشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010-2011، ص100.

ففيم يتعلّق بالتجارة بالمخدّرات (الكوكايين) فإنّ هشاشة الحدود الصحراوية وضعف النظم القانونية والأمنية الوطنية، قد شكّلت بالنسبة للمهرّبين قيمة نسبية محدّدة لخياراتهم، فمنذ 2006 جرى تهريبها عن طريق الساحل الافريقي الى اوربا. وبعيدا على كون المادّة موضوع المكافحة من قبل السلطات فإنّه على العكس يعدّ وصولها مسموح لأنها تسمح للحكومات بالحصول على السّيولة التي لم يستطع الاقتصاد الرسمي ومشاريع التنمية من تحقيقها وضمانها للشّعوب.

إنّ هذه التجارة بالمخدّرات تتماشى بالموازاة أو مع تزايد تهريب الاسلحة الثقيلة والخفيفة خاصّة أثناء الحرب أو النزاع القائم بليبيا. [1]

فانطلاقا من التعاريف التي تم رصدها في مقدّمة البحث، نجد أنّ العلاقة بين الارهاب والجريمة المنظمة أثناء 17 أكتوبر 2001 أي حوالي شهر بعد أحداث 11 سبتمبر قد شكّلت محور اهتمام الأمم المتّحدة.[2] إذ أشار الممثلين في هذه الدورة الى ضرورة إنفاذ وتجفيف الفوائد والأرباح المحصّل عليها من النّشاط الاجرامي. وهذا بهدف إحلال اللاّتوازن واللاّاستقرار داخل التنظيمات الإرهابية. وهذا ما أكّده كذلك القرار 1373 لمجلس الأمن في مادّته الرابعة " ***نسجّل بانشغال الغلاقات الموجودة بين الارهاب الدولي والجريمة المنظّمة العابرة للحدود، المخدّرات،تبييض الأموال، تهريب الأسلحة، الانتقال غير الشّرعي للمواد النووية، الكمياوية، البيولوجية وغيرها، والتي تشكّل بدورها خطر مميت، وعلى هذا الأساس تأكّد على ضرورة تنسيق المجهودات بين المستويات المحلّية أو الوطنية، الاقليمية والدّولية، وهذا بهدف تعزيز العمل العالمي تجاه هذا الخطر، والتهديد الثقيل الذي يحدق بالأمن الدولي***" [3]

يتشابه المتغيرين لحدّ المحاكاة فوسائل ارتكاب الجرم المستخدمة لدى الارهاب هي نفسها المستعملة لدى الجريمة المنظّمة. كما أنّ المبادئ والإجراءات التي عرفتها مختلف الآليات

[1] GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André, **op.cit**, p7.

[2] Sur le site : http://www.un.org/news/fr-press/does/2011/AGSHC523.doc.htm (07/03/2015)

[3] Conseil de Sécurité des Nations Unis, **résolution 1373**, article 04, 2001.

الدولية وتحت اقليمية وكذا إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود تمثّل تقاربا كبيرا للحدّ من كافة أشكال الإجرام. [1]

وما يوضّح هذا هو التحقيقات التي أجريت مع 29 إرهابي بعد أحداث قطارات مدريد 2004 التي كشفت على أنّهم كانوا متورّطون ليس فقط في أعمال إرهابية بل وحتّى في تهريب المخدّرات.

كما أكّدت عملية لمزرّب في 2008 التي تمكّن من خلالها الجيش الموريتاني من تصفي واسترجاع ثلاثة سيّارات مشحونة بالأسلحة، وشاحنة تنقل ثمانية أطنان من الكرم والقنب الهندي عن وجود تلك العلاقة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والتهريب غير الشّرعي للأسلحة، المخدّرات والسّجائر. [2]

بالإضافة الى هذا فقد كشفت التحرّيات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان 2010 بتين زواتين بتمنراست و الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري،عن تورّط القاعدة فيه، وأنّ الاعتداء كان تسهيلا لعمليّة تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب جزائري. بالإضافة إلى اعتداءات أخرى ضدّ فرق الجمارك الجزائرية التي أدّت الى مقتل 13 جمركيا بالمنيعة على أيدي الجماعات السلفية بالمنيعة في 2006، وكذا الاعتداءات المسلّحة ضدّ حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممرّ للتهريب.

كما أنّه يمكننا ومن خلال ما تقدّم استنباط مجموعة من التطابقات والاختلافات بين الفعل الارهابي والعمل الاجرامي.

[1] Nations Unis, **Lutte contre le terrorisme dans la région du Sahel**: **cadre juridique**, **techniques d'enquête et coopération policière**, Office des Nations Unies à Vienne, juillet 2012, p10.

[2] **Ibid**., p 10.

فبالنسبة لمكامن التطابق فنجد أنّ كلاهما يشتركان في طبيعتهما العابرة للحدود واستخدام القوّة المادية والعنف والترويج والسعي لإفشاء الرعب كما يحكمهما التنظيم، التخطيط، التنفيذ الدّقيق والسرعة العمليات وينتمي كلاهما الى الفواعل تحت دولاتية التي تشكّل تحدّيا بالنسبة للدّولة والقانون والأمن بالإضافة الى استفادتهما من الوضع الدولي الذي تشوبه العولمة وتزول فيه معالم السيادة(الحدود) وسرعة الانتشار.

أمّا بالنسبة لأوجه الاختلاف فإنّنا نجد ومن حيث الهدف أنّ الإرهاب هدفه سياسي (تغيير النظم السياسية والاجتماعية القائمة) بينما تسعى الجريمة الى تحقيق الكسب المادّي عن طريق مجموعة من الوسائل.[1]

المبحث الثاني: التهديد الإرهابي بمنطقة السّاحل الإفريقي

إذا كان المبحث الأول قد عالج التحالف والتشابك بين شبكات الإجرام والإرهاب فإنّ هذا المبحث سيعالج التحدّي الإرهابي سواء من حيث النشأة والتطوّر والفواعل المشكّلة له خاصّة بالمنطقة الساحلية. وكذا الوضع الراهن للإرهاب النّاتج عن إفرازات الأزمة اللّيبية ثمّ المالية فيم بعد وتأثير الإرهاب على الأمن الوطني الجزائري. وهذا ما سنتناوله من خلال مطلبين متتاليين إذ سيناقش المطلب الأول تطوّر النشاط الإرهابي بالمنطقة أمّا الثاني فسيناقش الوضع الراهن للإرهاب بالمنطقة. فما هي جذور العمل الارهابي بمنطقة السّاحل؟ وكيف أثّرت الأزمة اللّيبية على بروز التنظيمات الارهابية الجديدة بمنطقة السّاحل؟ وما هي أهمّ الممارسات التي قامت بها تلك التنظيمات؟

[1] بكشيط خالد، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الأمن في السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الاعلام،2010-2011، ص87.

المطلب الاوّل: تطوّر النشاط الإرهابي بالسّاحل من المحلّي إلى الإقليمي

تعود نشأة وتواجد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي(ت.ق.م.إ) الذي أعلن عن نشأته في 24 جانفي 2007 وهذا على أنقاض الجماعة السّلفية للدعوة والقتال الذي أعلن بدوره إنتمائه الى تنظيم أسامة بلاّدن الذي قرّر انشائه في 11 سبتمبر 2006.[1]

تمّ تأسيس الجماعة السّلفية للدعوة والقتال (ج.س.د.ق) في 1998 بعد انشقاق الجماعة الاسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ) التي تأسّست في 1992 بعد تعطيل المسار الانتخابي بالجزائر في سنوات التسعينات إذ شاركت (ج.إ.إ) في مقتل عدد كبير من الضحايا إبّان الحرب الأهلية أبرزها تلك المجزرة التي كانت في 22 و23 سبتمبر 1997 ببن طلحة 15 كلم من الجزائر، وأسفرت عن مقتل 400 مواطن. وفي 14 سبتمبر 1998 أعلن حسان حطاب عن نشأة (ج.س.د.ق) وهذا بهدف الوصول مباشرة إلى السّلطة وممثّليها إذ ركّز جلّ نشاطاته على قوات الأمن الجزائرية.[2] إنّه على الرغم من إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ اعتلائه سدّة الحكم عن قانون الوئام المدني 1999، إلاّ أنّ (ج.س.د.ق) لم ترضخ لمنطق السّلام ووضع السّلاح، بل توغّلت لأدغال الصحراء وزادت من قدراتها العسكرية منذ جويلية 2000.

وبعد خلاف بين حسان حطّاب وعبد المالك دروكدال ونبيل صحراوي حيث تولّى هذا الأخير إدارة (ج.س.د.ق) في أوت 2003، والذي تمّت تصفيته من قبل الجيش الجزائري في جوان 2004 ليخلفه دروكدال على رأس التنظيم الإرهابي كما أبدى هذا الأخير إعجابه بالزرقاوي (رئيس القاعدة في العراق) ليمنحه التواصل مع العديد من جهاديين من جميع بلدان المغرب العربي. ولمكافئة (ج.س.د.ق) وتاكيد علاقاتها مع القاعدة قام الزرقاوي في جويلية 2005 بقتل الدبلوماسيين الجزائريين ببغداد،[3] ليطلب من دروكدال ضمّه لتنظيم القاعدة مدعوما

[1] KEENAN Jeremy, **The Dark Sahara**: **America's War On Terror In Africa**, Londres: pluto, 2009, p50.

[2] Henri Plagnol et François Loncle, **la situation sécuritaire des pays du sahel**, assemblée nationale: rapport d'information, 06 mars 2012, p32.

[3] **Ibid**., p32

من الزرقاوي (الذي ضمّ صوته له في 2004)، حيث كلّف أسامة بلادن أيمن الظواهري بمتابعة الملف، وبعد أشهر عديدة من المفاوضات تمّ الإعلان الرسمي عن انتماء (ج.س.د.ق) لتنظيم القاعدة في 11 سبتمبر 2006،[1] وعلى هذا الأساس تمّ تغيير اسمها ليصبح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.[2]

إنّ تأسيس القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي لم يكن عن طريق تغيير تسمية (ج.س.د.ق) فحسب، وإنّما شكّل ظهور هذا التنظيم بروز استراتيجية قتالية جديدة أدخلته الساحة الجهادية الدولية. وفي هذا السياق فقد قام بتوسيع نشاطه بمنطقة الساحل منذ 11 أفريل 2007 حيث فجّر الإرهابيون عن طريق السيارات أنفسهم بالقرب من مقرّ الامن الحضري والحكومة بالعاصمة الجزائر، ما أسفر عن وفاة 33 مواطن.

وفي 11 جويلية أسفر انتحار ضدّ دورية للجيش عن مقتل 8 من أفرادها، في شرق العاصمة. وفي ظلّ انتظار الشعب للرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أسفر هجوم انتحاري عن وفاة 25 شخص وعدد من الجرحى. كما أسفر الاعتدائين الارهابيين على المجلس الدستوري عن وفاة 67 شخص وجرح 177 آخرين.

أدّت مجموع تلك العمليّات الإرهابية إلى استفادة قوات الامن الجزائرية من الدروس، لتعزز الامن في جميع أرجاء الوطن. وعليه فقد اكتسبت الجزائر الخبرة، وربحت الرهان، فشدّدت الخناق، وزادت من إخفاق القاعدة في شمال البلاد، التي اضطرت الى التراجع لمنطقة الساحل الافريقي لتجسيد أهدافها الدولية.

إلاّ أنّ ذلك التراجع لا يعني عدم وجودها في السابق في المنطقة، فقد قامت (ج.س.د.ق) في فيفري 2003 باختطاف 32 رهينة بالطاسيلي، ونجحت كتيبة عبد الرزاق البارا على اثرها

---

[1] André Bourgeot," sahara de tous les enjeux", **in Hérodote**: **géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p57.

[2]patrick dombrowsky, "les guerres du désert saharien ", **in géostratégiques**, n° 32, paris, 3ème trimestre 2011, p270.

في الحصول على 5 مليون دولار مقابل 31 رهينة(بعد مقتل أحد الرّهائن)، ليصبح الاختطاف أنجح وأفضل وسيلة للإرهاب في السّاحل. لكن وجود القاعدة في الساحل سيأخذ منحنى آخر أكثر وأشدّ عنفا خاصّة مع أبوزيد المكنّى ب"زرقاوي السّاحل" مهرّب ينشط بالحدود اللّيبية الجزائرية.

من بين أهمّ الأعمال الإرهابية التي جرت منذ 14 ديسمبر 2008، هي اختطاف أبو زيد لدبلوماسيين كنديين بالنيجر. والكاتب العامّ للأمم المتحدة ونائبه (الذين تمّ تحريرهما بعد 4 أشهر فيم بعد). كما قامت نفس الكتيبة باختطاف 4 سيّاح أوربيين في شرق مالي ب 22 جانفي 2009، 3 من بينهم ينحدرون من سويسرا، ألمانيا، حرّروا فيم بعد، في حين تمّ اغتيال البريطاني إدوين دير EDWIN DYER.

بعد مرور سبعة أشهر أي 8 أوت 2009 قام انتحاري بتفجير نفسه أمام السّفارة الفرنسية بموريتانيا.

وفي 19 افريل 2010 قامت جماعة فرنسية باختطاف الفرنسي ميشال جارمانو في النيجر، الذي سلّم لأبوزيد حيث وبعد مفاوضات ألقي مصرعه. وفي ليلة 16 سبتمبر 2010 قام أبو زيد بالتخطيط لاختطاف 7 مغتربين (5 فرنسيين، 1 طوغولي، 1 ملغاشي) يعملون بمجمّع أريفا AREVA بالنيجر.[1] لتعمل نفس الجماعة على تنفيذ عملية اختطاف لامرأة ايطالية في الصحراء الجزائرية، في 2 فيفري 2011 إذ تمّ تحرير المرافقين للرهينة بعد بضعة ساعات من الاختطاف من قبل الجيش الجزائري.

بالإضافة إلى اختطاف (ت.ق.م.إ) للفرنسيين في 24 نوفمبر 2011 ب "هوميري" في الشمال الشرقي لمالي، ليقوم التنظيم بعد غدّ بقتل 3 سيّاح أوربيين.[2]

[1] "AQMI menace ceux qui voudraient aider la Cédéao au Mali", **Le monde**,
Voir le site : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/aqmi-menace-ceux-qui-voudraient-aider-la-cedeao-aumali_1727520_3212.html (06/06/2014).

[2] PLAGNOL Henri et LONCLE Francois, **op.cit**., pp. 35-38.

ممّا يلاحظ أنّ (ت.ق.م.إ) قد عرف نشاطا خطّيا متزايدا بمنطقة السّاحل الإفريقي لاسيما بدول الميدان. وأنّ أهمّ آلية لهذا النّشاط هي الإختطاف للسيّاح الأجانب، مقابل الحصول على الفدية من الدول الأوربية لتحريرهم، التي قدّرت بين (2004-2011)، حسب تصريح السّفيرة الأمريكية السابقة بمالي السيّدة "فيكي هدلستون"، بحوالي 89 مليون دولار فدية للإرهابيين، حيث دفعت فرنسا وحدها حوالي 17 مليون دولار.[1]

المطلب الثاني: تأثيرات الأزمة اللّيبية على بروز التنظيمات الإرهابية في السّاحل الافريقي

لم يضع سقوط نظام معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011،(بعد قرار مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة 1973، في 11 مارس 2011، والقاضي بحظر الطّيران وحماية المدنيين)[2] حدا للصراع القائم بليبيا ، بل زاده حدة بين القبائل الليبية المعارضة والداعمة للقذافي، بل والمعارضة في ذاتها، المتناحرة على السلطة. والأكثر من هذا فان النزاع الليبي، لم يعترف بالحدود الجغرافية اذ امتد لمالي لدول الساحل، مما يؤثر على الأمن القومي الجزائري.

لقد أدى تأزم البيئة الأمنية في المنطقة الى زيادة حجم ونوع الجماعات الارهابية نتيجة فوضى انتشار السلاح، خاصة بعدما أذن القذافي بهذا في 25 فيفري 2011، حيث قال:*"وعند اللزوم ستفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل الليبية"* ، وبذلك تصبح منطقة الساحل، سوق للأسلحة الخفيفة والثقيلة، على حد تعبير الرئيس التشادي ديبي اتنو لمجلة

[1] اسماعيل دبش، **الوضع في الساحل بين الوقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الازمة في مالي (منذ 2010)**، الجزائر، د.د.ن، جوان 2013، ص19.

[2] Conseil de sécurité des Nations unis, **résolution 1973**, article 04 et 06, 17 mars 2011, pp. 3-7.

jeune afrique: ***"لقد استفادت القاعدة، من انتشار السلاح المتطور صواريخ برّ جو، ما جعلها أكثر جيوش المنطقة تسلحا"***.[1] وهذا ما أكده عبد القادر مساهل.

في حين صرح دبلوماسي فرنسي بأن ***"أولئك الذين اتخذوا قرار قصف القذافي، لم يكن لديهم أقل الادراك بانعكاسات ذلك الوضع على الجنوب"***. وما يؤكد هذا القول هو تسلسل الأحداث في مالي.[2]

ان تأثير ليبيا على المنطقة، لم يكن وليد الانقلاب على القذافي، وانما يعود تأثيره الى سنوات قبل هذا، خاصة مع دعمه للتوارق الماليين والنيجريين.

فلقد أدى سقوط نظام القذافي الى اجبار الأفراد اللذين لم يعد مرحّبا بهم خارج التراب اللّيبي، الى تسليحهم كالحركة الوطنية لتحرير الازواد التي تسلحت بمجموعة من المعدات العسكرية. [3]

كما أقام القذافي في الفزّان في الجنوب الغربي،قوات مشكلة أساسا من التوارق الماليين والنيجريين، الذين سرعان ما أكدوا أن مكانهم أصبح مهددا بليبيا، خاصة بعد تدخل الحلف الأطلسي، الذي ساند المجلس الوطني الانتقالي "جهاز الثوار". واذا كانت تلك القوات قد ساهمت في دعم الحرب القذافية، فانها كذلك زادت من عدد القادمين الماليين (الذين قدّر عددهم بحوالي 1000 الى 4000)[4] الذين التحقوا مباشرة بالقوات المناهضة للأجر. كما أنّ انهيار النظام اللّيبي قد حرّر ابراهيم آغ بهانغا (أبرز محرّك للحياة السياسية بشمال مالي

[1] منصور لخضاري، "الأزمة اللّيبية وانعكاساتها على منطقة السّاحل الإفريقي"، **مجلّة البحوث والدراسات العلمية**، الجزائر، جامعة يحيي فارس بالمدية، العدد 06، الجزء الثاني، جوان 2012، ص186.

[2] Crisis Group, **mali** : **évite l'escalade**, rapport afrique n°189, Bruxelles,18 juillet 2012, p9.

[3] « Libyan oil buys allies for Qaddafi », **New York Times**, 15 mars 2010.

[4] RAFFRAY Mériadec, **les rébellions touarègues au sahel**, Paris: CDEP/DREX, 2013, p76.

ومفتاح القوّة العسكرية للمتمرّدين التوارق، الذي ألقي مصرعه في عودته من ليبيا)[1]. كما توضّحه الخريطة:

خريطة3: انتشار الجماعات الموالية للقذّافي

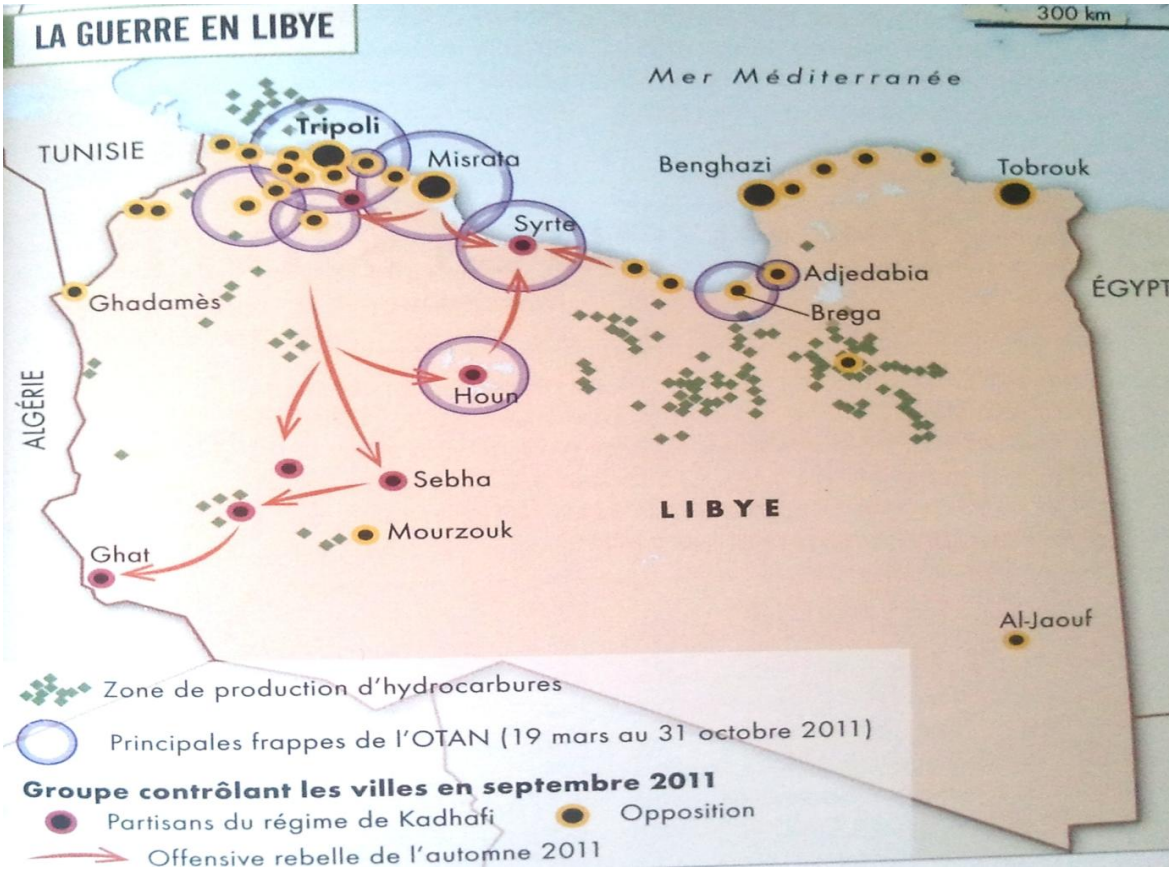

المصدر: CATTARUZZA Amael, **atlas des guerres et des conflits**, France : autrement, 2014, p65.

أكدت العديد من المصادر الأمنية، تواجد (ت.ق.ب.م.إ) منذ بداية 2012، في الجنوب الليبي لتمرير الأسلحة، وزيادة تحالفاتها، وهذا ما أكدته السلطات النيجرية في جوان 2011، حيث ألقت القبض على موكب من السيارات تحمل مئات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة، وبهذه المناسبة صرح الارهابي آبت حميدين، أن عودة لابد أن تصلها هذه المواد في مالي.[2]

[1] Crisis Group, op.cit., p10.

[2] Jeune Afrique, **Mali comment sauver le nord ?**, 9 mai 2012.

وعليه فان المقاتلين في الحرب الليبية لم تكن فارغة الأيدي وانما بأسلحة، سيارات، وخبرة كبيرة.[1] حيث اجتمعت كلّ المكوّنات لاستعادة العنف ومعاودة التمرد. كما تداخلت وتحالفت حركتي التوارق (الحركة الوطنية للأزواد، وحركة التوارق في شمال مالي) للتأسيس للحركة الوطنية لتحرير الأزواد (ح.و.ت.أ)، المتكونة من شباب مثقفين، مناضلين، سياسيين، والمحاربين خاصة في الحرب الليبية. طالبت الحركة عن طريق مكلفها الرسمي بالاعلام بحق الشعب الأزوادي في حرية اختيار حكومته، تقرير مصيره بل وحتى استقلاله. [2]

فبعد مظاهرات كيدال في 01 نوفمبر 2011، قامت (ح.و.ت.أ)، بمجموعة من الأعمال الأكثر عنفا، لحد مواجهة الجيش المالي في 17 جانفي 2012، واذا قامت الحركة باسقاط ميغ 21 (MIG21)، فانها تتهاون في الاعتداء على الثكنات، ومصادرة المدن لاسيما مدينة "أغلهوك"، التي أسفرت عن مقتل العشرات من أفراد الجيش.[3]

ان هذه الابتزازات والجرائم المرتكبة، قد زرعت الشكوك حول مشاركة تنظيم القاعدة، الذي ظل أهم تنظيم يهدد منطقة الساحل، كما تجدر الاشارة الى الوضع الذي يبدو معقد خاصة التحاق حركة أخرى ب (ح.و.ت.أ) ، ويتعلق الأمر بحركة أنصار الدين.[4] وعليه أدّى إلى بروز مجموعة من التنظيمات الارهابية الواردة في الخريطة التالّية:

[1]CARBONARI Andrea, **sahel la bande de l'instabilité**,
sur le site : http://www.misna.org/uploads/sahel-fr.pdf (18/02/2015).

[2] RAFFRAY Mériadec, **op.cit.**, p75.

[3] Sur le site : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touaregdumnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html (26/01/2015).

[4] PLAGNOL Henri et LONCLE Francois, **op.cit.**, p24.

خريطة4: أهمّ الجماعات الارهابية بمنطقة السّاحل الافريقي

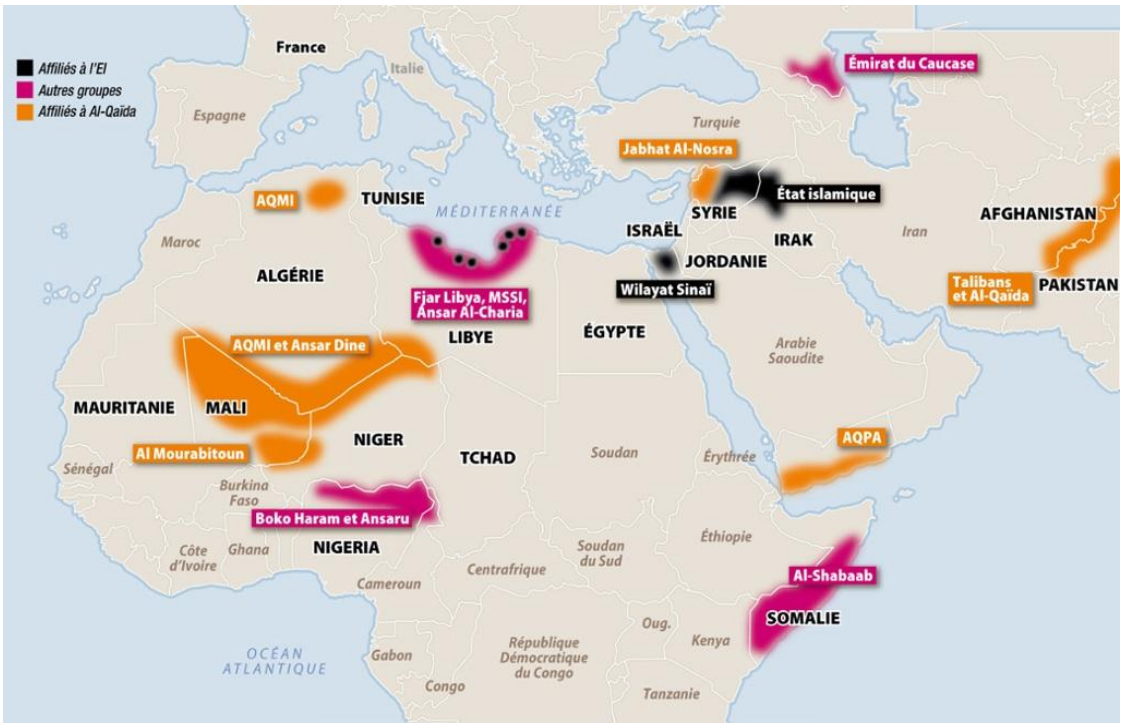

المصدر : http://www.leparisien.fr

1)- حركة أنصار الدين: (ANSAR ADIN)

وهم المدافعين عن الدين، وهي جماعة اسلامية إرهابية يقودها اياد آغ غالي (دبلوماسي سابق). تأسست الحركة في ديسمبر 2011، بعد اعلان ولائها لتنظيم القاعدة، بهدف توسيع المنظمة، فمن دون برنامج أو هدف، أبانت الحركة بعد أشهر قليلة عن فعالية كبيرة، خاصة بعدما قامت بتفسير مسار (ح.و.ت.أ)، [1] بعد مفاوضات أدت الى اتفاق أو برنامج مشترك حول شمال مالي يوم 26 ماي 2012. يقوم هذا البرنامج على تأسيس دولة اسلامية مستقلة للأزواد ومجلس انتقالي للأزواد، وهذا ما رفضته مجموعة من اطارات (ح.و.ت.أ)، كونه حسبهم لا يتماشى ومبدأ علمانية الحركة (ح.و.ت.أ). كما أن أفراد حركة أنصار الدين لم يبدوا رغبتهم في

[1] AG EGLESS Mohamed et KONE Djibril, **Le patriote et le Djihadiste**, Bamako : Editions La Sahélienne, 2012, p30.

المجلس ودعوا لإعادة النظر في صلتهم بالقاعدة وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا (ك.ت.ج.غ.إ.).[1]

لقد أثبتت المواجهات بين (ح.و.ت.أ) وأنصار الدين في 07 جوان بالقرب من كيدال أنّ المصالحة التي أعلن عنها بلال آغ الشريف (قائد ح.و.ت.أ)، تبدوا أكبر تحدي. ممّا أضعف من قدرة (ح.و.ت.أ) التي التحق أفرادها بأنصار الدين من أجل الحصول على الدعم المالي من (ت.ق.ب.م.إ).

وفي الأخير نجد أنه بينما كان يتبين أن المدن تومبوكتو، كاو وكيدال، هم تحت قبضة الإسلاميين، فان (ح.و.ت.أ)، قد تراجعت ميدانيا لصالح قوات وجماعات جديدة كال جبهة التحرير الوطنية للأزواد المتشكلة أساسا من عرب اقليم تومبوكتو.[2]

2)- حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا(ك.ت.ج.غ.إ.) (MUJAO):

هي حركة ارهابية تأسست على يد حمادة ولد محمد خيرو في 2011، المعروف بأحمد التلمسي، بعد اختلاف بينه وبين دروكدال.[3] أعلن عن مقتل التلمسي في 11 ديسمبر 2014 بعد قصف جوّي فرنسي بمدينة غاو. حيث أعلن المكلف بالاعلام لدى قيادة الأركان المسلحة بباريس "جي جارون": ***" أن العملية أسفرت عن تصفية حوالي عشرة ارهابيين من حركة التلمسي"*** .وهذا ما أكده وزير الدفاع المالي "باه، ندو": ***" تمّ مقتل 06 ارهابيين، سجن 03آخرين... لقد ألحقنا خسارة كبيرة بكتيبة المرابطون، والارهابيين الناشطين بالساحل والصحراء "*** .[4]

---

[1]ZEINI Moulaye, **la problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité**, Mali : Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014, p13.

[2] BENCHERIF Adib,"**Le nord du Mali**, **entre risques de balkanisation et talibanisation**, paix et sécurité internationale, (psi), p3.

[3] ZEINI Moulaye, **op.cit**.,p14.

[4] Jeunne Afrique, **Mali**: **la mort d'Ahmed el-Tilemsi**, **un coup pour le MUJAO et Belmokhtar**. Voir le site: http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB(12/12/2014)

عرفت الحركة بعدا دوليا، بعد اختطافها ل 03 أروبيين ناشطين بحقوق الانسان (اسبانيين وايطالي)، بالقرب من تندوف في 23 أكتوبر 2011. [1]

وفي 03 مارس 2012، قامت الحركة الاسلامية بعملية انتحارية استهدفت مقر الدرك الوطني بتمنراست، بحيث أسفرت عن جرح 24 منهم و 14 مدني.[2]

ليبقى الحدث الأبرز والأهم هو اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مقر القنصلية ب "غاو" "GAO"، يوم 05 أفريل 2012. للإشارة فإنّه بعد إلقاء القبض على 3 جهاديين، تمّ إعلان (ك.ت.ج.غ.إ.) عن اغتيال نائب القنصل "طاهر التواتي"، وموت القنصل "بوعلام سايس" على اثر تدهور حالته الصحيّة. كما تمّ تحرير الدبلوماسيين الخمسة الآخرين على مرحلتين، ثلاثة منهم في جويلية 2012، اثنين آخرين في 30 أوت 2014.[3]

الا أن هذه السيطرة على غاو، لم تدم بعد التدخل الفرنسي الذي أعلن عن مقتل 60 جهادي، بعد قصفهم في غاو يوم 13 جانفي 2013.[4]كما خطط التنظيم لاختطاف الفرنسي

---

[1] BERTHEMET Tanguy , Le Mujao, le mystérieux groupe qui a annoncé la mort de l'otage français, **le figaro**. Voir le site : http://www.lefigaro.fr/international/2014/04/23/01003-20140423ARTFIG00051-le-mujao-le-mysterieux-groupe-qui-a-annonce-la-mort-de-l-otage-francais.php (12/02/2015).

[2] France 24, Attentat-suicide contre une gendarmerie à Tamanrasset. sur le site : http://www.france24.com/fr/20120303-attentat-suicide-tamanrasset-algerie-kamikaze-gendarmerie-voiture-blesses-explosion-attentat/ (12/05/2015).

[3] AGGAR Salim, plus de 24 mois après leur enlèvement par le mujao nos deux derniers diplomates libérés, **l'expression**, n°4216, 31/08/2014, p24.

[4] **Le figaro**, Afrique: fusion de 2 groupes djihadistes. sur le site : http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2013/08/22/97001-20130822FILWWW00250-afrique-fusion-de-2-groupes-djihadistes.php (18/01/2015).

البرتغالي "جلبارتو رودريغز ليال" بديما في 20 نوفمبر 2012، والذي أعلن في 22 أفريل 2014 عن مقتله بدون الاعلان عن التاريخ أو الظروف.[1]

وتعد آخر عملية للحركة هي الاعتداء على الهلال الأحمر الدولي، يوم 30 مارس 2015، في طريقها لغاو، لتسفر العملية عن مقتل السائق وجرح آخر متطوع لدى الهلال الأحمر المالي.[2]

لقد أدّت تلك الاختطافات لاسيما المتعلقة بخيّمات اللاجئين بتندوف على حد تعبير الأستاذ دبش، الى محاولة تأزيم الوضع بين البوليزاريو والدول الأروبية المساندة لها، وقد تم تحريرهم في 18 جويلية 2012.[3] ويمكن توضيح المناطق المسيطر عليها من قبل الحركة في الخريطة الآتية:

[1] BERTHEMET Tanguy , Le Mujao, le mystérieux groupe qui a annoncé la mort de l'otage français, le figaro. Voir le site : http://www.lefigaro.fr/international/2014/04/23/01003-20140423ARTFIG00051-le-mujao-le-mysterieux-groupe-qui-a-annonce-la-mort-de-l-otage-francais.php (12/02/2015).

[2] BACHE David, mali : le mujao revendique l'attaque d'un camion du CICR, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/ (20/05/2015).

[3] دبش اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

خريطة5: توضّح (من خلال السهم) المناطق المسيطر عليها من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا

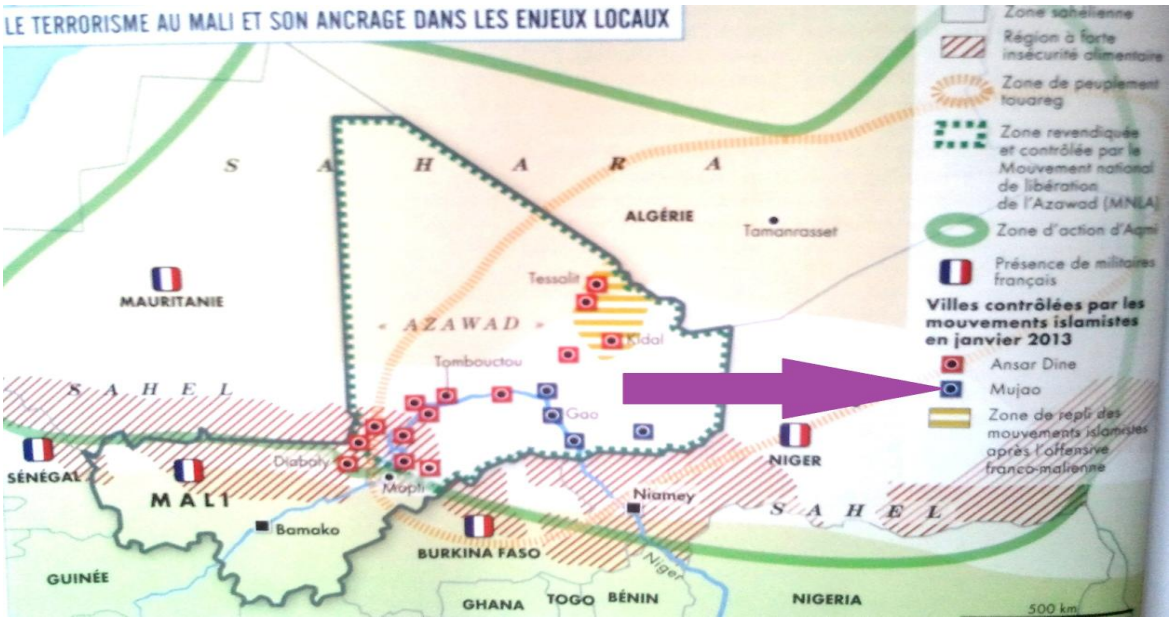

المصدر: (مع تعديلات من الباحث).Amael cattaruzza, atlas des guerres et des conflits, France : autrement, 2014

3) بوكو حرام bokoharam، جماعة أهل السنة والجهاد :

وهي جماعة متطرفة تأسست في نيجيريا سنة 2002، مع محمد يوسف، الذي تم حذفه من طرف القوات النيجيرية في 2009، وذلك بعد مقتل 800 شخص من القوات النيجيرية.

تنحدر الحركة من الهوسا التي تعني كفر الثقافة الغربية، وتهدف الجماعة الى تغيير جذري للمجتمع النيجيري عن طريق تطبيق مبادئ الاسلام والشريعة.[1]

عرفت الجماعة تطور ملحوظ، يرجع أساسا لصلتها بتنظيم القاعدة، ولعل أهم حدث يشير لهذا التطور، هو الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في أبوجا يوم 26 أوت 2011.[2]

[1] PHAM Jean Peter, "Boko Haram la menace évolue", **in Bulletin de la sécurité africaine**, Washington : publication du Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° 20, , avril 2012, p8.

[2] DENECE Eric, "Nigéria : accroissement et internationalisation des actions du groupe terroriste Boko Haram", **Note d'actualité**, n° 257, Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, p. 4.

يرى المحلل البروفيسور ريكاردو لريمون Ricardo Larémont، أن هناك فصائل داخل المجموعة، تدل على انقسامه، فالأولى، يقودها خليفة محمد يوسف ، أبو بكر شكو، وهي فصيلة ايديولوجية تدير المفاوضات مع الحكومة الفيدرالية، أما الفصيلة الثانية فهي مدعمة من قبل المسؤولين المحليين والحكوميين للشمال، تهدف الى اضعاف الحكومة الفيدرالية، أما الفصيلة الثالثة، تقوم بمختلف الأعمال الاجرامية[1] مثلا: كاختطاف وقع في ماي 2011، لبريطاني وايطالي الذين تم اعدامهم في 08 مارس 2012، بعد محاولة تحريرهما.

وحسب الشرطة النيجيرية، فان التنظيم قد ارتكب 118 اعتداء في 2011، أسفرت عن مقتل 308 شخص. ما يلاحظ كذلك أنه و خلال ثلاث أسابيع الأولى من سنة 2012، أي ثلاثة أشهر بعد سقوط القذافي، تم الاعلان عن مقتل 253 في 21 اعتداء، كما أنه منذ 2009، السنة التي تضاعفت فيها اعتداءات بوكحرام الى جانفي 2012، تم احصاء وفاة 1200 شخص نتيجة الجرائم المنسوبة للتنظيم.[2]

وفي جانفي 2013، أي بعد التدخل الفرنسي، قام(ت.ق.ب.م.إ)، بتوظيف أفراد من بوكحرام الى جانبهم، وكذا الى جانب أنصار الدين و(ك.ت.ج.غ.إ.) في كل من مدينة قاو، وتومبوكتو.

الا أن تطورت الأحداث، بعد اختطاف 200 طالبة ثانوية في 17 أفريل 2013، جعلت الجيش في نيجيريا يتخذ قرار حالة الطوارئ في ماي 2013، لكن سرعان ما تكيّفت الجماعة، لتقوم باعتداءات منذ جويلية 2013، أكثر راديكالية ودموية، حيث لقي مصرع 2000 شخص مصرعهم سنة 2014.[3]

---

[1] ASSANVO William, **op.cit**., p12.

[2] **Ibid**., pp. 14-15.

[3] SADATCHY Priscilla," boko haram : un an sous état d'urgence", **note d'analyse**, Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (grip), 3 juin 2014, p1.

في الأخير نجد أن أمير بوكحرام أبوبكر شيكو قد أعلن في شريط فيديو على الأنترنت لمدة 52 دقيقة في 24 أوت 2014، عن ميلاد الدولة الاسلامية بنيجيريا، بدءا من مدينة غووزا GWOZA عندما قال: ***"ان الله يأمرنا أن نحكم غووزا، طبقا لمبادئ الاسلام، بل ويأمرنا أن نحكم العالم هكذا، وليس فقط بنيجيريا، وسنبدأ الآن"*** دون أن نشير لانتماءه للبغدادي، مما زاد من خطر انتشار تهديد داعش للأفراد ودول منطقة الساحل. [1]

4)- تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يُعرف اختصاراً بـ داعش (ويُطلق على المنتمين له اسم الدواعش)، والذي يسمي نفسه الآن الدولة الإسلامية يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى في جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي[2].

أمّا عن علاقة تنظيم الدولة الاسلامية بتنظيم القاعدة، فإنّ تنظيم داعش انبثق من تنظيم القاعدة في العراق [3*] تحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، نمت داعش بشكل ملحوظ ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، وتم لها وجود كبير في المحافظات السورية من الرقة، إدلب، دير الزور وحلب بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية.

---

[1] RODIER Alain, "Boko Haram proclame un Etat islamique", **note d'actualité**, n°367, paris : centre français de recherche sur le renseignement, p2.

[2] شفيق شقير، **تنظيم الدولة الاسلامية"التأثير، النشأة والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص18.

[*] وهي التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، الذي كان قد شارك في قوات المقاومة ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة في أعقاب غزو العراق عام 2003 خلال 2003-2011 حرب العراق وذلك جنبًا إلى جنب مع غيرها من الجماعات السنية المسلحة قد تشكل مجلس شورى المجاهدين التى مهدت أكثر لدولة العراق الإسلامية. في أوجها، وقيل أنها تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية من الأنبار ، و نينوى ، وفي محافظة كركوك، وأكثر تواجدا في صلاح الدين، وأجزاء من بابل، ديالى و بغداد، وزعمت أن بعقوبة باعتبارها عاصمة. ومع ذلك، فإن محاولات الدولة الإسلامية في العراق العنيفة لإحكام السيطرة على أراضي جديدة أدت إلى رد فعل عنيف من العراقيين السنة وغيرهم من الجماعات المتمردة، مما ساعد على دحر حركة الصحوة وتدنى سيطرته.

كان لداعش صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة حتى فيفري عام 2014، حيث أنه بعد صراع طويل على السلطة استمر لمدة ثمانية أشهر، قطع تنظيم القاعدة كل العلاقات مع جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث تعتبر القاعدة داعش تنظيمًا "وحشيًّا". في جويلية 2014، كان لتنظيم داعش على الأقل 4000 من المقاتلين في صفوفه في العراق، الذين، بالإضافة إلى الهجمات على أهداف حكومية وعسكرية، فقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين. في أوت عام 2014، ادعى المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التنظيم قد زادت قوته إلى 50000 مقاتل في سوريا و30000 في العراق[1].

كان هدف داعش الأصلي هو إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق. وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا. وقد أعلنت الخلافة يوم 29 جوان 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام. بدأ بتكوين الدولة الإسلامية في العراق في 15 أكتوبر 2006 إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين وتم اختيار "أبا عمر" زعيمًا له وبعدها تبنت العديد من العمليات النوعية داخل العراق آنذاك، وبعد مقتل أبو عمر البغدادي في 19 أفريل 2010 أصبح أبو بكر البغدادي زعيمًا لهذا التنظيم، وشهد عهد أبي بكر توسعاً في العمليات النوعية المتزامنة (كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت)، وخلال الأحداث الجارية في سوريا واقتتال الجماعات الثورية والجيش الحر مع القوات الحكومية السورية تم تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام أواخر سنة 2011، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح في غضون أشهر من أبرز قوى المقاتلة في سوريا، وفي 9 أفريل 2013 وبرسالة صوتية بُثت عن طريق شبكة شموخ الإسلام.[2] أعلن من خلالها أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) مع دولة العراق الإسلامية تحت مسمى الدولة

[1] حسن أبو هنية، **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص31- 32.

[2] معتز الخطيب، **تنظيم الدولة الاسلامية:البنية الفكرية وتعقيدات الواقع**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014،ص08 .

الإسلامية في العراق والشام، إلا أن جبهة النصرة نفت أن يكون قد وصلتها أية دعوات واستشارات للاندماج مع داعش.

أمّا بالنسبة لمميّزات تنظيم الدولة الاسلامية، فتكمن فيم يلي:[1]

1- التغير الذي طرأ على سلوك القاعدة وكشفته الوثائق التي عثر عليها الأميركيون في الحاسوب الشخصي لبن لادن، والذي بدا في تصرفات جبهة النصرة في سوريا.

2-الرؤية الأيديولوجية الصلبة والحدِّية التي تُغلِّب الجانب العقائدي والطائفي والهويَّات.

3-مبلغ التوحش الذي وصل إليه التنظيم ما جعل القاعدة تتحدث عن الغلو والتكفير.

4- حالة متقدمة من البراغماتية والانتهازية التي جعلته يكفِّر ويقاتل الجهاديين الآخرين في الوقت الذي يَقبل مبايعة كثيرين بعضهم قطَّاع طرق.

أما سيطرة تنظيم الدولة على الأرض، فلا يمكن فهمها إلا في إطار التغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات الشعبية، فتنظيم الدولة تمدد في الفراغ الذي خلَّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد وبعد احتلال العراق، ثم مع الأزمة السورية التي قوبلت بعنف وحشي فتحولت إلى ثورة مسلحة، وقد أشار الجولاني- بوضوح إلى أن "أزمة سوريا أزالت العوائق وسهَّلت قبول الفكر الجهادي وحمل السلاح بعد أن لم تكن الناس تقبل منهجنا".

وقد انتشر تنظيم الدولة الاسلامية في عدة مناطق سميت بالولايات، وتشمل:[2]

القسم السوري: ولاية الرقة، ولاية الخير، ولاية حلب ، ولاية دمشق، ولاية حمص، ولاية حماة، ولاية البادية، وولاية الفرات.

القسم العراقي: ولاية نينوى ، ولاية كركوك , الرشاد، ولاية الأنبار ، ولاية الفلوجة، ولاية صلاح الدين، ولاية شمال بغداد ، ولاية الجنوب (زوبع)، ولاية الجزيرة، وولاية دجلة

القسم المصري: ولاية سيناء (مناطق سيطرة محدودة شرق محافظة شمال سيناء).

---

[1] حسين طليس، **من هي داعش وماهي أهدافها؟**، على الموقع:
http://www.alalam.ir/news/1552479 (29.03.2015)

[2] تامر بدوي، **داعش الأبعاد والتداعيات الاقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص65.

القسم النيجيري: حركة بوكو حرام على لسان زعيمها أبو بكر شيكا وتعلن الولاء لأبي بكر البغدادي خليفة داعش. أطلق مؤيدو التنظيم إسم ولاية نيجيريا على المناطق الخاضعة لسيطرة بوكو حرام ولم يصدر شيء رسمي عن التنظيم ينفي أو يثبت هذا الإسم.

القسم الليبي: ولاية برقة (درنة ,بنغازي)، ولاية طرابلس، ولاية فزان. ويمكن إجمال هذا من خلال الخريطة التّالية:

خريطة6: انتشار الدولة الاسلامية (داعش) بالعالم

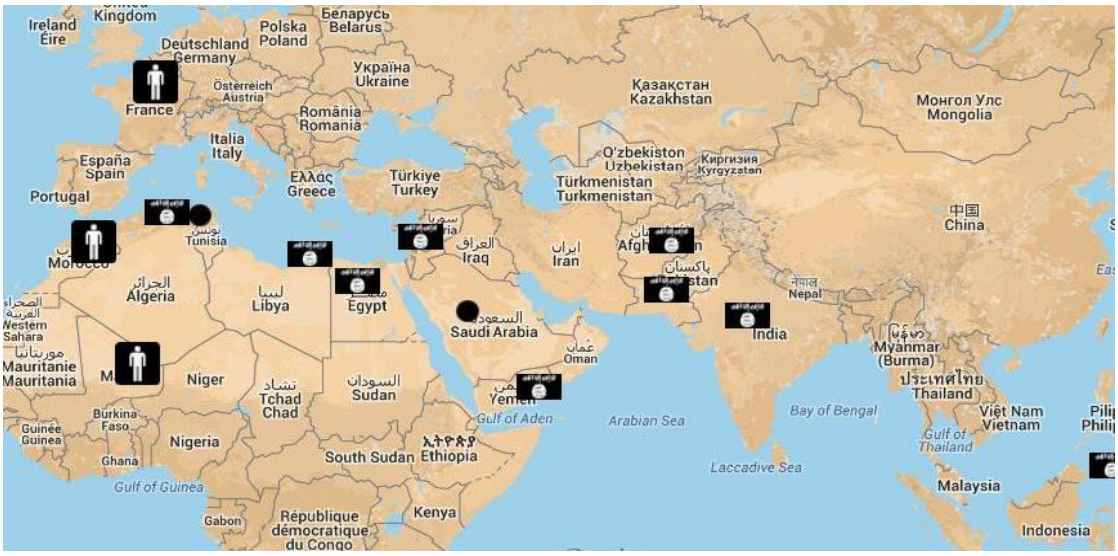

المصدر: http://weakipedia.org

هذا بالاضافة الى الأردن، لبنان، السعودية، تركيا وإيران.[1] فمن خلال القسم الليبي، وطأت أقدام تنظيم الدولة الاسلامية، منطقة السّاحل الافريقي والمغرب العربي.

لقد عرفت سنة 2014، تطورًا أمنيًّا مهمًّا، يحتاج فترة ليبرز أثره بشكل أوضح على مستقبل الخارطة الأمنية في ليبيا، المغرب العربي والساحل الافريقي بشكل أكبر، ويتعلق بتطور علاقة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالمجموعات الجهادية في مدينة درنة شرق ليبيا؛ التي

[1] RODIER Alain, "l'Etat islamique dans le monde", **note d'actualité**, N°361, France: centre français de recherche sur le renseignement, 2014, pp. 2-6.

تعرف انتشارًا لمجموعات مسلحة؛ مثل: "مجلس شورى شباب الإسلام"، الذي يضمُّ تنظيم "أنصار الشريعة"، العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي .[1]

حيث يتبع المجلس فكريًّا وحركيًّا تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" .وهذا ما يؤهل مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا؛ وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من إمكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة.

وقد حسم تنظيم الدولة الإسلامية مسألة تواجده في دول شمال إفريقيا ومصر خلال الاجتماع الكبير الذي نظمته قيادات هذا التنظيم مؤخَّرًا في درنة الليبية، وحضرته قيادات تنظيم أنصار الشريعة بتونس سيف الله بن حسين (أبو عياض) والقيادي اليمني المعروف باسم "أبو حنيفة اليمني"، واحتضنت مدينة درنة الليبية أول اجتماع لتنظيم داعش خارج العراق وسوريا؛ وذلك بعد أن أعلنت قيادات تنظيم أنصار الشريعة بكل من ليبيا وتونس ولاءهم لأبي بكر البغدادي.[2] الذي عيّن الحبيب الجزراوي آل سعود على رأي التنظيم بدرنة. للإشارة فإنّ صفوف التنظيم قد تعزّزت ب 5000 جهادي، بعد دعوة أبو عياض لهم. وهذا ما أكّده وزير الاعلام والثقافة اللّيبي خلال زيارته لتونس في 26 جانفي 2015.[3]

وتتجلى استلهام ممارسات تنظيم داعش الأم من خلال إعدام الرهينة الفرنسي "هيرفي غوردال" من طرف الجماعة التي أطلقت على نفسها اسم "جند الخلافة" في الجزائر[4] بنفس تلك

---

[1] كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/2014 (2015/01/01)

[2] نفس الموقع.

[3] **على الموقع الإلكتروني:**

http://www.jeuneafrique.com(20/03/2015)

[4] Alain rodier, "califat islamique : lutte d'influence pour l'extension à l'internationale", **note d'actualité**, N°382, France : centre français de recherche sur le renseignement, février 2015, p2.

التي ينفذ بها داعش إعداماته في المناطق التي تخضع لسيطرته. أما في تونس فقد حاولت جماعة أخرى تسمى كتيبة عقبة بن نافع التي لطالما ارتبطت بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب أن تجعل من نفسها فرعا لداعش من خلال إصدار بيانات تدعم التنظيم، وكذا السعي لتجنيد مواطنين تونسيين في صفوفه.

بحيث أعاد إعدام تنظيم داعش في ليبيا 21 قبطي مصري ذبحا في 15 فيفري 2015، ورد مصر بغارات على مناطق قالت القاهرة إنها تمثل مراكز تجمع وتدريب وتخزين للذخيرة تابعة للتنظيم الإرهابي، موضوع الجماعات المسلحة في منطقة المغرب العربي إلى واجهة اهتمام الإعلام العالمي مجددا.[1] كما يتبيّن من خلال الخريطة:

خريطة7: المناطق التي جرى فيها اغتيال 21 قبطي، والردّ المصري على العمليّة

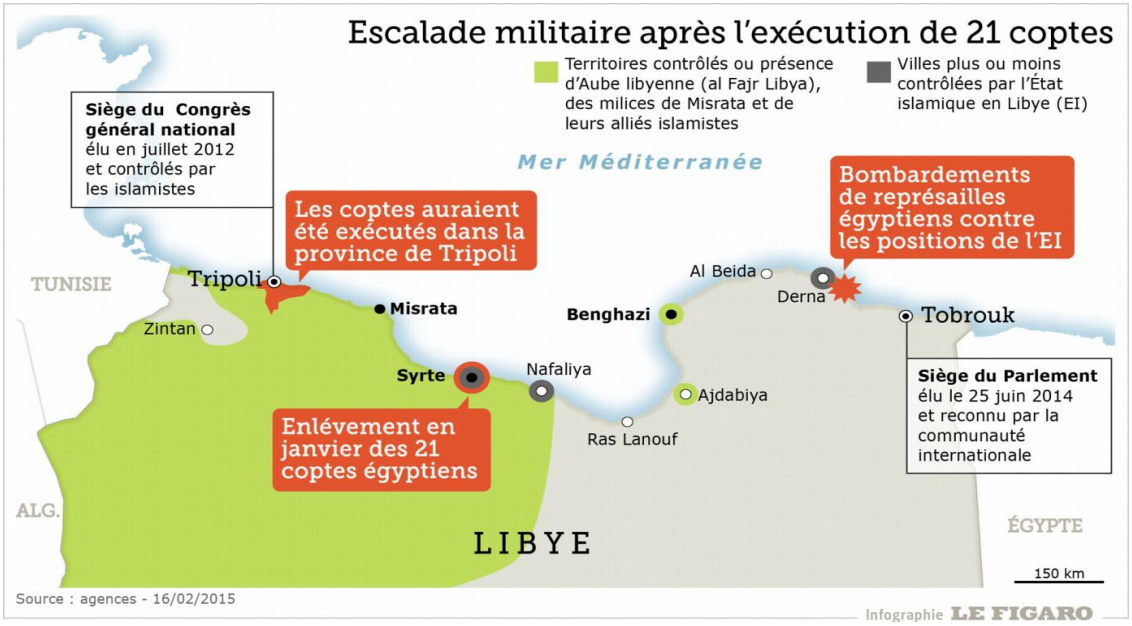

المصدر: http://www.lefigaro.fr/2015/02/15

1على الموقع الإلكتروني:

http://www.lepoint.fr/monde/egypte-l-ei-affirme-avoir-decapite-21-chretiens-captures-en-libye-16-02-2015-1905314_24.php

ونشرت وكالة "الأسوشييتد برس" العالمية تقريرا مفصلا عن تهديدات داعش في المنطقة المغاربية، حيث اعتبرت أن المغرب العربي دخل بشكل ما في طموحات "إمارة أبو بكر البغدادي"، وإن بدرجة أقل من التنسيق والتواصل والارتباط العضوي مع التنظيم الأم الذي يسيطر على مساحات شاسعة من العراق وسوريا .

واعتبر التقرير أن الخوف من تهديدات فرع داعش في شمال إفريقيا لا يقتصر على دول المنطقة فحسب؛ بل يتعداه إلى أوروبا التي لا تفصلها عنها إلا بمئات الكيلومترات، ويصلها سنويا الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، حيث يمكن أن يكون ضمنهم عناصر من التنظيم وهي المخاوف التي عبر عنها رئيس الحكومة الايطالية ماتيو رينزي الذي أغلقت بلاده سفارتها في طرابلس، ودعا الأمم المتحدة للتدخل من أجل وضع حد لنشاطات الجماعات المتطرفة.

كما اعتبر التقرير أن تواجد فروع داعش في كل من الجزائر وتونس يتميز بالسرية وعدم الظهور المباشر على عكس التنظيمات الموالية له في ليبيا، التي وجدت في حالة الفوضى منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011 مجالا واسعا للتحرك، إلى حد تسمية "ولاة" على مناطق في البلاد، في حين تتشابه الحالة المصرية مع نظيرتيها في تونس، وهذا من خلال التحاق الجماعات التي كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة بداعش، حيث أعلن ما يسمى بتنظيم "أنصار بيت المقدس" الذي ينشط في شبه جزيرة سيناء ولاءه لداعش ونفذ العديد من العمليات ضد الجيش المصري هناك.

وبعد شهرين من إعدام المصريين، قام تنظيم داعش بإعدام حوالي 30 الرعيّة إثيوبي بليبيا في 19 أفريل 2015، في مجموعتين الأولى على الشاطئ، والثانية بالقرب من منطقة صحراوية، في شريط فيديو دام 29 دقيقة.[1]

[1] على الموقع الإلكتروني:

http://www.causeur.fr/video-daech-etat-islamique-chretiens-libye-ethiopiens-32430.html#

(25/04/2015).

نلاحظ أنّ هناك إرتباط جيو–أمني بين منطقة السّاحل ومنطقة المغرب العربي، إذ نجد أنّ ليبيا أصبحت ملجأ ومخبأ للجماعات الارهابية التي تشكّل تهديد صريح للأمن المغربي والسّاحلي. فبعد عملية سرفال تراجعت الجماعات المسلّحة –تكتيكيا– الى الجنوب اللّيبي الذي أصبح يسوده التّدهور ويحكمه قانون الميليشيات. وعليه فإشكالية الارهاب تحوّرت (لكنها لم تحلّ) لتفتح الباب أمام لا استقرار دائم بالمنطقتين.

المبحث الثالث: أهمّ أشكال الجريمة المنظمة في الساحل

لقد سمح غياب السيطرة والحكم، انتشار الظروف المهيّأة للارهاب والاجرام المشار اليها في المبحث الاول الى ظهور عدّة أشكال للجريمة المنظمة، لاسيما التجارة بالمخدّرات، تهريب الاسلحة والهجرة غير الشرعية التي أصبحت لا تهدّد أمن وسلامة الأفراد فحسب، بل وحتّى الاستقرار الاقتصادي والسياسي لمجموع الدّول السّاحلية. وهذا ما سنعالجه في ثلاثة مطالب على التوالي. فما هي أهمّ الجرائم المرتكبة في منطقة السّاحل الإفريقي بعد سقوط نظام معمّر القذّافي؟

المطلب الأوّل: التجارة بالمخدّرات

أصبحت منطقة السّاحل في السنوات الأخيرة مصدرا وفضاء لنقل وعبور المخدّرات والمهلوسات. حيث تعدّ المنطقة أقلّ خطورة مقارنة مع الطرق المباشرة التي تربط امريكا اللاّتينية بأوروبا (أوّل سوق استهلاكي عالمي). فبعد اكتفاء سوق امريكا الشمالية اتجه الكارتل الكولمبي والمكسيكي نحو السوق الاوروبية، إذ جرى امداد القارّة عن طريق غرب افريقيا، وان كانت امريكا اللاتينية ليست الممول الوحيد لها فان الهيروويين الافغنستاني يمرّ كذلك عبر منطقة الساحل.[1] كما هو موضّح في الخريطة التالية:

[1] Simon julien, le sahel espace de transit des stupéfiants : acteurs et conséquences politique, **in Hérodote** : **géopolitique du sahara**, paris : la découverte, N° 142, 2011, pp. 134-135.

خريطة8: طرق تهريب المخدّرات

على الموقع: *http://www.cartografareilpresente.org/article571.html*

وبحكم هشاشة الحدود الصحراوية وضعف أنظمتها القانونية والامنية الوطنية سهّلت العبور لهذه المواد فمثلا نجد في نوفمبر 2009 رسوّ البوينغ 727 قادم من فنزويلا في شمال مالي، إنّ هذا الهبوط لم يكن في المطارات المتعارف عليها وانما في مساحات مسطحة، وبعد العطب الذي أصاب الطائرة قام المهربون باضرام النار عليها.[1]

[1] **Ibid**., p132.

وبعيدا على كون هذه المواد موضوع مكافحة من السلطات المحلية فإنّها وعلى العكس نجد أنّ وصولها مسموح به، بل ومغضوض عنه النظر لانها تسمح بالحصول على السيولة التي لم يستطع الاقتصاد الرسمي ومشاريع التنمية من تحقيقها للشعوب. كما أنّ مثل هذه التجارة تتماشى بالموازاة مع تهريب الاسلحة الثقيلة والخفيفة خاصة مع اندلاع الحرب الليبية.[1]

ويقدّر الخبراء نقل حوالي 30 الى 40 طن سنويا من المخدّرات عبر غرب افريقيا. كما كشفت ONUDC عن وجود حقول لانتاج المخدرات بغينيا بيساو ونيجيريا بين 2009-2012. [2]

وفي الاخير يمكن الاشارة الى انّ عملية سرفال أنتجت إعادة توجيه التجارة بالمخدّرات القادمة من أمريكا اللّاتينية، عبر محور نيجيريا- النيجر-ليبيا-.

المطلب الثاني: تهريب الاسلحة

زيادة على المبحث الذي خصص للارهاب فقد كان لسقوط نظام معمر القذافي تاثير بالغ على المنطقة لاسيما بعد العودة المسلّحة للمرتزقة والتوارق، الذي يشكل أكبر قلق وتهديد فعلي لمنطقة الساحل.

فكما سبق وأشرنا أنّ الازمة الليبية قد سمحت بفتح خزانات السلاح التي كانت أهمّ مصدر لتهريب الاسلحة، التي خرجت عن السيطرة والمراقبة. حيث أكّدت المخابرات الفرنسية خلال النزاع تزايد الشاحنات الناقلة للأسلحة نحو اتجاهات مختلفة لدول الجوار.

كما تعتبر MANPADS (Man Portable Air Defense Systems) وهي عبارة عن صواريخ أرض جوّ، اهمّ الأسلحة المهرّبة التي هي بحوزة تنظيم القاعدة، إذ يمكنها إسقاط الطائرات المدنية، ممّا قد يتسبّب في خسائر بشرية كبيرة بالمنطقة.

[1] GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André, **op.cit**, p7.

[2] PLAGNOL Henri et LONCLE Francois, **op.cit**., p35.

وهذا ما نبّه اليه مدير مكتب الوكالة الدولية للمهاجرين التابعة لهيئة الامم المتحدة بنواكشوط، الامريكي ريشارد أتس Richard Ots عندما تحدّث على امكانية استحواذ تنظيم القاعدة على أسلحة مهرّبة من ليبيا والتي من بينها صواريخ أمريكية الصنع من طراز stringer،[1] في حين أعلن الحلف الاطلسي عن اختفاء 10000 صاروخ.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية

لقد دفعت الاوضاع الأمنية اللّيبية، بالعديد من السّكان لمغادرة ليبيا، نحو أوروبا. ممّا تسبّب في رفع حصيلة الوفيات في منطقة المتوسّط، لاسيما حادثة تحطّم القارب الذي كان متّجها نحو كتانيا بإيطاليا، والذي أسفر عن وفاة 800 مهاجر غير شرعي.

منذ بداية سنة 2015، قتل اكثر من 1750 مهاجر بالبحر الأبيض المتوسط. إذ قدّرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، حسب احدث الاحصائيات، أن عدد الوفيات منذ بداية سنة 2015، قد تضاعف الى أكثر من 30 مرة، ممّا كان عليه خلال سّنة 2014 في نفس القترة، التي لم يسجّل فيها سوى 56 حالة وفاة من المهاجرين المدرجة في البحر الأبيض المتوسط.[2] وهو الأمر الذي أكّده جويل ميلمان Joel Millman ، المتحدث الرّسمي باسم المنظمة، في قوله ***"...وتخشى المنظمة الدولية للهجرة الآن أن ما مجموعه 3279 حالة وفاة للمهاجرين في عام 2014، وهو العدد الذي يمكن تجاوزه هذا العام في غضون بضعة أسابيع، حيث يمكن أن تصل إلى 30000 في نهاية العام، بالنّظر للاحصائيات الحالية".***

في حين يرى أدريان إدواردز Adrian Edwards ، المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UCR) أن الحادث الاكثر دموية في البحر الأبيض المتوسط، خلّف

[1] B.H., paiement de rançons : une violation des engagements internationaux, **in politis-el moudjahide** : **terrorisme les marchands de la mort**, n°01, septembre 2011, p16.

[2] International Organization For Migration, sur le site : http://www.iom.int/fr (29/04/2015).

1300 حالة وفاة في شهر أفريل وحده، مما جعله يكون أكبر شهر للضّحايا.[1] في حين قدّر مكتب هيأة الامم المتّحدة في مارس 2012 أنّ عدد المهاجرين الماليين المتواجدين بالجزائر قد بلغ أزيد من 30000 مهاجر،[2] ممّا أثّر بشكل مباشر على الامن القومي الجزائري لاسيما إذا علمنا ما سينجرّ عنها من تبعات أمنية، إقتصادية وصحيّة كانتشار الامراض والاوبئة... ويمكن توضيح هذا من خلال الخريطة الآتي :

خريطة9: اللّاجئين الماليين خلال النّزاع المسلّح

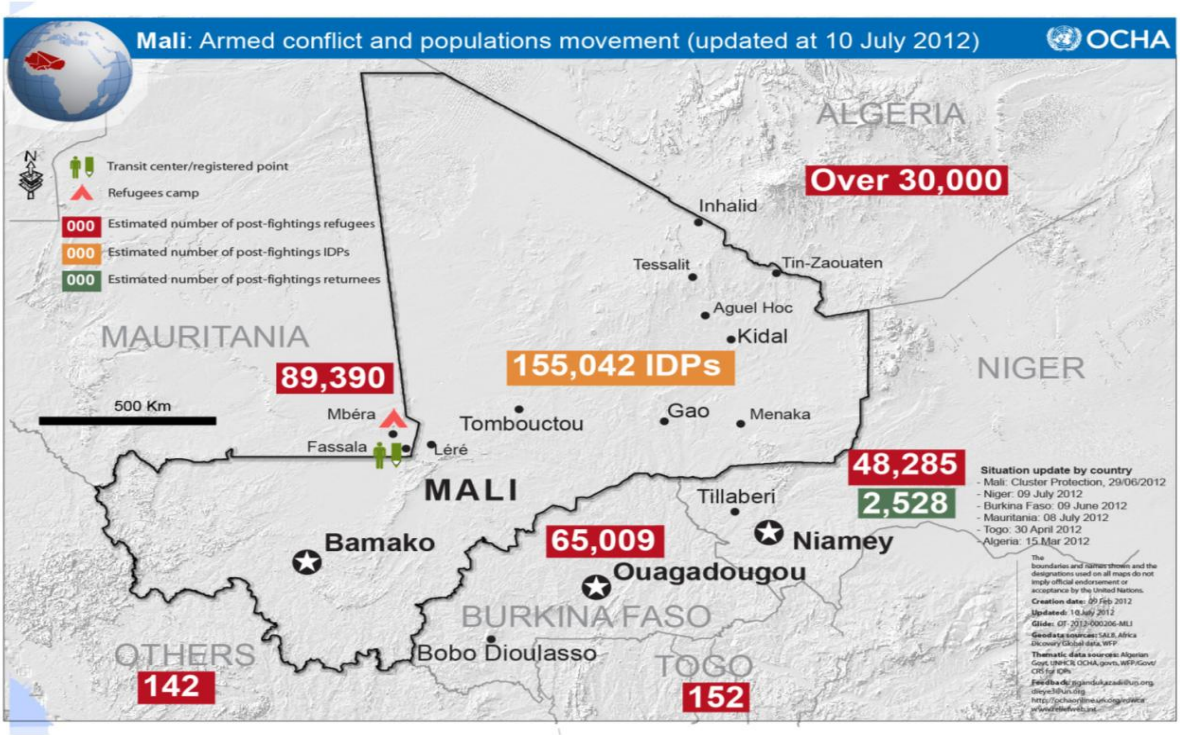

المصدر: *Bureau de coordination des affaires humanitaires de l'ONU*

[1] TARANTINO Alessandra, Méditerranée : ce que l'on sait des circonstances du naufrage qui a fait plus de 800 morts, **jeune afrique**, sur le site : http://www.jeuneafrique.com/article/ (15/04/2015).

[2] قلاع الضروس سمير، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في السّاحل الافريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012-2013، ص188.

خلاصة الفصل:

من خلال المباحث التي تمّ تناولها في هذا الفصل نستشفّ أنّ منطقة السّاحل الافريقي لم تعد حقلا للتهديدات والنزاعات التقليدية conventional كالنزاعات الحدودية النّاشئة عن الحقبة الاستعمارية. إذ لم تعد الدولة الوطنية الفاعل الوحيد والمركزي بمنظور واقعي المأمّن والمؤمّن له في الفضاء السّاحلي. كما أنّ التهديدات الأمنية لم تصبح دولاتية المنشئ، بل ظهرت فواعل أخرى تحت دولاتية infra-stat تواجه الدولة بجيشها الرّسمي، كالإرهاب والجريمة المنظّمة بأشكالها المختلفة، أي التهديدات اللاّتماثلية asymétrique التي تتغذّى بدورها بمجموعة من الحركيات السببية، كهشاشة النظم السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، التي جعلت أمن الدولة وأفرادها مهدّدا وفقا للمقاربة البنائية.

زيادة على هذا فإنّ هذه الفواعل لم يعد يقتصر نشاطها بمنظور بوزاني على أقاليم الوحدات السياسية المشكّلة لمنطقة السّاحل الإفريقي فحسب، بل تعدّاها ليشمل الدّول المجاورة لها، في إطار ما يسمّى بمركّب الأمن الإقليمي، الذي يعني فيه تهديد أمن ليبيا ومالي هو تهديد صريح ومباشر للأمن القومي الجزائري.

كيف ساهمت التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي في بلورة آليات المقاربة الجزائرية ؟

الفصل الثاني:

آليات المقاربة الجزائرية لمواجهة التحدّيات اللاّتماثلية للسّاحل الافريقي

لقد أدّت مجموع التهديدات لاسيما منها اللاّتماثلية إلى بلورة وتفعيل تصوّر ومبادرة إقليمية مشتركة لدول السّاحل الإفريقي، يمكنها أن توجه إفرازات مركّب الأمن الإقليمي، وعلى هذا الأساس فقد عملت الجزائر مع دول الميدان على إنشاء آلية عملياتية مشتركة تمثّلت في اتفاق تمنراست، كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على تحقيق اجماع دولي واقليمي حول تصوّرها الرّبط بين الأمن والتنمية في السّاحل الإفريقي، من خلال الحدّ من النّزاعات لاسيما في مالي وليبيا عن طريق الوساطة ودعم فكرة الحوار. وهذا ما سنعالجه من خلال مبحثين، إذ سيركّز الأوّل على الآليات العملياتية أمّا الثاني على الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة التهديدات اللاّتماثلية لدول السّاحل. فماهي محاور المقاربة الجزائرية تجاه تلك التهديدات بالمنطقة؟

المبحث الأوّل : الآليات العملياتية

سنعالج من خلال هذا المبحث مجموع الآليات المتّخذة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بمنطقة السّاحل الإفريقي. ففي البداية حاولنا التطرّق في المطلب الأوّل إلى أهمّ آلية عملياتية إقليمية ألا وهي لجنة الأركان العملياتية المشتركة من حيث نشأتها وميكانيزمات عملها وأهمّ العوائق التي تواجهها هذه الآلية. أمّا في المطلب الثاني عرّجنا على أهمّ الإجراءات والتدابير العسكرية الوطنية المتّخذة، لاسيما بعد أحداث تغنتورين.

المطلب الأوّل: لجنة الأركان العملياتية المشتركة (ل.أ.ع.م)

1- نشأة اللّجنة

إنّه وتماشيا مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الداعية لمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول (التي يقصد بها الطرف الاجنبي عن دول منطقة السّاحل) فإفريقيا للإفريقيين. قامت الجزائر بإنشاء لجنة الأركان عسكرية عملياتية تتولّى تعزيز القدرات العسكرية والمعلوماتية لدول الميدان، بهدف التصدّي لمختلف التنظيمات الارهابية وشبكات الجريمة المنظّمة لدول المنطقة.

وتطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد بباماكو في نوفمبر 2008،[1] وبعد سلسلة من الاجتماعات العسكرية التي عقدها قادة جيوش المنطقة بالعاصمة اللّيبية طرابلس، ثمّ مدينة سرت في 22-07-2009 التي ضمّت كلّ من الجزائر مالي،النيجر وليبيا. ونتيجة للقاء القمّة التي جمعت قادة كلّ من مالي، ليبيا والجزائر على هامش القمّة ال 15 لحركة عدم الانحياز التي عقدت بشرم الشيخ المصرية شهر جويلية 2009.[2] تمّ عقد الاجتماع التأسيسي

[1] مساعيد ض.،" **جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**"،مجلة الجيش،ع. 561 ،أفريل 2010 ،ص 26 .

[2] قلاع ضروس سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

للجنة الأركان العملياتية المشتركة، التي تضمّ كل من الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا، أو ما يصطلح عليهم بدول الميدان pays du champ، يوم الأربعاء 12 أوت 2009.[1]

حيث اجتمع القادة العسكريون لدول الميدان في مقرّ الناحية العسكرية السادسة بولاية تمنراست. إذ دخلت الخطّة حيّز التنفيذ شهر سبتمبر 2009 بتفويض من مجلس الأمن والسّلم للإتحاد الإفريقي لهذه الدول بتشكيل جيش نظامي موحّد، يتولّى مهمّة محاربة الارهاب في منطقة الساحل. وتندرج الخطّة (كما تخطّط الجزائر تحديدا باعتبارها قائدة اللّجنة باعتراف مفوّض مجلس الامن والسلم الافريقي وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة) في إطار الجهود الاقليمية لدول الساحل لخوض معركة جماعية حاسمة ضدّ تنظيم القاعدة.

أقرت دول الميدان سنة 2009 خطّة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكّلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بالتعاون مع المليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق، العرب والزنوج وغيرها التي تقدر بحوالي 5 آلاف، للسهر على تنفيذها، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة.[2]

وبعد تولي الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كلّ من مالي، النيجر وموريتانيا، اعترفت هذه الأخيرة بمحدودية قدراتها العسكرية،وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة العمل العسكري المركز على تنظيم قاعدة الصحراء، بحلول شهر سبتمبر 2009 وتولّي مهمّة النقل الجوّي للمؤن والذّخائر والمعدّات لإمداد جيوش الدول الثلاثة حيث لا تنفق كلّ من النيجر، مالي وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات.[3] ويعدّ عجز التسلّح أهمّ

[1] ASSANVO William,"menace terroristes en afrique de l'ouest : etat de repense nationales régionales et internationales ", **note d'analyse** n°13, ovida, juillet 2012, p18.

[2] بكشيط خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

[3] أحمد ناصر، "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسّلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء"، **جريدة الخبر**، العدد 5727، 2009/09/13، ص2.

أسباب تأخّر عملية التمشيط في منطقة السّاحل. وقد تفعيل هذه القوّة الامنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول السّاحل بالجزائر في 21 أفريل 2010. [1]

كما قامت البلدان المعنية في 15 سبتمبر 2010 بتكوين خلية استخباراتية يكون مقرّها تمنراست وهي بمثابة العقل المدبّر للجنة الأركان. تهتمّ هذه الخليّة برصد نشاط تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنّت على اتّصالاتهم وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد الاماكن التي يسلكونها ومن بين هذه المهام:[2]

-التأكّد من قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء بناءا على معلومات تؤكّد التحاق شباب من الطوارق.

-التعرف بدقة على المهرّبين الذين يتعاملون مع تنظيم القاعدة في بيع الرهائن.

-بعد جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها، تتولّى الأركان وبناءا على ذلك عمليات عسكرية ضدّ مواقع مفترضة للتنظيم.

تعدّ الجزائر أوّل دولة بادرت بتفعيل التّعاون الإقليمي (من منطلق إدراكها للتهديد الإرهابي وطرق مكافحته) إلى تفعيل التعاون الإقليمي العملياتي، بعد الموافقة على المبادئ التي يقوم عليها هذا البناء، خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في مارس 2010، التي نشّطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية، ولجنة تنسيق المصالح الأمنية. وفي اجتماع لوزراء الخارجية لدول الميدان، التي انعقدت في 20 ماي 2011 تمّ الاتفاق على تشكيل قوّة عسكرية مشتركة تتكوّن من حوالي 75000 جندي من أجل حماية الحدود المشتركة والحدّ من مخاطر القاعدة التي تنشط في المنطقة على نطاق واسع.[3]

---

[1] لخضاري منصور، **استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص347.

[2] بكشيط خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

[3] دحومان حسينة، **مكافحة الارهاب في منطقة السّاحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011-2012، 195.

وحسب بعض المصادر فإنّ نيجيريا قد انضمّت الى لجنة تنسيق المصالح الأمنية l'unité du fusion et de liaison (U.F.L) في نوفمبر 2011 الموجودة بالجزائر.[1] إذ تضطلع هذه اللّجنة بمجموعة من الأدوار على غرار تبادل المعلومات، وبناء قاعدة بيانات مشتركة، والقيام بالعميات التحسيسية من خلال التنسيق مع فواعل المجتمع المدني وتوعيتهم لتفادي تجنيدهم في التنظيمات الارهابية والإجرامية. وهذا ما جرى في 23 فيفري 2011 بموريتانيا.[2]

2- ميكانيزمات لجنة الأركان

لقد عملت الجزائر كقوّة عسكرية إقليمية على قيادة لجنة الاركان وفقا لمجموعة من الميكانيزمات الآليات والأهداف، تتمثّل في:[3]

1-حلّ مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الافريقي بما يمكّنها من مطاردة الاسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والمداد المالي واللّوجستي، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الافريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة وقاعدة البيانات.

2-السماح لهيئات الأركان للجيوش الأربعة التابعة لها بالمطاردة المستمرّة للجماعات الاسلامية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في

Voir aussi : ASSANVO William, "menace terroristes en afrique de l'ouest : etat de repense nationales régionales et internationales", p19.

[1] "Un centre du renseignement pour lutter contre le terrorisme au Sahel", *RFI*, 30 septembre 2010. **Sur le site** : http://www.rfi.fr/afrique/20100930-centrerenseignementlutter-contre-le-terrorisme-sahel (14/03/2015).

[2] دحومان حسينة، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[3] بوحنية قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة السّاحل الافريقي: المخاوف من استنساخ داعش في السّاحل الأزماتي**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص-ص 5-6.

منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، دون إهمال عامل الجاهزية.

3-الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية، والقبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج، وعليه ضمان قيادة الطوارق خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

4- تجفيف مصادر تمويل الارهاب والتصدّي للمهرّبين وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهّد بحفر آبار أخرى للسكان المحلّيين بهدف حصر تحرّكات الارهابيين.

5- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء. زهي منطقة تمتدّ من جبال أدغاغ أفوغاس شمال مالي، وجبال أكادس إير شمال النيجر مرورا بوادي زوراك الذي يصل الى الجنوب الجزائري.

إلاّ أنّه وعلى الرغم من المسار الايجابي الذي وصل إليه اتفاق تمنراست، إلاّ أنّه يواجه العديد من التحدّيات لاسيما فيم يتعلّق بالتدخّل الأجنبي بالمنطقة، وهذا ما قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من نشأة لجنة الأركان العملياتية المشتركة، بل ويزيد المنطقة تعقيدا وخصوبة لتطوّر الإرهاب والإجرام. ومن بين تلك التحدّيات نذكر:

1-طلب موريتانيا من فرنسا إمدادها بقوّة عسكرية لشنّ حملة ضدّ معاقل تنظيم القاعدة في عمق التراب المالي في 22-07-2009. للإشارة فانّ باماكو كانت على علم ودراية، حسب الرّئيس الموريتاني ممّا يعني أنّها سهّلت الطريق للتدخّل العسكري الفرنسي.

2-خضوع نواكشوط لضغوط مدريد في حادثة الإفراج عن الرّهينتين الاسبانيين، حيث سلّمت عمر الصحراوي الى مالي.[1]

[1] بكشيط خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

3-توقيع ليبيا بعد تدخّل حلف الشمال الاطلسي وسقوط القذافي على التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرّية اللّيبية مع فرنسا، بتاريخ 25 فيفري 2012، وهذا ما يجعل الجزائر وجها لوجه مع قوات أجنبية عن المنطقة. وهو الأمر الذي لا طال ما رفضته الجزائر، خاصّة إذا علمنا أنّ اتفاقية التعاون بين ليبيا وفرنا تمتدّ على المدى الطويل حسب تصريح وزير الدّفاع الفرنسي جيرارد لون لونغست Gerard Longuest عقب التّوقيع عليها.[1]

4-طلب الرّئيس المالي للتّدخل العسكري بعد أحداث 17 جانفي 2012، وهذا ما حدث فعلا بعد التدخل الفرنسي في اطار ما يسمى بعملية سرفال تحت غطاء مجلس الأمن للأمم المتحدة بقرار 2085 الذي يهدف الى الحدّ من توغّل الجماعات الإرهابية نحو باماكو، والحفاظ على وحدة التراب المالي حسب جون مارك أيرو jean marc Ayrault، للإشارة فإنّه قد تمّ تعويض عملية سرفال بعملية باركان التي دخلت حيّز النفاذ في 1 أوت 2014، التي انتشرت وشملت دول الميدان: مالي، موريتانيا، النيجر (التي تتواجد بها قاعدة الطّائرات الدرون)، وبوركينافاسو(التي تتواجد بها قاعدة القوات الفرنسية الخاصّة، والتشاد. تقوم العملية على 3000 جندي، ممّا وجود قواعد عسكرية بالقرب من التراب الجزائري، وهذا ما يشكّل بدوره تهديدا للأمن الوطني الجزائري، الذي عمل جاهدا على رفض أيّ وجود أجنبي بمنطقة السّاحل، أو بالفضاء الإقليمي الجزائري، بدءا من الافريكوم. وهو الأمر الذي أكّه وزير الخارجية الجزائري آنذاك محمّد البجاوي ***"إنّ تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من ربقة الاستعمار الفرنسي، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها"***[2]

---

[1] لخضاري منصور، **الازمة اللّيبية وانعكاساتها على منطقة السّاحل الافريقي**، ص11.

[2] غمراسة بوعلام، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الامريكية في الساحل الافريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، **الشرق الاوسط**، الرياض، على الموقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=408977&issueno=10323 (26/03/2015).

[2] Hamid A., "Y a-t-il une cohésion régionale dans la lutte contre Aqmi au Sahel ?", ***Le Matin***, 7 août 2012, sur le site : http://www.lematindz.net/news/8937-reunion-a-niameyy-a-t-il-une-cohesion-dans-la-lutte-contre-aqmi-ausahel.html (21/02/2015).

5-محدودية نشاط لجنة الأركان العملياتية المشتركة، في مواجهة تنظيم القاعدة غلى حدّ تعبير وزير الخارجية النيجيري محمّد بازوم، إذ يرى ***"أنّها تركّز على الحدود المالية الجزائرية، أو الجزائرية الموريتانية"***.[1]

6-بالإضافة غياب الإجماع بين دول الميدان، خاصّة في ظلّ استنكار من قبل بعض الدول لغياب المغرب عن هذا الفضاء العمليّاتي، لتبقى مسألة الصحراء الغربية أهمّ عائق لأي تعاون أمني بشمال إفريقيا والسّاحل الافريقي.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية الوطنية

لقد كان الاعتداء الإرهابي على المركّب الغازي بعين أميناس في 16 جانفي 2013، بتيغنتورين،(الذين نفذوا العملية في تيغنتورين قدموا من شمال مالي مرورا بالنيجر ودخلوا إلى الجزائر عن طريق ليبيا- أنظر الخريطة-، وهم من جنسيات مختلفة من دول مجاورة تدربوا في مدينة مصراتة الليبية قبل وأثناء الإطاحة بالقذافي وأعطيت لهم التجهيزات الكافية وتمت مساعدتهم للوصول إلى شمال مالي وبأسلحة جد متطورة وبعلامة تدل على أنها من المخازن الليبية التي فُتحت عمدا لتهريب الأسلحة)، الأثر البالغ في تعزيز القدرات العسكرية للجيش الجزائري، الذي وعلى الرّغم من التأييد الوطني والإقليمي والدولي لحلّه الأمني والعسكري للاعتداء، نذكر منها:[2]

1-أظهرت الجزائر من خلال الجيش الشعبي الوطني الشعبي أن هناك خطا أحمر لا يمكن تجاوزه. أي المساس بالسيادة الوطنية وضرب شرايين الاقتصاد الوطني. أكدت الجزائر مرة أخرى أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني فإن الحل الأمني الحاسم والسريع هو الاختيار الوحيد.

---

[2] دبش إسماعيل،**مرجع سبق ذكره**، ص-ص 19-20.

2-أظهر الجيش الوطني الشعبي احترافية عالية لفك أكبر عقدة أمنية مبرمجة ومخطط لها للمساس بالجزائر أمنيا وسياسيا. تلبية مطالب الإرهابيين معناه السماح باختطاف أكثر من 130 أجنبي المتواجدين بقاعدة تيغنتورين خارج الحدود الجزائرية. وهنا تبدأ المعضلة والمؤامرة وفي مقدمتها تحميل مسؤولية الحماية للجزائر وتبدأ التحرشات وتظهر بأن العملية الإرهابية كانت اكتشافاً لأجندة أجنبية مبرمجة مسبقا.

3-أبرزت عملية الحسم الأمني في تيغنتورين تماسك الشعب الجزائري بمختلف شرائحه مع القضايا الوطنية التي تمس بالسيادة الوطنية ودعم الحسم الأمني ضد محاولات المساس باستقرار وأمن الجزائر.

4-رفض الشعب الجزائري للإرهاب ومحاربته ومقاومته لأنه لا يريد العودة للعشرية السوداء التي عاشها في التسعينيات من القرن الماضي.

5-ما أبداه الغرب من انتقادات ظرفية للحسم الأمني الجزائري كان أكثر للاستهلاك الإعلامي محليا داخل الغرب. لم تمر إلا أيام أو ساعات حتى بدأت الحكومات الغربية تثمن الموقف الجزائري. بل أكثر من ذلك بدأت منتديات ومؤتمرات فكرية وعلمية بمراكز بحوث بالغرب لدراسة مستوى الدقة والاحترافية للجيش الجزائري في تجسيد العملية العسكرية بأقل تكلفة بشرية خلافا لما قام به جيوشهم في أفغانستان ومناطق أخرى من العالم أو ما يقوم به الجيش الفرنسي في مالي حاليا.

6-نجاح عملية تيغنتورين لم تكن فقط ذات بعد أمني وفي مقدمتها حماية الأجانب أو ذات بعد لحماية شرايين الاقتصاد الوطني بل كذلك كانت للمحافظة على تموين أوربا بالغاز حيث أن قاعدة تيغنتورين لوحدها تمون الدول الأوربية بـ 10% من احتياجاتها الإجمالية من الغاز، تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا والنرويج.

7-أكدت الجزائر للقوى الكبرى بأن المنظور الإقليمي والمقاربة الإقليمية هي الاختيار الأمثل لتسوية الأزمة في الساحل الإفريقي. الدول الإقليمية لها إطلاع مباشر على المنطقة ومعنية بالدرجة الأولى بأمنها ووحدة أراضي دولها واستقرار شعوبها. التدخل العسكري يؤدي فقط للتصعيد وتعقيد الأزمة ويعطي فرص أخرى للمتطرفين والإرهابيين لكسب نفوذ أكثر بالترهيب أو الترغيب. يعكس ذلك ما يحدث حاليا بمالي بعد التدخل العسكري الفرنسي.

9-أثبتت التجربة الجزائرية بعين أميناس بأن مقاربة محاربة الإرهاب هي الأمثل وأن احتواء الإرهاب بمختلف مشاربه ومصادره الإقليمية والدولية لا يمكن أن يتم دون الحسم الأمني السريع. الجيش الجزائري لم يكن في الحقيقة في مواجهة عناصر إرهابية فقط بل أكثر من ذلك كان في مواجهة من وراء العملية التي انطلق مخططها منذ الأزمة الليبية بتنسيق وتحريض الاستعلامات الغربية بمراكز تدريب بليبيا وخاصة بمصراتة.[1]

خريطة 10: الإعتداء الارهابي على محطّة تغنتورين

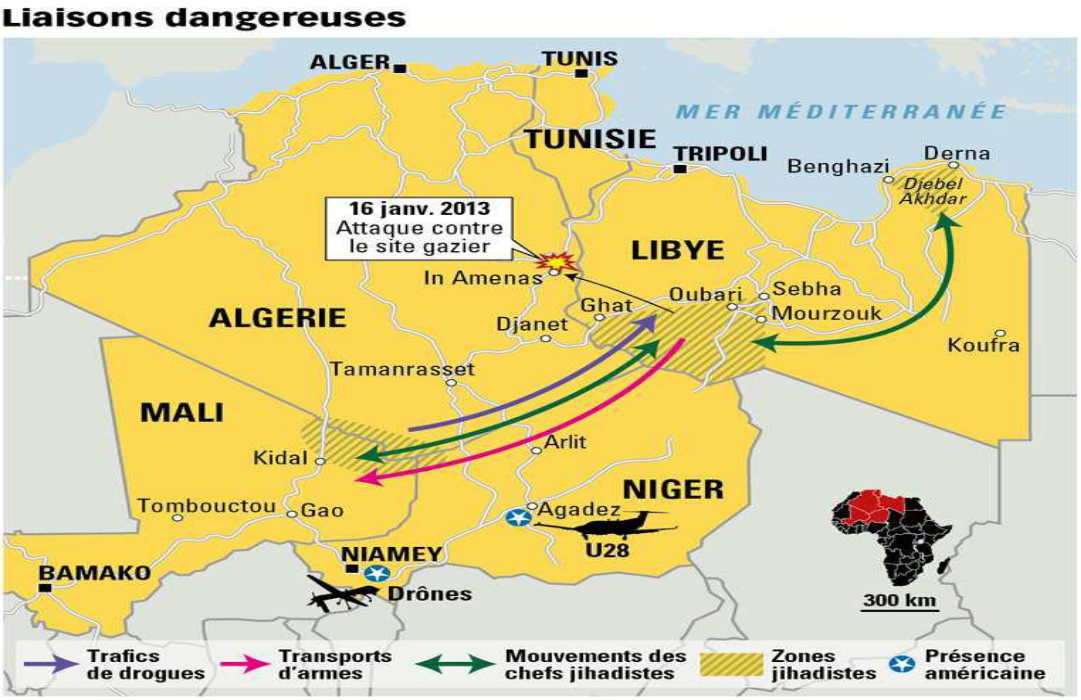

المصدر: http://www.lefigaro.fr

وعلى الرّغم من تلك الاعترافات الدولية والإقليمية، إلاّ أنّ الجزائر أكّدت (وقبل ذلك أي أثناء اندلاع الحراك العربي)على ضرورة تصحيح، تطوير و تعزيز قدرات الجيش الوطني الشّعبي وهذا ما جاء في تصريح وزير الخارجية مراد مدلسي:***"إنّ قوات الجيش قد ارتكبت بعض الأخطاء خلال تحريرها للرّهائن... الجزائر تقيّم حاليا تلك النّقائص... سيكون ربّما ضروريا***

[1] نفس المرجع، ص20.

لتصحيحها" .[1] وهو الأمر الذي أكّده وزير الطّاقة والمناجم في قوله ***"السّلطات الجزائرية تعمل على مراجعة التجهيزات الأمنية في المنشآت الطّاقوية... وأنّ الجزائر لديها الوسائل اللاّزمة لتأمينها"*** .[2]

- إصلاح الخدمة العسكرية:

في مارس 2011 أعلن الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة على إصلاحات في الخدمة العسكرية. حيث أعفي الشّباب الذي بلغ 30 سنة من الخدمة، بالإضافة إلى الامتيازات التي تحصّلوا عليها خاصّة فيم يتعلّق بتسهيلات تسوية وضعيتهم. للإشارة فإنّ هذا الإجراء دخل حيّز التنفيذ شهر بعد رفع حالة الطوارئ التي كانت مطبّقة 19 سنة قبل ذلك، هذه الأخير كانت أهمّ مطالب المجتمع المدني والمعارضة. إنّ هذا الإجراء يدخل أيضا ضمن الاصلاحات السياسية والاجتماعية المباشرة لاحتواء عدوى انتقال الحراك الاجتماعي العربي للجزائر.

فاعتمادا على الوضعية الاقتصادي المريح للبلاد عمدت على مكافحة الفساد والرّشوة دون إعارة الاهتمام بإصلاحات هيكلية ضرورية وجوهرية.

- إعادة تقييم الاجور:

في جوان 2012، أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما يقضي بزيادة قدرها 40٪ لأجور أفراد الجيش، بأثر رجعي لمدى ثلاث سنوات. في نوفمبر من نفس السّنة، أعلن الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان إعادة تقييم أجور المتقاعدين العسكريين، في مسعى منها إلى نزع فتيل الاستياء التي سادت في القوات الجيش بعد الزيادة الممنوحة للشرطة والجمارك سنة قبل ذلك. [3]

- إعادة التنظيم الإقليمي:

في جويلية 2012، وفي سياق الحراك العربي، تقرّر إعادة مراجعة تنظيم الإقليمي للقوات البرية، حيث تمّ إنشاء منطقتين عسكريتين جديدتين:

[1] **Tout Sur l'Algérie**, " Prise d'otage d'in amenas : les aveux étonnants de mourad medelci ", 26/01/2013.

[2] MANSOUR Fidet, « terrorists target algeria gaz pipeline », **Magharebia**, 29 janvier 2013.

[3] AMMOUR Laurence Aida, op.cit., pp. 4-5.

– الأولى، تابعة للناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)، تغطّي حقول النفط في حاسي مسعود، حيث تم استهداف ثكنة للدرك الوطني من خلال تفجير انتحاري في جوان 2012؛

– الثانية، تابعة للناحية العسكرية السادسة (تمنراست) التي تضم لجنة أركان العمليات المشتركة، حيث تمّ شنّ هجوم على ثكنة للدرك الوطني في مارس 2012.

المهام الرئيسية الموكلة لهما هي مراقبة الحدود، من خلال نظام المراقبة الالكترونية، الذي هو محلّ مناقشات تجارية مع العديد من الشركاء الدوليين، وتأمين حقول النفط والغاز.

فبعد استخلاص الدروس من هجوم عين أميناس ، دعت السلطات العسكرية في جويلية 2013 إلى ضرورة خلق منطقة عسكرية سابعة، في مدينة إليزي، على بعد حوالى مئة كيلومتر من الحدود الليبية، بهدف المراقبة الدقيقة للأراضي الصحراوية، حيث بادرت، ب:

– نشر المزيد من القوات على طول الحدود الغربية والجنوبية حيث تم تسخير 30000 جندي.

– بناء مرافق وقواعد جديدة لقوات الأمن، بالقرب من حقول النفط والغاز في حاسي مسعود (ولاية ورقلة)، تين فويي تبانكورت في عين أميناس (ولاية إليزي) وأدرار[1].

- تأمين حدود:[2]

منذ ربيع 2013، ومنطقة الحدود الجزائرية–التونسية الشعامبي تتعرض لهجوم الجماعات الإرهابية التونسية التي تهدد أمن البلدين. وقد قررت السلطات الجزائرية والتونسية توحيد الجهود لتصفية تلك الجماعات، من خلال خطّة أمنية عملياتية منسّقة، تنص على إنشاء لجنة للتعاون العسكري لتبادل المعلومات، سواء على الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية.

منذ ماي 2013، تم إقامة 80 نقطة تفتيش على 956 كم من الحدود المشتركة، كما تم إنشاء 20 منطقة عسكرية مغلقة، ونشر 60000 جندي. ومن المرجح أن يزيد التعاون بين

[1] **Ibid**., p5.

[2] **Idem**., p6.

البلدين نتيجة لتدهور الوضع في المنطقة، خاصة بعد وفاة ثمانية جنود التونسيين في 31 جويلية 2013.

اعتبارا من عام 2011، أقامت الجزائر خطّ دفاعي مكوّن من 7000 دركي GGF (درك حرس الحدود) على الحدود مع ليبيا، و20000 جندي في المنطقتين العسكريتين الرابعة والسادسة (ورقلة وتمنراست على التوالي).

وفي عام 2012، تمّ إقامة 30 وحدة للدرك الوطني على الحدود الليبية والمالية والنيجرية، وكذا قاعدة جوية بهدف المزيد من التغطية الفعالة للمناطق الصحراوية العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، تم نقل 3000 جندي إلى القواعد الجوية الموجودة آنذاك، من خدمة قوّات التدخّل المتنقلة والمحمولة جوّاً بواسطة المروحيات و/ أو الطائرات العسكرية.

وأخيرا، فإن الجزائر تريد أن تحوز على نظام المراقبة الإلكترونية، والمجهز بالرادارات ونظم الإنذار للكشف عن محاولات تسلل المركبات أو الأشخاص للتراب الوطني. وينبغي أن يقترن ويدعّم هذا النظام بمراقبة جوية مكثفة، مدعومة بدوريات على الأرض من قبل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب الموجودة فعلا في المناطق المعنية.

- تضاعف التدريبات والتمارين الثنائية:[1]

إنّ تضاعف التمارين التدريبية والدورات التكوينية في مجال مكافحة الإرهاب، يهدف لتوفير المهارات اللازمة للعمليات والعمل المشترك ، وتعزيز القدرات المهنية لقوات مكافحة الشّغب.

إذ تشكّل المساعدة الثنائية الامريكية أهمّية قصوى في هذا المجال، لاسيما من خلال برنامجين أساسيين هما :

[1] DECENE Eric, "forces spéciales et groupe d'intervention antiterroristes algériens", **bulletin de documentation**, **N°5**, France : centre français de recherche sur le renseignement, 18 janvier 2013, p7.

-عدم الانتشار الأسلحة، مكافحة الإرهاب، ونزع الألغام، (non prolifération, anti-terrorism, demining and rolated programs) (NADR) وهو البرنامج الذي قدّر ب 1800000 دولار.

- التعليم والتدريب العسكري الدولي(international military education and training) (IMET) : الذي قدّر بحولي 1150000 دولار.

وعلاوة على ذلك، منذ نهاية سنة 2000، حوالي 400 مدرب أمريكي تولّوا مسؤولة تدريب نخبة القوات الجزائرية في منطقة تمنراست.

- ميزانية الدفاع:

إقليميا، نجد أنّ الإنفاق العسكري الجزائري يشكّل 54% من مجموع الانفاق الكلّي. في 2012، نجد أنّ الانفاق الجزائري قد بلغ 189 % مقارنة ب 2003. فنجد مثلا في 2012 قد أخذ 4.5 %من الناتج المحلّي الخام، أي 9104 مليون دولار.[1]

وعليه نستشفّ أنّ هناك تطوّر وزيادة في الميزانية المخصّصة للدّفاع حيث بلغت في 2013، حوالي 19.04%.[2] إنّ هذه الزيادة كانت تهدف أساسا إلى عصرنة، تحديث وكفاءة القوّات المسلّحة، وتغيير التجهيزات الرّوسية.

إنّ هذا الارتفاع راجع أساسا إلى أسباب هيكلية وظرفية، تتعلّق ب:

-الدور المركزي للجيش في عمليت اتخاذ القرارت السياسية الداخلية والدبلوماسية.

-السّلم البارد مع المغرب، الذي باشر سباق لا متناهي للتسلّح.

[1] **sipri**, sur **le site**: http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country--search

[2] **Loi de Finance 2013**, p27.
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-37bf45efdf8412a00de028b8d7e5427c.pdf
(14/01/2015).

-النزاع المالي واللاّاستقرار في ليبيا وتونس، التي جعلت الحكومة الجزائرية تتهيّأ وتستعدّ لإمكانية انتقال عدوى الحراك للجزائر.[1]

المبحث الثاني: الجهود الدبلوماسية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة بالساحل الافريقي

لم تقتصر المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بالسّاحل الإفريقي على البعد العمليّاتي العسكري وإنّما شملت حتّى الشقّ الدبلوماسي عن طريق تنظيم النّدوات الدولية في هذا المجال على غرار ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل ندوة الجزائر الدولية حول الشّراكة، الأمن والتنمية. زيادة على الوساطة الجزائرية في مالي وليبيا. وهذا ما سنتناوله من خلال أربعة مطالب على التّوالي.

المطلب الاوّل: ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل

تمّ عقد هذا الاجتماع الوزاري لدول الساحل بالجزائر في 16 مارس 2010، بين وزراء خارجية كلّ من بوركينافاسو، ليبيا، موريتانيا،النيجر والتشاد.[2]

حاول الاجتماع تقييم الأوضاع المتدهورة بالمنطقة، التي يطبعها تواجد التهديد الارهابي وعلاقاته بالجماعات الاجرامية. إذ يعدّ هذين المتغيّرين عامل اللّاستقرار بالمنطقة، ويشكّلان عائقا أمام جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى هذا الأساس أكّدت الجزائر على الاعتماد المتبادل بين السّلم،الامن والتنمية. وعلى ضرورة تفعيل التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ الأمن، السّلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، في إطار مقاربة شاملة ترتكز على برامج التنمية المستدامة، وتهدف إلى ترقية شروط حياة الشّعوب وإدماجهم الاقتصادي والاجتماعي لاسيما فئات الشّباب، زيادة على

[1] AMMOUR Laurence Aida, **op**.**cit**., p8.

[2] قلاع الضروس سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

تحسيس المجتمعات وتوعيتهم في إطار مكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة. كما لفت الاجتماع النظر الى أنّ مكافحة هذين التهديدين والوقاية منهما يتطلّب اعتماد مقاربة متكاملة، مترابطة وتضامنية[1]

ترتكز على المستويات التالية:[2]

-المستوى الوطني: يعتمد على مسؤولية الدول في مكافحتها الفعّالة والشّاملة للإرهاب.

-المستوى الثنائي: تعزيز التعاون بين دول المنطقة عن طريق تطبيق الميكانيزمات والاتفاقيات الثّنائية.

-المستوى الإقليمي: تطوير تعاون إقليمي مهيكل وذو حسن نيّة.

-المستوى الدولي: المشاركة الفعّالة في المكافحة الدولية للإرهاب، حيث ذكّرت الجزائر بأن الدول السبعة المشاركة هي دول موقّعة على أهمّ الآليات القانونية الدولية الوقائية والمكافحة للإرهاب، وكذا معاهدة منظّمة الوحدة الافريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب. كما رحّبوا بتبنّي الاتحاد الافريقي في دورته 13 العدية للقرار 256 المدين لدفع الفدية للجماعات الإرهابية في 03 جويلية 2009، وقرار مجلس الأمن للأمم المتّحدة 1904 المجرّم لدفع الفدية للجماعات، والكيانات الإرهابية، في 17 ديسمبر 2009. بالإضافة إلى تأكيد الجزائر على ضرورة التطبيق الكلّي للقرارات الأممية وتبنّي إجراءات ردعية ضدّ الاشخاص والكيانات المتّهمة بالنشاط الإرهابي، تبعا للقرارات 1373، 1267، 1904، وكذا المعاهدة الدولية لسنة 1979 حول اختطاف الرّهائن، والمعاهدة الدولية لسنة 1989 ردع تمويل الارهاب.

كما أشاد المجتمعون بمجهودات الجزائر الرامية لتفعيل اتفاق تمنراست، وأهمّية هذه الآلية في مكافحة الارهاب، من خلال تبادل المعلومات، تقييمها وتحليلها.

---

[1] عمار أبوزيد ومليكة آيت عميرات، "**جبهة مشتركة لمكافحة الأرهاب**، مجلّة الجيش، العدد 561، أفريل 2010، ص26.

[2] **Communiqué de la réunion ministérielle des pays de la région sahelo-saharienne**, alger, 16 mars 2010.

المطلب الثاني : ندوة الجزائر الدولية حول الشّراكة، الأمن والتنمية (07 سبتمبر 2011)

لقد انعقدت هذه الندوة في 07 سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة، في سياق أمني معقّد ومتأزّم، حسب الوزير المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل لدى افتتاحه للندوة *"ندوتنا أخذت بعدا خاصّا..."* [1] خاصّة في ظلّ التطورات التي كانت تعرفها الازمة اللّيبية والتدخّل الاجنبي بقيادة فرنسا في ليبيا، وهو الأمر الذي لا يتماشى مع مبادئ المقاربة الجزائرية الدعية لعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدّول،(علما بأنّ إقليمية هذا المبدأ امتدّت بعد اتفاق تمنراست إلى دول الميدان)، والدّاعمة للحلّ والتسوية السّلمية للنّزاعات.

فوفقا لشعار الندوة انطلقت الجزائر بمقاربتها الأمنية، بمبدأ "نحن" والمتمثّل في دول الميدان Pays du Champ و"هم" المتمثّل في الشّركاء الأجانب خارج الميدان Extrarégionaux[2] وكانت المشاركة ل 38 دولة في النّدوة[3]. حيث عبّر عن ذلك الوزير الجزائري في قوله ***"انطلاقا من مسؤوليتنا الاولى لضمان الامن والاستقرار والتنمية لمنطقتنا ... إعطاء دفع قويّ للتعاون مع شركائنا"***.[4]

وفي نفس السّياق أكّد الوزير على عزم دول الميدان على تحمّل مسؤوليتها الوطنية، الإقليمية والدولية حيال تحدّيات الامن والتنمية وتعير بالغ الاهتمام لتضافر جهودها مع

---

[1] **وزارة الشّؤون الخارجية**، ضرورة إعطاء الدفع اللاّوم للتعاون بين بلدان الميدان وشركائهم للقضاء على الإرهاب، 2011/09/07، على الموقع: http://www.mae-gov.dz (1/05/2015)

[2] خلاف مليكة، الندوة الدولية حول الشراكة الأمن و التنمية: من أجل مقاربة شاملة وموحّدة لمواجهة الإرهاب، **جريدة المساء**، 07-09-2011، ص4.

[3] MEZIANE Atmani, "**pas de secoueuse sans développement** ", 08-09-2011

[4] **وزارة الشّؤون الخارجية**، ضرورة إعطاء الدفع اللاّوم للتعاون بين بلدان الميدان وشركائهم للقضاء على الإرهاب، 2011/09/07، على الموقع: http://www.mae-gov.dz (1/05/2015)

شركائها. بمعنى أنّ دور الشركاء الأجانب لابّد أن يكون مكمّلا للمقاربة الجزائرية ولا يتعارض معها.

كما حاولت الجزائر إبراز عدم جديّة وفعالية التدخّل الاجنبي بالمنطقة نظرا لما له من تداعيات على المنطقة لاسيما التدفُّق غير المراقب للأسلحة، زيادة الأعباء الإضافية على الموارد المحدودة لكلّ من مالي والنيجر بفعل تدفّق العمّال المهاجرين الذين اضطروّا لمغادرة ليبيا.

فالجزائر من خلال هذه النّدوة اعترفت وأكّدت أنّ التهديدات الصلبة اللّاتماثلية (انتشار السّلاح والجريمة المنظّمة) بمنطقة السّاحل ما هي إلاّ مظاهر لتهديدات أعمق من ذلك، تتمثّل في الفشل الدولاتي الذي تعود جذوره الى الحقبة الاستعمارية وله عدّت مؤشّرات كانتشار التخلّف، الأمية، اللاّأمن، الفقر وضعف أو هشاشة البنى التحتية المؤسّساتية والفعاليّة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى اللاّاستقرار السياسي وانتشار الانقلابات العسكرية خاصّة بمالي، النيجر وموريتانيا.

لهذا فقد أكّدت الجزائر على أهمّية الدمج أو الرّبط بين الأمن والتنمية في منطقة السّاحل، وهو المسعى الذي باشرته الجزائر من أجل توحيد رؤاها وتضافر جهودها في مواجهة آفة الإرهاب، الجريمة المنظّمة والتخلّف.[1]

وعليه فقد توصلت واقتنعت الجزائر رفقة دول الميدان، وبناءا على تبادل هامّ للتّقييمات الى تصوّر مشترك للتّهديد الذي يحذق بالمنطقة (الإرهاب والجريمة المنظّمة). كما اتّفقت على ضرورة تحقيق الادماج العملي لبعد التنمية ومكافحة الفقر كعنصرين أساسيين لضمان شروط السلم والأمن المستدامين بالمنطقة.

واستنادا لما سبق نستنتج بأنّ للجزائر مقاربة أمنية، خطّة عمل، تصوّر وإستراتيجية تدافع عنها في جميع المناسبات الإقليمية والدّولية، وهذا بفعل خبرتها في هذا المجال وفق ما أبرزه

[1]BENNOUR karima, les pays du champ soulignent la complémentarité des stratégies, **la nouvelle république**, 27-09-2011, p7.

"عبد الرزّاق بارة" حيث تعتمد هذه المقاربة على مجموعة من المحاور التي تندرج في النقاط التالية:[1]

-تعبئة دول السّاحل، التي تعاني من نقص في الامكانيات المادّية والبشرية ما يجعل دورها ضعيفا في مكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة. فالجزائر تدعو القوى الكبرى لدعم وسدّ النقائص التي تعاني منها دول السّاحل، خصوصا في المجال العسكري، إذ يتوجّب دعمها بمنظومة متكاملة من المعدّات والأجهزة الاستعلاماتية للكشف عن المعاقل الارهابية.

-دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وزيادة قدرة المجتمعات المحليّة على مواجهة ومقاومة العمل الإرهابي من خلال الوقاية ومجابهة الأسباب.

-ضرورة مواصلة التعاون الدولي البيني لدول السّاحل وتعزيز قدراتها على مراقبة وحماية حدودها عن طريق الدّعم اللّوجستي لها.

-تحديد الحركيات السببية للتهديدات اللّاتماثلية لمواجهة هذه الأخيرة من جذورها، والأخذ بعين الاعتبار كافّة الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية والتنموية، بالإضافة إلى العامل العسكري.

-ضرورة تكثيف الجهود الأممية الرامية إلى حشد المواد لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لسكّان منطقة السّاحل الإفريقي، خصوصا في ظلّ الأزمة الغذائية التي باتت تهدّد المنطقة.

وعليه نجد الجزائر حرصه على تصوّرها الأمني وعلى عدم تغيير المحاور الكبرى للمقاربة، وعدم تناقض أطروحاتها، إضافة إلى للخبرة الواسعة التي اكتسبتها الجزائر ودورها الرّيادي في مجال مكافحة الارهاب داخليا وخارجيا بناءا على الحراك الأمني والدبلوماسي والقانوني الذي تقوده وذلك باعتراف القوى الكبرى وتأتي في مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكية،

[1] قلاع الضروس سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

حيث صرّح وزير خارجيتها في لقاء مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بأنّ ***"الجزائر شريك هامّ"*** [1]

المطلب الثّالث: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي

إنّ الجهود الجزائرية لحلّ الأزمة بمالي ليست وليدة اليوم، وإنّما تعود جذورها إلى سنوات الستينات بقيادة بن بلّة، ثمّ اتفاقية 1990 بتمنراست بالإضافة إلى اتفاقيتي 2006 و2008 .[2]

أما الوساطة الجزائرية الجارية في النزاع المالي حاليا، جاءت بعد اتهام المتمرّدين لها بدعم الحكومة على حسابهم، وفشل كلّ محاولات المجتمع الدولي لحلّ النزاع، لاسيما وساطة بوركينافاسو أو ما يسمّى باتفاق "واغا" الذي رفضت خلاله الحكومة المالية أي مفاوضات تتعلّق بالحكم الذاتي أو الاستقلال لشمال مالي، حيث دعى الاتفاق الى تنظيم انتخابات رئاسية والشّروع في المفاوضات بعد 60 يوم.

في البداية طالبت الجزائر أن تكون الوسيط الوحيد وتترأس لجنة تفعيل الاتفاقيات (رئيسة فريق الوساطة). حيث كانت الجزائر مطالبة بعقد "مشاورات استكشافية" والتي تسمح لجميع الجماعات المسلّحة في شمال مالي بالاتفاق على مطالب مشتركة، وعلى هذا الأساس دعت الجزائر كلّ الجماعات المسلّحة للتوارق (على غرار المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، الحركة العربية للأزواد، بالإضافة إلى المليشيات) إلى الجزائر بداية جانفي 2014.[3]

---

[1] على الموقع الالكتروني:

http://www.elbilad.net/flash/detail (05/04/2015)

[2] شليغم عبير، **التدخّل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة السّاحل الإفريقي 2012–**2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص-ص 18-19.

[3] **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/9، على الساعة 10:30.

في السادس عشر من نفس الشهر(2014) تمّ التوقيع على اتفاق أوليّ مشترك يتمّ من خلاله الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي. إلاّ أنّه و في اخر لحظة لم يوقّع قائد الحركة الوطنية لتحرير الازواد على هذا الاتفاق بحجة عدم شرعية ممثّل الحركة العربية للأزواد. هذا الامتناع عن التصويت اعتبرته الجزائر ذو أيدي خارجية.

وبعد أخذ وجذب بين الجماعات المسلّحة التي كانت تفضّل الوساطة الجزائرية، والحكومة المالية التي دعت إلى حلّ جماعي تكون فيه الجزائر بالإضافة إلى هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وكذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (médiation conjointe) وكان هذا الحلّ هو الذّي اتخذ في نهاية المطاف .

وعليه كان يجب الانتظار إلى غاية جويلية 2014 لانطلاق الوساطة وتبني خريطة طريق المفاوضات في اللّقاء الأولّ.

أما في اللّقاء الثاني فقد قام الطرفين بعرض اقتراحاتهم في شكل وثيقة. للإشارة فإن الحلول التي تم اقتراحها من الطرفين كانت متعارضة تماما، إذ اقترحت الحكومة إعادة تنظيم الإقليم دون تحديد هل تقوم على اللاّمركزية أو جهوية، كما اقترحت إقامة مناطق جديدة وانتخاب رئيس المجلس الاقليمي عن طريق الاقتراع العام المباشر. أما الجماعات المسلّحة فقد قامت بعرض مخطط الخروج من الأزمة يقوم على أساس فيدرالي، مع دولة في الشّمال تدعى الأزواد. فاقترحت الوساطة "مشروع إتفاق".

في حين اقترحت الوساطة في اكتوبر2014 "مشروع اتفاق" يشبه الى حدّ بعيد الذي سبقه. أما اللّقاء الرابع فقد كان في نوفمبر 2014 والذي جاء بعد أسبوع من المفاوضات، اقترحت الوساطة من جديد "مشروع إتفاق من أجل السّلم و الوفاق في مالي" يقوم على حدّ كبير من الحكم الذاّتي في شمال مالي. إلاّ أنّ هذا اللّقاء انتهى بخروج وزير الخارجية المالي "عبد اللاي ديوب" من قاعة المفاوضات بحجة أنه لم يكن لديه تفويض بالحديث عن دولة فيدرالية. ليغادر الوفد الجزائر. في حين توصّل الاطراف المتنازعة خلال لقاء الجزائر يوم الخميس 19 فيفري 2015 الى تأكيد استعدادها للالتزام "بوقف فوري لجميع أشكال العنف."

ليتوّج مسار المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام المبرم بين الحكومة المالية والجماعات السياسية–العسكرية لشمال مالي، و فريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر، يوم الأحد 2015/03/01 بالجزائر العاصمة. كما حضر مراسيم التوقيع على هذا الاتفاق ممثلا الحكومة الأمريكية والفرنسية.

وعلاوة على ممثلي الحكومة المالية شاركت ست حركات سياسية–عسكرية لشمال مالي في المفاوضات وهي الحركة العربية للأزواد و التنسيقية من أجل شعب الأزواد و تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة والحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد (منشقة). كما ضمّ فريق الوساطة الذي تشرف عليه الجزائر كل من المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر والتشاد.

ودعا إعلان الأطراف المشاركة في مسار الجزائر الموقع من قبل الجماعات السياسية والعسكرية لشمال مالي تحت إشراف الوساطة الدولية إلى "الالتزام بوقف فوري لكل أشكال العنف والامتناع عن أي عمل أو تصريح استفزازي" .

كما دعت الوثيقة التي ذكرت بمصداقية وسداد اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014 وكيفيات تنفيذه وخارطة الطريق لـ 24 جويلية 2014 وإعلان وقف الاقتتال لـ 24 جويلية 2014 الأطراف المالية إلى "احترام الالتزامات المتوصل إليها بموجب الاتفاقات السابقة."

ومن أجل ضمان احترام مختلف الأطراف لالتزاماتها دعت الوثيقة إلى "المشاركة بقوة" في اللجنة التقنية المختلطة للأمن الموسعة بما يضمن التحقق وإبلاغ الوساطة كلما اقتضى الأمر بكل عمل يتنافى مع هذا الإعلان. كما جاء في الوثيقة "مواصلة تطبيق إجراءات الثقة خاصة إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين. من جهة أخرى حثت الوثيقة على "مواصلة المفاوضات في إطار مسار الجزائر بنية حسنة وضمن روح بناءة متفتحة وشاملة من أجل القضاء "بطريقة

مستدامة على أسباب التوتر المسجل مؤخرا".[1] للإشارة فإنّ الوساطة قد انتهت بالتوقيع على اتفاق السّلم والمصالحة في 2015/05/15.

المطلب الرابع: الدور الجزائري في حلّ الأزمة اللّيبية

لقد أدّى سقوط نظام معمر القذافي إلى انهيار ليبيا، وهذا راجع إلى غياب مؤسسات الدولة الحديثة أثناء حكمه، هذا زيادة على تنامي الانتماء و التقسيم القبلي على حساب الانتماء للوطن. كلّ هذا أدّى الى بروز محاولات انشاء مؤسسات الحكم داخل الدولة، وهو الأمر الذي ترجم بإنشاء مجلس انتقالي يكلّف بتأسيس الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية.

إلا أنّ نهاية عهدة المجلس الانتقالي الليّبي(المسيطر عليه من قبل الاسلاميين)، استوجب تنظيم انتخابات تشريعية جديدة والتي فاز بها الوطنيون (الذين يطلق الغرب عليهم اللّيبراليون)، إلا أن هذا الفوز لم يعترف ولم يوافق عليه المجلس الاعلى والذي كان هو الاخر سيطر عليه من قبل الاسلاميين. ما أدى بالوطنيين إلى نقل البرلمان الى تبرق وتأسيس الحكومة بالبيضاء في شرق ليبيا، بعد محاولات قوات فجر ليبيا استعادة المجلس عن طريق القوة. كما هو وارد في الخريطة.

[1] **الاذاعة الجزائرية**، توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام بين الحكومة المالية و الجماعات السياسية- العسكرية لشمال مالي، على الموقع:(02/03/2015) http://radioalgerie.dz/rai/fr/node/991

خريطة 11: مناطق التّنازع في ليبيا

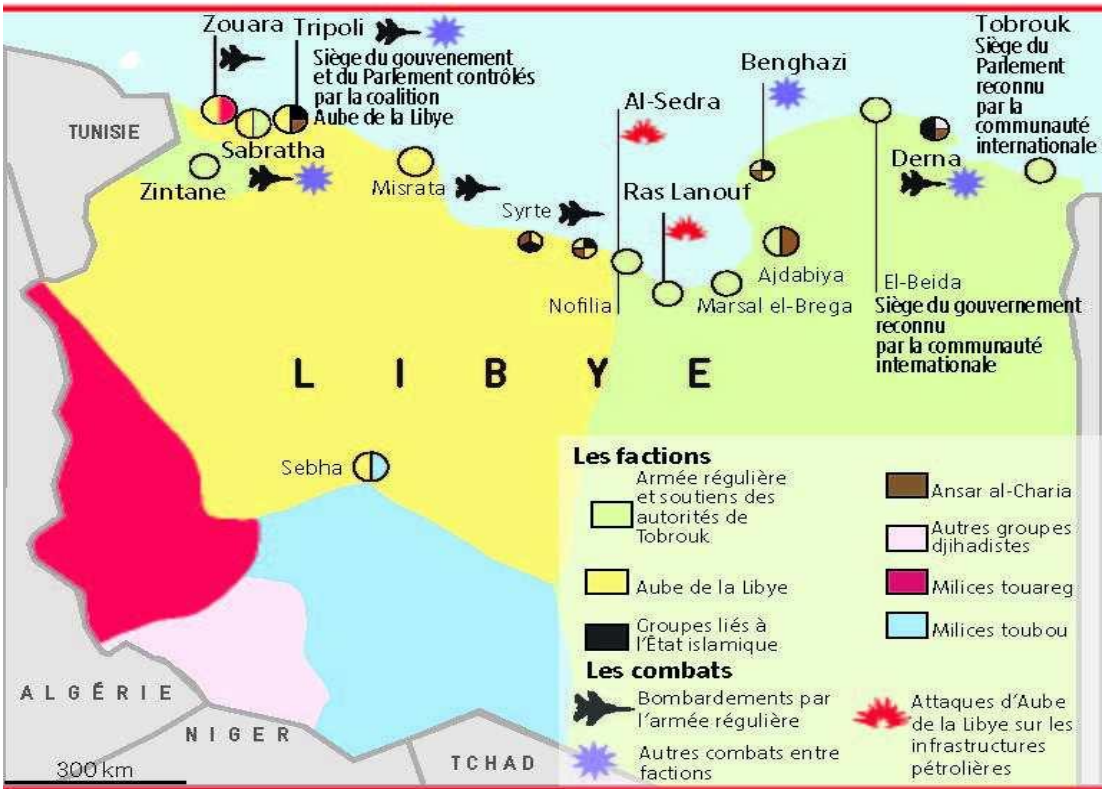

المصدر: http://www.lemonde.fr

تجدر الاشارة إلى ان البرلمان اللّيبيي في تبرق الذي تسانده جميع الدول الغربية ومصر والامارات العربية. على عكس البرلمان في طرابلس الذي تسانده قطر، تركيا و السودان.

اجمالا يمكن القول بان المتنازعين في ليبيا يصعب تحديدهم بدقة نظرا لتعددهم وطبيعة النزاع المعقدة، إلا أنّ هذا لا يمنع من تحديد هؤلاء الفرقاء والذين يتمثّلون أساسا في البرلمان بكتلتيه، الجيش اللّيبي المنقسم الذي يفتقد القدرة على إدارة الوضع، وقيادة الأركان. هذا بالإضافة إلى الجماعات المسلحة غير المعترف بها في الوساطات الدولية.

أمام هذا الوضع المتأزّم هناك العديد من الوسائل والطرق لحلّ النزاع. أما بالنسبة للحلّ العسكري فينقسم الى داخلي يتمثّل في إمكانية افناء أحد الفرقاء للآخر وهو الحل الذي لا يمكن له أن يكون في ظلّ توازن قوّتهما. أما الخارجي والذي تنادي به دول الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، بوركينافاسو) G5. إلاّ أن حل فهو الحل الذي دعت اليه الجزائر منذ قيام الأزمة سواء على مستوى الاتحاد الإفريقي أو جامعة الدول العربية، بل وحتى

الأمم المتحدة التي تقوم ب la mission d'appui en Libye وهذا من أجل دعم الحوار بين اللّيبيين من خلال لقاء جنيف الأول الذي عمل على إيجاد خارطة الطريق ووقف إطلاق النار وهو الأمر الذي لم يتم مما أدّى إلى عقد لقاء جنيف الثاني. [1]

وعليه إذا كانت الجزائر في البداية قد تعاملت مع الأزمة الليبية وفق مبدأ الحياد، فلم تطالب برحيل القذافي، ولم تقوم بطرد السفير الليبي، كما لم تساند المعارضين، ولم تعترف بهم، حيث دعت الجزائر الى الحل السلمي للأزمة تجنبا لزيادة تأزم الأوضاع من خلال التدخل الأجنبي، وتخوفا من ما سيترتب عن الصراع في ليبيا من تهريب أسلحة، انتقالها للساحل والقاعدة، وبالتالي توسيع رقعة الارهاب لتصبح بذل ليبيا ملاذ آمن وقاعدة للإرهابيين.[2] وإذا اقتصرت الجزائر في البداية بدور المسهّل كمحاولة لجمع الفرقاء اللّيبيين على طاولة الحوار وهذا ما جاء على لسان وزير الخارجية رمطان لعمامرة ***"دونا كمسهّل فنحن نسمع ونقرّب بين وجهات نظرهم لتبدأ جلسات الحوار سواء في الجزائر وإذا كان الامر ممكنا في ليبيا سيكون أحسن"*** [3]

أمّا بخصوص الوساطة الجزائرية في النزاع اللّيبي فقد مرّت بجولتين من المفاوضات. حيث جمعت الجولة الاولى رؤساء الأحزاب السياسية و المناضلين السياسيين الليبيين، بالجزائر العاصمة تحت رعاية الأمم المتحدة يومي 10 و 11 مارس 2015، وتوصّلت الى:

-رفض كل شكل من أشكال التدخل الأجنبي بالمنطقة.

-الالتزام بالتوصل الى حل سياسي للأزمة حفاظا على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية والترابية.

-ادانة كل أشكال الإرهاب في ليبيا، خاصة تلك التي تمارسه الجماعات الإرهابية الناشطة، تحت تسميات داعش وأنصار الشريعة والقاعدة.

---

[1] **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/11 على الساعة 11:30.

[2] عبد النور بن عنتر، "**الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**"، **مجلّة الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية"، ع06، سبتمبر 2011،ص06.

[3] ، الدبلوماسية الامريكية: الحلّ في ليبيا لن يكون عسكريا وندعم الوساطة الجزائرية، (2014/11/29)

- وكذا العمل على تشكيل حكومة وطنية خاصة وأن ليبيا تحتاج إلى حكومة في أقرب وقت ممكن.[1]

بحيث صرح رمطان لعمامرة بما يلي: ***"هذه المفاوضات تبعث على التفاؤل بشأن التوصل لتسوية الأزمة السياسية والأمنية"***. كما أكد الوزير المنتدب المكلّف بالشؤون الافريقية والمغاربية عبد القادر مساهل:***" ... دعم الجزائر مسعاه الهادف هو التوصل الى حل سياسي عبر حوار شامل، يقضي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويضمن وحدة ليبيا وسلامة ترابها، واستقرارها، كما تمكننا من مكافحة الارهاب بفعلية***".[2]

ومن هنا تبرُز المكانة التي تحتلها الجزائر في تسوية الأزمة الليبية، ودورها الدبلوماسي وهذا ما عبّر عنه المبعوث الاممي بارناردينو ليون في قوله إن ***"هذا الاجتماع هو المحطة الحاسمة في مسار البحث عن حل للأزمة متعددة الأوجه"***. ومن ثمّة دورها الرّيادي في مكافحة الارهاب، حيث في هذا نفس السياق صرّح الوزير المنتدب قائلا:***" عدو ليبيا ليس الفرد الليبي، بل عدوه هو الارهاب...يتطلب التصدي له الوحدة والعزيمة من خلال الحوار"***. [3]

في حين جمعت الجولة الثانية من الحوار اللّيبي برعاية الأمم المتّحدة زيادة على أطراف الجولة الأولى مشاركة أسماء سياسية وحزبية لم تكن حاضرة في جولة شهر مارس الماضي، بالجزائر العاصمة يومي 13، 2015/04/14، من أجل مناقشة التقرير النهائي لايجاد حل سياسي سلمي للأزمة اللّيبية. حيث خطت الدبلوماسية الجزائرية من خلال هذه الجولة أشواطا كبيرة، وهو ما يؤكّد الدور الاقليمي للجزائر لاسيما في حلّ النزاعات بالطرق السلمية وبناء الامن بالمنطقة المغاربية والسّاحلية، هذا ما أكده برناردينو ليون مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى

---

[1] **وزارة الشّؤون الخارجية**، الأطراف الليبية المشاركة في إجتماع الجزائر مع مبدأ الحفاظ على وحدة ليبيا و مكافحة الإرهاب، على الموقع:

http://www.mae-gov.dz (1/05/2015)

[2] بوعاتي جلال، **الحوار اللّيبي:الفرقاء أمام رهان حكومة الوحدة**، جريدة الخبر، العدد7761 ، 13 أفريل 2015، ص11.

[3] عبد النور بن عنتر، **"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص03.

ليبيا من خلال تصريحه: ***"أفضل دور للجزائر هو اجتماع اليوم الذي يحضره ممثلون هامون، لمناقشة التقرير النهائي، لايجاد حل سياسي سلمي في ليبيا، والتي أسفرت عن ميلاد مسودة اتفاق السلام، من أجل حكومة ليبية موحدة، والذي ينتظر ظهور نتائجها في الفترات المقبلة***[1].

[1] بوعاتي جلال، **تفاؤل بالتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء الليبيين**، جريدة الخبر، العدد7762 ، 14 أفريل 2015، ص13.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تمّ معالجته في هذا الفصل، نستخلص أنّ المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية والتحدّيات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي هي مقاربة ذكيّة smart approche تمزج بين القوّة العسكرية و الأدوات الدبلوماسية ومبادئ سياستها الخارجية، لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بمنطقة السّاحل الإفريقي.

كما نستخلص بأنّ المقاربة الجزائرية من منظور ليبيرالي لا تعمل فقط على زيادة القوّة العسكرية لحماية السيّادة، الحدود وحفظ البقاء (وفق المقاربة الواقعية) بل الأكثر من ذلك فإّها تعمل على حماية تلك المصالح العليا في العمق السّاحلي، من خلال تفعيل مؤسّسة أمنية فوق قومية تضمّ دول الميدان، بالإضافة الى تعزيز التعاون الإقليمي الإقتصادي والإجتماعي. ومنه هندسة الأمن بالمنطقة الذي يتصدّر أولويات التّعاون وفق منظور ميتراني الجديد في كتابه "الأمن أوّلا"،« security first» في 2007.

ووفقا لمبادئ ميثاق سان فرانسيسكو فإنّ الجزائر قد باشرت في إطار الدبلوماسية الوقائية، وساطتها في كلّ من النّزاع المالي الذي توّج بالتوقيع بين الأطراف المالية المتنازعة على ميثاق السّلم والمصالحة بمالي يوم الجمعة 2015/05/15، و النّزاع الّيبي، وهذا بهدف تعزيز الاستقرار وبناء الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي.

الفصل الثالث:

نحو مقاربة أمنية جزائرية جديدة تجاه تحدّيات السّاحل الافريقي

تبعا لنظرية مركّب الأمن الإقليمي لباري بوزان، نجد أنّ التهديدات الامنية بمنطقة السّاحل لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بهوامش السيّادة. ممّا يجعل من الصعب إن لم نقل من المستحيل الحدّ من تلك التهديدات، أو بناء خطط وطنية بمعزل عن الفضاء الاقليمي أو دول الجوار. وهو الامر الذي استجابت له السياسة الخارجية الجزائرية، بعد تطوّرات الوضع في ليبيا وانتقاله لمالي ثمّ تونس وغيرها، من خلال بناء تصوّر جيو-أمني يربط بين النظم أو الفضاءات الإقليمية الفرعية الثلاث (السّاحل الإفريقي، المغرب العربي ودول غرب إفريقيا). وهو الامر الذي سنتناوله من خلال المبحث الأوّل، في حين سنخصّص المبحث الثاني لتقييم المقاربة الجزائرية والتحدّيات التي تواجهها.

المبحث الأوّل: صور الأداء الجيو-أمني الجزائري الجديد

سنحاول من خلال هذا المبحث، معالجة أهمّ معالم المقاربة الامنية الجزائرية الجديدة لمواجهة التهديدات الأمنية للفضاء الإقليمي الجزائري، وذلك من خلال المطلب الاول الذي سيتطرّق الى أهمّ أهداف لقاء غدامس ونتائجه. أمّا المطلب الثّاني فسيعرّج على محورية غرب إفريقيا في المقاربة الجزائرية الجديدة.

المطلب الأوّل : لقاء غدامس وأمن الحدود

جمع لقاء غدامس بين حكومات الدول الثلاث: الجزائر، ليبيا (بانتماء مزدوج مغاربي وساحل إفريقي)، وتونس في 12 جانفي 2013. حيث اعتبرت الجزائر أن الاجتماع الثلاثي الجزائري-الليبي-التونسي حول الوضع الأمني السائد على حدود هذه البلدان اجتماع ذا "عمق كبير وتاريخي" كفيل "بتمتين" العلاقات بين هذه البلدان.

كما حاولت الجزائر من خلال هذا الاجتماع نقل خبرة أجهزتها الأمنية والسياسية، من خلال التذكير بسنوات الارهاب والتطرف الاسلاموي التي عاشتها وواجهته بقوة مبرزتا دور المصالحة الوطنية في استقرار الجزائر.

كما حاولت الجزائر ابراز دور استتباب الأمن في مالي وتأثيره على استقرار الثلاثي، حيث أكّدت عن عمق انشغالها للأحداث الخطيرة التي تشهدها البلاد . وهذا ما ورد في البيان المشترك الذي توج أشغال اللقاء انه"بخصوص الوضع السائد في منطقة الساحل لاسيما الوضع المتدهور في مالي وتداعياته الخطيرة على أمن واستقرار الدول الثلاث وفي هذه الظروف فإن

المشاركون يعربون عن انشغالهم العميق بعد الاحداث الخطيرة التي قامت بها مجموعة إرهابية بجنوب مالي[1]."

لهذا يرى التصوّر الجزائري أنّ الحل السياسي هو الطّريق الوحيد والكفيل بحلّ الأزمة في هذا البلد، عبر تشجيع الحوار بين مختلف مكونات المجتمع المالي بما يحفظ سيادته ووحدة أراضيه في إطار الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن2085 ".

وزيادة على الحلّ السلمي، فإنّ الجزائر ترى في الحلّ الأمني والعسكري بين (هذه البلدان) بالتوازي معا من أجل مكافحة الإرهاب وتهريب الاسلحة والمخدرات وكافة اشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.[2]

وعلى هذا الاساس اكدت الجزائر وتونس وليبيا على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة المخاطر والتهديدات الأمنية المحدقة بها من خلال اعتماد مقاربة امنية متكاملة ومنسقة بين الدول الثلاث ضمن استراتيجية شاملة.

وبناءا على هذا تم الاتفاق على:

– وضع آلية للمتابعة والاتصال على مستوى وزارات داخلية الدول الثلاث لمواجهة اية حوادث أو مستجدات أمنية تشهدها الحدود المشتركة.

–إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين هذه الدول.

–كذا تكثيف التنسيق والتعاون في المجال الامني من خلال تسيير دوريات مشتركة لمراقبة الحدود المشتركة لمنع اي اختراقات أمنية وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب فيما بينهم

[1] Le Mali au menu de la réunion tripartite entre l'Algérie, la Libye et la Tunisie, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/20130113-le-mali-reunion-tripartite-algero-tuniso-libyenne-ghadames-tchad-niger-tripoli-soudan-/ (07/02/2015)

[2] Bouchama, sur le site : http://localhost/aps-ouest/spip.php?article8175 (09/02/2015).

لاسيما لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة الى جانب عقد لقاءات دورية بين الاجهزة الامنية المحلية.[1]

-تكثيف الزيارات بين كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية المختصة للدول الثلاث بغية تعميق التواصل وتعزيز الثقة ووضع برامج لتدريب الاطارات المؤهلة وتبادل الخبرات والتوجه نحو إبرام اتفاقية أمنية وتفعيل اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني المبرمة بينها.[2]

- وجوب التنسيق بين في المحافل الاقليمية والدولية المختصة في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

-العمل على تنمية المناطق الحدودية من خلال اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية ذات الاختصاص"مع "تكثيف التعاون بين الغرف التجارية وإقامة معارض متخصصة.

- العمل على تعزيز العلاقات ذات الطابع الشعبي وتشجيع مبادرات المجتمع المدني بالدول الثلاث ووضع برامج لتنشيط التبادل الثقافي، الرياضي، الفني والاجتماعي بالمناطق الحدودية المشتركة[3].

وعليه من خلال هذا الاجتماع يمكن أن نستشفّ تصوّر الجزائر الجيو-أمني للتهديدات الأمنية المختلفة، الرّابط بين منطقة الساحل والمغرب العربي. كما يتّضح بروز مقاربة أمنية بنائية شاملة لا تفصل بين البعد الدّاخلي والخارجي للأمن، أي بين التنمية والأمن بأبعده المختلفة (الاقتصادي، السياسي،الاجتماعي و الثّقافي) وهذا ما أكّده الوزير الأوّل في قوله:" ***إن العملية ليست قضية إرهاب فقط بل قضية جريمة منظمة تستعمل فيها المخدرات وتبييض تستدعي***

[1] مجموعة الازمات الدولية، **تونس الحدودية: جهاد وتهريب**، بروكسل، 2013، ص28.

[2] لقاء غدامس، على الموقع:

http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php(25/02/2015).

[3] على الموقع: .(02/02/2015) http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/7873.html

التعمق في التعامل مع هذه القضية" . وبين المجتمع والدولة والمنطقة ككلّ. بالتركيز على المناطق الحدودية أو ما يسمّى بأمن الحدود، حيث صرّح الوزير الأول:*" إذا تم المساس بإشكالية الأمن وأدى الأمر إلى استعمال وسائل أخرى سنكون صارمين"، في إشارة منه إلى أنّ السيادة الوطنية هي أولوية الأولويات"* .

المطلب الثاني: غرب إفريقيا محور المقاربة الجزائرية الجديدة

أثّر تدهور الأوضاع الأمنية بمالي على أمون كلّ من دول غرب إفريقيا، الساحل الافريقي والمغرب العربي، خاصّة في ظلّ توفّر عامل الانكشاف الذي سمح بتراجع الجماعات الارهابية الى كلّ من ليبيا، النيجر، موريتانيا، وغيرها. نظرا لتقاسم مالي مع النيجر حوالي 800 كلم، بوركينافاسو 1000 كلم، مع الجزائر 1376 كلم وموريتانيا 2200 كلم. حيث تتقاسم مالي كدولة حبيسة ذات الانتماء المزدوج ساحل إفريقي وغرب إفريقيا ما يقارب 7000 كلم (مجموع حدودها) مع كلّ من: موريتانيا، الجزائر، النيجر، بوركينافاسو، كوديفوار، غينيا والسنغال.

وعليه، بحكم الارتباطات الجغرافية عملت الجزائر على توسيع أدائها الجيو–أمني من خلال نشر جهازها الدبلوماسي لحلّ النزاع المالي الذي وقّع أطرافه على اتفاق السلم والمصالحة بمالي في 2015/05/15.

إلاّ أنّ هذه الوساطة جاءت بعد فشل الوساطة البوركينابية واتفاق واغادوغو في 2013/06/18 الذي دعى لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أجل لا يتعدّى 60 يوما. وعلى الرغم من انتخاب الرّئيس أبو بكر كايتا في أوت 2013 واصلت الجماعات المسلّحة نشاطها وهجوماتها على الشّمال المالي. [1]

[1] مقابلة مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/5/17، على الساعة 10:30.

وفشل المقاربة العسكرية الفرنسية القائمة على عملية "سرفال" ثمّ "بركان" من خلال التّعاون مع مجموعة الخمس: النيجر، مالي، بوركينافاسو، التشاد وموريتانيا (أغلبهم من غرب إفريقيا كما يوضّح الملحق الأوّل). وإذا كان ذلك التدخّل مقبولا لدى الجزائر في البداية لاسيما بعد تقدّم الجماعات الإرهابية، إلاّ أنّه أضحى متعارضا مع التصوّر الجزائري لحلّ الأزمة خاصّة في ظلّ التواجد الفرنسي في أقاليم تلك الدول.

للإشارة فإنّ دول غرب إفريقيا كنيجيريا وبوركينافاسو باتت منافسة بل ومتعارضة مع المقاربة الجزائرية لبناء الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي. فمن حيث المنافسة نجد أنّ الدولتين حاولتا التدخّل لحلّ الأزمة المالية منافسة للدّور الجزائري بالمنطقة بعد اتفاق وغادوغو في جوان 2013. أمّا من ناحية التعارض فيتّضح من خلال احتضان أغلبية دول غرب افريقيا للقواعد العسكرية التي طالما رفضتها الجزائر.

إلاّ أنّنا نجد أنّ الوساطة الجزائرية بمالي المتوّجة بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة، قد نجحت في وضع اللّبنة الأولى للأداء الجيو-أمني الجزائري الموسّع وللأمن والاستقرار بغرب افريقيا، التي من خلال مشاركتها في جولات الوساطة بمالي أصبحت وفقا للقانون الدولي العامّ وتبعا للهندسة الجزائرية لتشكيلة الوساطة، تشكّل فاعلا أساسي لبناء الأمن بالنظام الأمني الإقليمي الموسّع (غرب إفريقيا، الساحل الافريقي والمغرب العربي).

المبحث الثّاني : تقييم المقاربة الجزائرية

سنتطرّق من خلال هذا المبحث الى أهمّ التحدّيات التي تواجهها المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، سواء كانت داخلية أم خارجية المنشأ. كما سنقدّم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكنها أن تحدّ من شدّة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي. وهذا ما سنعالجه في مطلبين متتاليين.

المطلب الاول: تحدّيات المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية لمنطقة السّاحل

إنّ التهديدات الامنية المختلفة لمنطقة السّاحل الإفريقي، بالإضافة إلى المكانة الرّيادية للجزائر بالمنطقة شرعنت لها (الجزائر) تصوّرا ودورا في مواجهة تلك التّهديدات، بالارتكاز على مقاربة جيو-أمنية جديدة تربط بين النظم أو الفضاءات الاقليمية الفرعية الثلاث (السّاحل الافريقي، المغرب العربي ودول غرب إفريقيا) و ذكية تربط بين التنمية والأمن. وهو الأمر المعترف به من قبل الفاعليين الاقليميين والدّوليين. إلاّ أنّ هذا الدور لازمه تحدّيات على مستوى التصوّر والأداء في بعده المحلّي، الاقليمي والدّولي انطلاقا من:

-زيادة النفقات العسكرية التي باتت تشكّل 4.5 % من الناتج المحلّي الخام، و19% من الميزانية السنوية، على حساب القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية المحلّية.[1]

-مشكلة مجابهة الجغرافيا الوعرة لإقليم السّاحل بحيث يشكّل بمساحته الضّخمة، حدوده، تضاريسه ومناخه القاسي عائق أمام المراقبة.[2]

[1] **SIPRI**, sur le site: http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country---search

[2] بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسّطي للأمن الجزائري الجزائر- أوروبا والحلف الاطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005، ص53.

-إشكالية تفعيل معادلة التنمية والأمن على المستوى الداخلي للتدرّج في القضاء على التهديد في السّاحل عبر المطالبة بدعم من المجتمع الدوليّ (في إطار استراتيجيات للإتحاد الإفريقي والأمم المتّحدة) بهدف تكامل مصالح منطقة السّاحل.

-تزايد الأطماع الأجنبية على المنطقة، (خاصّة إذا علمنا أنّ شركة انتاج اليورانيوم أريفا AREVA بالنيجر-الثانية عالميا- تشكّل 70% من الواردات الفرنسية للمادّة التي تعدّ أهمّ مصادر الطّاقة النووية)[1] ممّا أدّى إلى التدخّل الأجنبي بها كالتدخّل العسكري الفرنسي بليبيا ومالي الذي أنتج تسرّب للأسلحة، وشتّى أشكال الجريمة المنظّمة والإرهاب.

-التأثيرات الخارجية والولاءات للحكومات الغربية خاصّة فرنسا، رغم عضوية دول غرب افريقيا في الاتحاد الافريقي لكن معظمها لها ولاءات لفرنسا وللغرب أكثر من المنظور الاقليمي ببعده الافريقي.

-ضعف الحكومات في الساحل الافريقي وهشاشتها السياسية نتيجة الانقلابات العسكرية المتعاقبة والأوضاع الدّاخلية غير المستقرّة والاقتصاد الهشّ والتهميش الاجتماعي وضعف بنى الدولة وهياكل مؤسّساتها لدرجة الغياب في بعض المناطق من مالي، النيجر والتشاد.

-تعارض المقاربة الجزائرية الرّامية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، مع المقاربات الأجنبية التي تلجأ الى آلية دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها المختطفين والتي قدّرت (حسب السفيرة الأمريكية) خلال الفترة الممتدة من 2004-2011 ب 89 مليون دولار.[2]

- التنافس المغربي الجزائري على الرّيادة في المنطقة المغاربية والسّاحلية، فبالرّغم من أنّ الجزائر لا ترفض مبدأ التعاون الاقليمي الموسّع لصدّ التهديدات المشتركة للأمن القومي، إلاّ أنّها ترى في إبقاء المغرب بعيدا عن الترتيبات الأمنية السّاحلية وتتخوّف من محاولات مناداة

[1] أبصير أحمد طالب، المشكلة الامنية في منطقة السّاحل، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص193.

[2] دبش اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

بعض الأطراف بضمّه للجنة الأركان العملياتية المشتركة أو المنظّمات الإقليمية الأخرى، فالمغرب بالنّسبة للجزائر ليس دولة ساحلية والاعتراف بأنّه دولة ساحلية يشكّل اعترافا ضمنيا بسيادته على الصحراء الغربية.[1]

– كما يشكّل انهيار أسعار البترول نتيجة للحراك والأزمات التي يعيشها الوطن العربي عموما والمنطقة المغاربية خصوصا، لاسيما بعد تنامي الخطر الإرهابي بالمنطقة وظهور ما يسمّى بتنظيم "داعش" الذي أصبح يسيطر على حقول النفط في ليبيا والعراق.[2] ممّا أثّر سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري الذي ظلّ يعتمد على الدعم، ممّا يزيد من مخاطر الحراك الاجتماعي[3] وظلّت مداخيله تعتمد على ما يقارب نسبة 98% على المحروقات.[4] كما أنّ ذلك السقوط لا يعني بالضرورة تقليص ميزانية الدّفاع خاصّة مع تنامي التهديدات الامنية بالفضاء السّاحل–مغاربي.[5] وإذا كان بروز النفط والغاز الصخري أهمّ أسباب انهيار الأسعار، فإنّ التوجّه العالمي لإنتاج تلك الطّاقة الجديدة كان له أثر سلبي على الجبهة الداخلية خاصّة في ظلّ رفض سكّان المناطق الجنوبية للاستكشافات الجارية آنذاك. كما توضّح الخريطة.

---

[1] حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص130.

[2] على الموقع الالكتروني:
http://www.lemonde.fr/economie/article/2014/09/15/pourquoi-le-prix-du-petrole-baisse_4487679_3234.html#mj8BTxu0uBQT2hRY.99 (22/01/2015).

[3] La chute des cours du pétrole, un phénomène à double tranchant, sur le site : http://www.la-croix.com/actualité/economie-entreprises/economie/ (15/11/2014)

[4] صايج مصطفى،" الجزائر والامن الاقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن القومي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات الدولية**، العدد 2، ديسمبر 2014، ص10.

[5] **مقابلة** مع البروفيسور أمنحند برقوق، 2015/04/21، على السّاعة 11:30.

خريطة12: الاحتياطات الجزائرية من الغاز الصخري

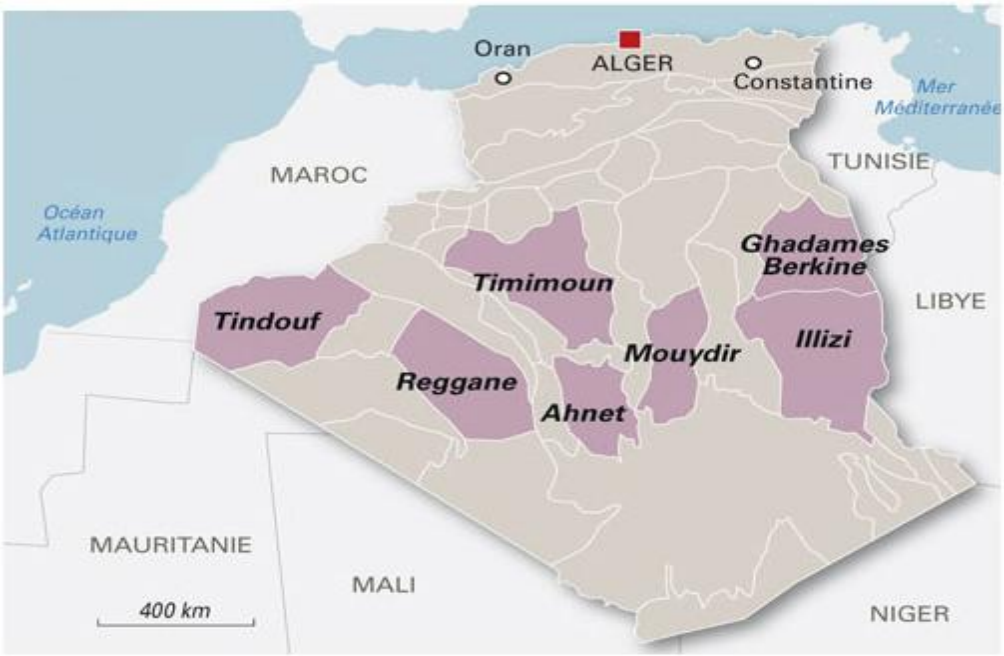

une nouvelle rente pour un nouveau désastre pour la population, Gaz de schiste en Algérie : son gouvernement, group de France, octobre 2014.

المطلب الثّاني: مقترحات وتوصيات مكافحة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بالسّاحل الإفريقي

أنّ مكافحة التهديدات الامنية بمنطقة السّاحل الافريقي يتطلّب حذر دائم على المستوى الوطني، وتشاور مستمرّ على المستوى تحت إقليمي، تنسيق محكم على المستوى الاقليمي وتضامن من دون ثغرات على المستوى الدوليّ. ولتفعيل هذا نطرح مجموعة من الاقتراحات والتّوصيات :

- بالنسبة للمستوى الوطني:

-إصلاح قطاع الأمن، وإدماج الأمن في الحوكمة والتنمية، بالإضافة إلى وضع سياسة أمنية محلّية وإستراتيجية دفاع وطنية منسّقة.

-تطوير حوكمة الأمن الذي قوامه الأمن الانساني والثقافة الوقائية.

-تطوير حوكمة مشتركة للأمن التي ترتكز على التوزيع القانوني للأدوار والمسؤوليات بين جميع فواعل الأمن: السلطات العموميّة،الإدارة العامّة، المجتمع المدني، القطاع الخاصّ، الجماعات المحلّية...الخ

-تطوير أجهزة الاستخباراتية مؤهّلة متكيّفة مع التهديدات. بالإضافة الى الحماية المستمرّة للحدود البرية، البحرية والجوية.

-هندسة تشريعات وطنية متناسقة ومتناغمة لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة. وتعير استقلالية القضاء. زيادة على وضع برامج وقائية ضدّ الجريمة العابرة للحدود مرتكزة على التعاون الواسع بين قوّات الأمن والفواعل الأمن الأخرى (مجتمع مدني، الإعلام، القطاع الخاصّ، الجماعات المحلّية...).

-وضع برامج تكوينية خاصّة في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

- تطوير قدرات البرلمانيين في الرقابة على القطاع الأمني، والدبلوماسية البرلمانية وتدخل في مجال الأمن، لاسيما عن طريق: إعلام، تكوين وتحسيس البرلمانيين بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في مجال حوكمة قطاع الأمن، توحيد العمل المؤسّساتي (مثلا بين وزارة الخارجية والبرلمان).

- إنشاء مجالس وطنية لمكافحة التهديدات الأمنية ومراكز الدراسات الإستراتيجية والاستشرافية.[1]

- أمّا بالنسبة للمستوى تحت إقليمي والإقليمي:

- لابدّ من تعاون دول جوار ليبيا وتضافر الجهود لبناء الدولة، تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الجماعي. إنّ هذه الأهداف ذات علاقة مباشرة بمستقبل دول المغرب العربي وغرب إفريقيا.

[1] ZEINI Moulaye, **op**.**cit**., pp. 28-29.

-كما أنّ العودة إلى الوضع القائم لم تعد منطقية، إذ ينبغي الشروع في التفكير في مفهوم الجديد للدولة التي تجمع بين مصالح المتضاربة، من خلال إجراءات غير ملزمة بقبول جميع. فوضع الأسلحة يعني أولا وقبل كل شيء إلى تسوية مشكلة وطنية الطوارق. [1]

-المساهمة في وضع سياسات أمنية واستراتيجيات دفاع وطنية. وجعل الامن أهمّ عامل للتكامل تحت إقليمي.

-المساهمة القوية في كفاءة وتعزيز قدرات قوّات الدّفاع والامن في الفضاء الاقليمي.

-الارتكاز على الاعمال المشتركة في مجال مراقبة الحدود البينية، لاسيما عن طريق دوريات داخلية مختلطة على طول الشّريط الحدودي.

-تعزيز وتفعيل دور اللّجنة الأركان العملياتية المشتركة كإطار للتّشاور والتنسيق بين الأجهزة الاستخباراتية ، بالإضافة إلى إنشاء إطار التعاون القانوني الاقليمي.

-المساهمة في تعزيز القدرات البشرية، الماديّة والمالية لقوّات الدفاع والأمن الإقليمية.

- وفيم يخصّ المستوى الدّولي :

-إنشاء جهاز أمني وإطار مؤسّساتي وقانوني، الذي يعمل بصرامة على مكافحة جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود، مع ضرورة حماية حقوق وحرّيات الافراد.

-دعم المبادرات الدولاتية، والإقليمية في مجال الأمن بصفة عامّة، ومكافحة الإرهاب والجريمة بصفة خاصّة.[2]

[1] TAJE Mehdi, " les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique", **tribune libre**, **N°39**, France : centre français de recherche sur le renseignement, p11.

[2] ZEINI moulaye, **op**.**cit**., p30.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تمت مناقشته في هذا الفصل، نجد أن التصور والأداء الجيو-أمني الجزائري الجديد والموسع، يوحي بعمق الادراك الجزائري لتهديدات منطقة الساحل، بحيث لم تعد المقاربة خاصّة بالمنطقة، وإنّما امتدّت لتشمل دول المغرب العربي وغرب إفريقيا لاسيما إذا سلّمنا أغلبية دول غرب إفريقيا هي دول ساحلية.

هذا وتواجه المقاربة الجزائرية مجموعة من التحديات والعوائق، داخلية وخارجية المنشأ، لاسيما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الجزائري، وكذا المقاربات الأجنبية المتعارضة ومتضاربة مع التصور الجزائري للمنطقة.

الخاتمة:

الخاتمة:

من خلال الدراسة توصّلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- أنّ مكافحة التحدّيات الأمنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي مرهونة بالمقاربة الجزائرية وآلياتها الرّامية لبناء الأمن بالمنطقة.
- كما نستشفّ أنّ منطقة السّاحل الافريقي لم تعد حقلا للتهديدات والنزاعات التقليدية التماثلية كالنزاعات الحدودية النّاشئة عن الحقبة الاستعمارية. إذ لم تعد الدولة الوطنية الفاعل الوحيد والمركزي بمنظور واقعي المأمّن والمؤمّن له في الفضاء السّاحلي. كما أنّ التهديدات الأمنية لم تصبح دولاتية المنشئ، بل ظهرت فواعل أخرى تحت دولاتية تواجه الدولة بجيشها الرّسمي، كالإرهاب والجريمة المنظّمة بأشكالها المختلفة، أي التهديدات اللاّتماثلية التي تتغذّى بدورها بمجموعة من الحركيات السببية، كهشاشة النظم السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، التي جعلت أمن الدولة وأفرادها مهدّدا وفقا للمقاربة البنائية.

زيادة على هذا فإنّ هذه الفواعل لم يعد يقتصر نشاطها بمنظور بوزاني على أقاليم الوحدات السياسية المشكّلة لمنطقة السّاحل الإفريقي فحسب، بل تعدّاها ليشمل الدّول المجاورة لها، في إطار ما يسمّى بمركّب الأمن الإقليمي، الذي يعني فيه تهديد أمن ليبيا ومالي هو تهديد صريح ومباشر للأمن القومي الجزائري.

- نستخلص كذلك أنّ المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية والتحدّيات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي هي مقاربة ذكيّة smart approche تمزج بين القوّة العسكرية والأدوات الدبلوماسية ومبادئ سياستها الخارجية، لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بمنطقة السّاحل الإفريقي.

كما نستخلص بأنّ المقاربة الجزائرية من منظور ليبيرالي لا تعمل فقط على زيادة القوّة العسكرية لحماية السيّادة، الحدود وحفظ البقاء (وفق المقاربة الواقعية) بل الأكثر من ذلك فإّها تعمل على حماية تلك المصالح العليا في العمق السّاحلي، من خلال تفعيل مؤسّسة أمنية فوق قومية تضمّ دول الميدان، بالإضافة الى تعزيز التعاون الإقليمي

الخاتمة:

الإقتصادي والإجتماعي. ومنه هندسة الأمن بالمنطقة الذي يتصدّر أولويات التّعاون وفق منظور ميتراني الجديد في كتابه "الأمن أوّلا"،« security first» في 2007.

ووفقا لمبادئ ميثاق سان فرانسيسكو فإنّ الجزائر قد باشرت في إطار الدبلوماسية الوقائية، وساطتها في كلّ من النّزاع المالي الذي توّج بالتوقيع بين الأطراف المالية المتنازعة على ميثاق السّلم والمصالحة بمالي يوم الجمعة 2015/05/15، و النّزاع الّيبي، وهذا بهدف تعزيز الاستقرار وبناء الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي.

- زيادة على هذا نجد أن التصور والأداء الجيو–أمني الجزائري الجديد والموسع، يوحي بعمق الادراك الجزائري لتهديدات منطقة الساحل، بحيث لم تعد المقاربة خاصّة بالمنطقة، وإنّما امتدّت لتشمل دول المغرب العربي وغرب إفريقيا لاسيما إذا سلّمنا أغلبية دول غرب إفريقيا هي دول ساحلية.

إلاّ أنّه على الرغم من ذلك تواجه المقاربة الجزائرية مجموعة من التحديات والعوائق، داخلية وخارجية المنشأ، لاسيما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الجزائري، وكذا المقاربات الأجنبية المتعارضة ومتضاربة مع التصور الجزائري للمنطقة.

المراجع:

- **القوانين:**

1) Conseil de Sécurité des Nations Unis, **résolution 1373**, article 04, 2001.

2) Conseil de sécurité des Nations unis, **résolution 1973**, article 04 et 06, 17 mars 2011.

3) **Loi de Finance 2013**.

- **الكتب:**

- باللّغة العربية:

4) بن عنتر عبد النور ، **"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

5) دبش اسماعيل ، **الوضع في الساحل بين الوقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الازمة في مالي (منذ 2010)**، الجزائر، د.د.ن، جوان 2013.

6) كمال حبيب، **تحوّلات الحركة الاسلامية والاستراتيجية الامريكية**، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006.

7) مجموعة الازمات الدولية، **تونس الحدودية: جهاد وتهريب**، بروكسل، 2013.

- باللّغة الإنجليزية:

8) BUZAN Barry and ole weaver, **Region And Power** : **The Structure Of International Security**, cambrige: cambrige university press, 2003.

9) Fund For Peace, **cast guide d'évaluation des conflits**, Washington: Foreing Policy,2014.

10) KEENAN Jeremy, **the dark sahara**: **america's war on terror in africa**, Londres: pluto, 2009.

11) RABASA Angel, **Ungoverned Territories**: **Understanding And Reducing Terrorism Risks**, United States: RANDcorporation.

12) SHURKIN Michael, **France's War in Mali Lessons for an Expeditionary Army**, U.S.A: RAND corporation, 2014.

13) WILLIAM Paul d., **Security Studies** : **An Introduction**, 1st edition, British: Taylor & Francis e-Library, 2008.

- باللّغة الفرنسية:

14) AG EGLESS Mohamed et KONE Djibril, **Le patriote et le Djihadiste**, Bamako : Editions La Sahélienne, 2012.

15) BARTHELEMY courmont, **la guerre**, paris, armond colin,2007.

16) Nations Unis, **Lutte contre le terrorisme dans la région du Sahel**: **cadre juridique**, **techniques d'enquête et coopération policière**, Office des Nations Unies à Vienne, juillet 2012

17) RAFFRAY Mériadec, **les rébellions touarègues au sahel**, Paris : CDEP/DREX, 2013.

18) ZEINI Moulaye, **la problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité**, Mali : Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014.

• التّقارير والملتقيات:

- باللّغة العربية:

19) أبو هنية حسن، **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 .

20) بدوي تامر، **داعش الأبعاد والتداعيات الاقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 .

21) بوحنية قوي، **الاستراتيجية الأمنية تجاه التطوّرات الأمنية في منطقة السّاحل**، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.

22) بوحنية قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة السّاحل الافريقي: المخاوف من استنساخ داعش في السّاحل الأزماتي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

23) الحاج ولد إبراهيم، **أزمة مالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012.

24) شقير شفيق، **تنظيم الدولة الاسلامية"التأثير، النشأة والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

25) معتز الخطيب، **تنظيم الدولة الاسلامية:البنية الفكرية وتعقيدات الواقع**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

– باللّغة الفرنسية:

26) BENCHERIF Adib, **Le nord du Mali**, **entre risques de balkanisation et talibanisation**, paix et sécurité internationale (psi).

27) Crisis Group, "**mali** : **évite l'escalade**", rapport afrique n°189, Bruxelles,18 juillet 2012

28) GUILLOTEAU Christophe et NAUCHE Philippe, " **l'opération Serval *au* Mali**", assemblée nationale : rapport d'information, juillet 2013

29) Henri Plagnol et François Loncle, **la situation sécuritaire des pays du sahel**, assemblée nationale: rapport d'information, 06 mars 2012.

- **ملتقى:**

30) عمّار بن سلطان، "نظام الاختراق والتّغلغل ونشوء الظّاهرة الارهابية في الجزائر"، **ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الراهنة**، الجزائر: دار هومة، 2004.

- **الرسائل والاطروحات:**

- **باللّغة العربية:**

31) أبصير أحمد طالب، **المشكلة الامنية في منطقة السّاحل**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010 .

32) بكشيط خالد، **دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الأمن في السّاحل الافريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الاعلام،2010-2011.

33) حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

34) دحومان حسينة، **مكافحة الارهاب في منطقة السّاحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011-2012.

35) شليغم عبير، **التدخّل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة السّاحل الإفريقي 2012-2013**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.

36) شوادرة رضا، **اشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة السّاحل الافريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010-2011.

37) قلاع الضروس سمير، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في السّاحل الافريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012-2013.

38) لخضاري منصور، **استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

- **باللّغة الفرنسية:**

39) CELLIER François et ROBINET Cyril, La Rente De L'uranium Au Niger, **mémoire de master 2 en PDAPS**, 2008.

- **المجلات والدّوريات:**

- **باللّغة العربية:**

40) صايج مصطفى،" **الجزائر والامن الاقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن القومي**"، المجلّة الجزائرية للدراسات الدولية، العدد 2، ديسمبر 2014.

41) عبد النور بن عنتر، "**الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**"، مجلّة الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية"، ع06، سبتمبر 2011.

42) عمار أبوزيد ومليكة آيت عميرات، "**جبهة مشتركة لمكافحة الأرهاب**، مجلّة الجيش، العدد 561، أفريل 2010.

43) مساعيد ض.،" **جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**"،مجلة الجيش،ع. 561 ،أفريل 2010.

44) منصور لخضاري، "**الأزمة اللّيبية وانعكاساتها على منطقة السّاحل الإفريقي**"، مجلّة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، جامعة يحيي فارس بالمدية، العدد 06، الجزء الثاني، جوان 2012.

- **باللّغة الانجليزية:**

45) BRATTON Michael and CHANG eric c.c., "State Building And Democratization In Sub-saharan Africa Forwards, backwards, or together?", **in comparative political studies**, vol. 39, November 2006.

46) ROTBERG Robert, "The Nature Of State Failure", in: **the washington quarterly**, vol. XXV, 2002.

47) SORENSEN George, "after the security delemma :the challenges of insecurity in weak states and the dilemma of liberal values", **security dialogue**, 2007.

- **باللّغة الفرنسية:**

48) Alain rodier, "califat islamique : lutte d'influence pour l'extension à l'internationale", **note d'actualité** N°382, France : centre français de recherche sur le renseignement, février 2015.

49) AMMOUR Laurence Aida, "évolution de la politique de défense algérienne", **in bulletin de documentation**, **N°7**, France : centre français de recherche sur le renseignement, aout 2013.

50) André Bourgeot," sahara de tous les enjeux", **in Hérodote**: **géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011.

51) ASSANVO William,"menace terroristes en afrique de l'ouest : etat de repense nationales régionales et internationales ", **note d'analyse** n°13, ovida, juillet 2012

52) B.H., paiement de rançons : une violation des engagements internationaux, **in politis–el moudjahide** : **terrorisme les marchands de la mort**, n°01, septembre 2011.

53) BERKOUK Mhand, "région du sahel : pour un épistème de sécurité collective", **in politis–el moudjahide** : **terrorisme les marchands de la mort**, N°01, septembre 2011.

54) DECENE Eric, "forces spéciales et groupe d'intervention antiterroristes algériens", **bulletin de documentation**, **N°5**, France : centre français de recherche sur le renseignement, 18 janvier 2013.

55) DENECE Eric, "Nigéria : accroissement et internationalisation des actions du groupe terroriste Boko Haram", **Note d'actualité**, n° 257, Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, 18 janvier 2013.

56) GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André, " désordre, pouvoirs et recompositions territoriales au Sahara ", **Hérodote** : **géopolitique du Sahara**, N°142, paris : la découverte, 3eme trimestre 2011.

57) GREGOIRE Emmanuel, "Niger : un Etat à forte teneur en uranium", **Hérodote** : **géopolitique du Sahara**, N°142, paris : la découverte, 3eme trimestre 2011.

58) patrick dombrowsky, " les guerres du désert saharien ", **in géostratégiques**, n° 32, paris, 3ème trimestre 2011.

59) PHAM Jean Peter, "Boko Haram la menace évolue", **in Bulletin de la sécurité africaine**, Washington : publication du Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° 20, , avril 2012.

60) RODIER Alain, "Boko Haram proclame un Etat islamique", **note d'actualité**, n°367, paris : centre français de recherche sur le renseignement.

61) RODIER Alain, "l'Etat islamique dans le monde", **note d'actualité**, N°361, France: centre français de recherche sur le renseignement, 2014.

62) SADATCHY Priscilla," boko haram : un an sous état d'urgence", **note d'analyse**, Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (grip), 3 juin 2014.

63) Simon julien," le sahel espace de transit des stupéfiants : acteurs et conséquences politique", **in Hérodote** : **géopolitique du sahara**, paris : la découverte, N° 142, 2011.

64) TAJE Mehdi, " les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique", **tribune libre**, **N°39**, France : centre français de recherche sur le renseignement.

65) William Assanvo, **Etat de la menace térroriste en afrique de l'ouest**, note d'analyse, n°12, Ovida, juillet 2012.

- **المقابلات:**

66) مقابلة مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/9، على الساعة 10:30.

67) **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/11 على الساعة 11:30.

68) **مقابلة** مع البروفيسور أمنحند برقوق، 2015/04/21، على السّاعة 11:30.

- **الجرائد:**

– **باللّغة العربية:**

69) أحمد ناصر، "**ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسّلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء**"، جريدة الخبر، العدد 5727، 2009/09/13.

70) بوعاتي جلال ، **الحوار اللّيبي:الفرقاء أمام رهان حكومة الوحدة**، جريدة الخبر، العدد7761 ، 13 أفريل 2015.

71) بوعاتي جلال، **تفاؤل بالتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء الليبيين**، جريدة الخبر، العدد7762 ، 14 أفريل 2015 .

72) خلاف مليكة، **الندوة الدولية حول الشراكة الامن و التنمية: من أجل مقاربة شاملة وموحّدة لمواجهة الارهاب**، جريدة المساء، 07-09-2011.

– **باللّغة الانجليزية:**

73) « Libyan oil buys allies for Qaddafi », **New York Times**, 15 mars 2010.

– **باللّغة الفرنسية:**

74) AGGAR salim, plus de 24 mois après leur enlèvement par le mujao nos deux derniers diplomates libérés, **l'expression**, n°4216, 31/08/2014.

75) BENNOUR karima, les pays du champ soulignent la complémentarité des stratégies, **la nouvelle république**, 27-09-2011.

76) FIDET mansour, "terrorists target algeria gaz pipeline ", **magharebia**, 29 janvier 2013.

• المواقع الالكترونية:

- باللّغة الغربية:

77) -الاذاعة الجزائرية، توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام بين الحكومة المالية و الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي، على الموقع:
http://radioalgerie.dz

78) -امحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، على الموقع:

http://politics-ar.com

79) حسين طليس، من هي داعش وماهي أهدافها؟، على الموقع:
http://www.alalam.ir/news/1552479

80) -غمراسة بوعلام، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الامريكية في الساحل الافريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، الشرق الاوسط، الرياض، على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp

81) كمال القصير، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/2014

82) -لقاء غدامس، على الموقع:

http://www.algeriapressonline.com

83) –وزارة الشّؤون الخارجية، على الموقع:
http://www.mae-gov.dz

– باللّغة الفرنسية:

84) –Le Mali au menu de la réunion tripartite entre l'Algérie, la Libye et la Tunisie, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/20130113

85) –Bouchama, sur le site : http://localhost/aps-ouest/spip.php?article8175

86) –http://www.sawt-alahrar.net

87) –http://www.lemonde.fr

88) –La chute des cours du pétrole, un phénomène à double tranchant, sur le site : http://www.la-croix.com

89) –http://www.elbilad.net/flash/detail

90) –http://www.un.org

91) –"AQMI menace ceux qui voudraient aider la Cédéao au Mali", Le monde, Voir le site :

92) http://www.lemonde.fr

93) –CARBONARI Andrea, sahel la bande de l'instabilité, sur le site : http://www.misna.org

94) –Jeunne Afrique, Mali: la mort d'Ahmed el-Tilemsi, un coup pour le MUJAO et Belmokhtar. Voir le site: http://www.jeuneafrique.com

95) -BERTHEMET Tanguy , Le Mujao, le mystérieux groupe qui a annoncé la mort de l'otage français, le figaro. Voir le site : http://www.lefigaro.fr

96) -France 24, Attentat-suicide contre une gendarmerie à Tamanrasset. sur le site : http://www.france24.com/fr/

97) - Le figaro, Afrique: fusion de 2 groupes djihadistes. sur le site : http://www.lefigaro.fr

98) -BACHE David, mali : le mujao revendique l'attaque d'un camion du CICR, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/

99) -Sur le site : http://www.jeuneafrique.com

100) http://www.lepoint.fr/monde/egypte

101) International Organization For Migration, sur le site : http://www.iom.int/fr

102) -TARANTINO Alessandra, " Méditerranée : ce que l'on sait des circonstances du naufrage qui a fait plus de 800 morts", jeune afrique, sur le site : http://www.jeuneafrique.com/article/

103) -"Un centre du renseignement pour lutter contre le terrorisme au Sahel", *RFI*, 30 septembre 2010. Sur le site : http://www.rfi.fr

104) -Hamid A., "Y a-t-il une cohésion régionale dans la lutte contre Aqmi au Sahel?", *Le Matin*, sur le site : http://www.lematindz.net/news/8937

105) -Tout Sur l'Algérie, " Prise d'otage d'in amenas : les aveux étonnants de mourad medelci ", sur le site : http://www.toutsuralgérie.dz

106) -sipri, sur le site: http://www.portal.sipri.org

107) -http://www.mf.gov.dz

الملاحق:

ملحق رقم1: ملخّص لبعض الأعمال الارهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي

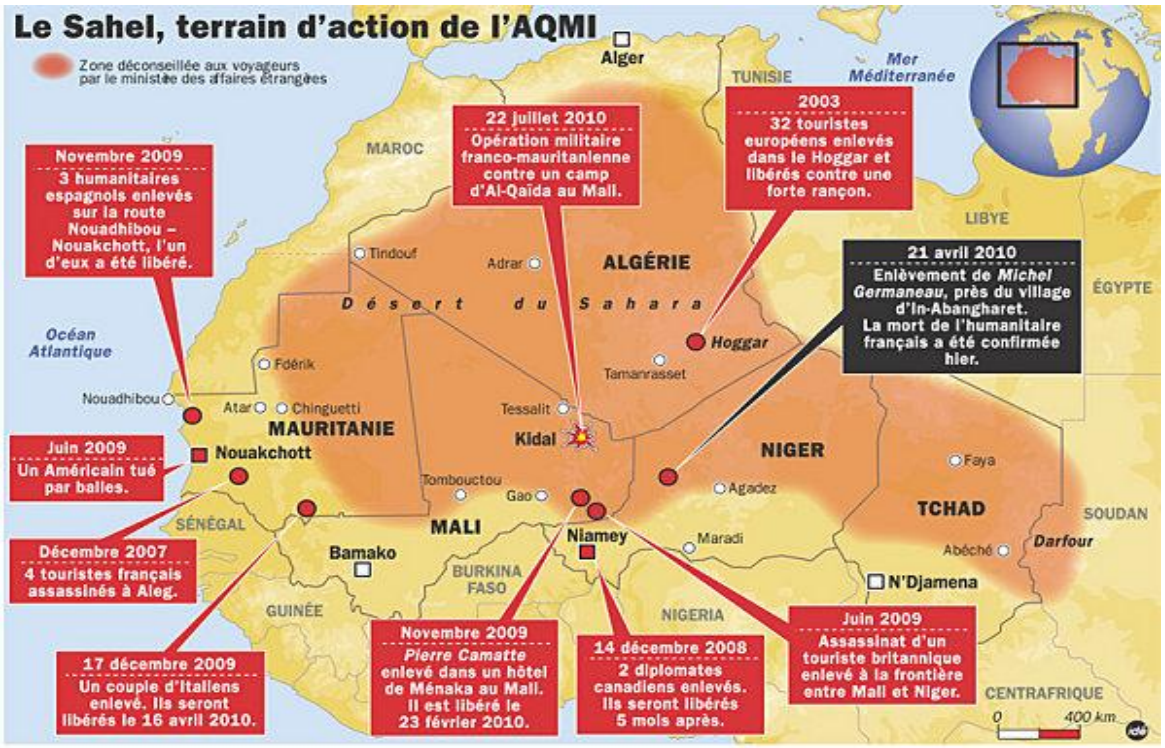

<u>ملحق رقم 2: الساحل ضمن غرب إفريقيا</u>

فهرس الموضوعات:

الاهداء	
الشّكر	
خطّة البحث	
قائمة المختصرات	
الملخّصات	
مقدّمة	13
الفصل الاول : التهديدات الامنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي	24
المبحث الاول : التعقيدات الامنية بمنطقة السّاحل	26
المطلب الاوّل : دول السّاحل ضمن المفهوم الجديد للأمن	26
المطلب الثاني : التداخل العضوي و الوظيفي بين الارهاب والجريمة المنظمة	35
المبحث الثاني: التهديد الارهابي بمنطقة السّاحل الافريقي	40
المطلب الاول: تطوّر النشاط الارهابي بالمنطقة	41
المطلب الثاني : تأثير الأزمة اللّيبية على بروز التنظيمات الإرهابية في السّاحل الافريقي	44
المبحث الثالث: أهمّ أشكال الجريمة المنظّمة بالسّاحل	61
المطلب الاوّل: الاتجار بالمخدّرات	61
المطلب الثّاني: تهريب الاسلحة	63
المطلب الثالث: الهجرة غير الشّرعية	64

فهرس الموضوعات:

الفصل الثاني : آليات المقاربة الجزائرية لمواجهة التحدّيات اللاّتماثلية للسّاحل الافريقي	67
المبحث الاوّل : الآليات العملياتية	69
المطلب الأوّل: لجنة الاركان العملياتية المشتركة	69
المطلب الثاني: الآليات العسكرية الوطنية	75
المبحث الثاني : الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة بالساحل الافريقي	82
المطلب الاوّل: ندوة الجزائر حول الامن والاستقرار في السّاحل	82
المطلب الثّاني: ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة،الأمن و التنمية لدول الميدان وشركائهم	84
المطلب الثّالث: الوساطة الجزائرية في الازمة بالمالي	87
المطلب الرابع: الدور الجزائري في حلّ الأزمة اللّيبية	90
الفصل الثالث: نحو مقاربة أمنية جزائرية جديدة تجاه تحدّيات السّاحل الافريقي	96
المبحث الأوّل: صور الأداء الجيو–أمني الجزائري الجديد	98
المطلب الأوّل : لقاء غدامس وأمن الحدود	98
المطلب الثّاني : غرب إفريقيا محور المقاربة الجزائرية الجديدة.	101
المبحث الثاني: تقييم المقاربة الجزائرية	103
المطلب الاول: عوائق المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية لمنطقة السّاحل	103

فهرس الموضوعات:

المطلب الثّاني: مقترحات وتوصيات مكافحة التهديدات الامنية اللّاتماثلية بالسّاحل الافريقي	106
الخاتمة	110
قائمة المراجع	113
الملاحق	